العدد (٣١) اكتوبر ٢٠٠٥ - السنة الحادية عشر

AL-MOHASIBOON
المحاسبون

دورية علمية متخصصة تصدر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

- عقد الجمعية العمومية وانتخاب مجلس الإدارة الجديد
- الجمعية تبدأ انشطتها وفق خطط مجلس الإدارة الجديد
- جمعية المحاسبين تحتفل بإقرار بدلات المحاسبين
- إقرار بدلات المحاسبين إنجاز تاريخي للرقي بالمهنة

- وفد مجلس إدارة الجمعية يلتقي وزراء الشئون الإجتماعية والعمل والتجارة والصناعة والعدل والتخطيط ورئيس ديوان المحاسبة
- اللقاء المهني لمراقبي الحسابات
- ندوة شركات توظيف الأموال والعمليات المشبوهة

المقالات المهنية

- المشتقات المالية وفق المعيار المحاسبي الدولي IAS 39

الافتتاحية

إقرار بدلات المحاسبين تكريم للمهنة

جاء اقرار بدلات المحاسبين تتويجا للجهود الكبيرة التي بذلتها جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، وتقديراً من المسئولين في الدولة لمهنة المحاسب وقناعتهم بأهمية الدور الفعال لتلك المهنة على المستوى الاقتصادي والمالي، حيث تأتي تلك الأهمية على جميع المستويات المحلية والاقليمية والعالمية لما لها من ارتباط وثيق بالمحافظة على المقدرات الاقتصادية والمالية للافراد والمجتمعات ومساهمتها بشكل أساسي وفعال في تحقيق التنمية الاقتصادية وتحقيق التقدم والازدهار للأفراد والمجتمعات، لذلك أصبحت وظيفة المحاسب تمثل جزءا مهماً في الاقتصاد وركيزة أساسية من ركائز التقدم والازدهار، لذا كان لا بد من السعي إلى تحسين ظروف العمل لتهيئة السبل أمام القائمين على المهنة ليؤدوا الدور المنشود ولتحقيق الأمل لدعم الكوادر المهنية الوطنية بما يحقق الصالح العام، فقامت الجمعية بالمطالبة باقرار مثل هذه البدلات ومتابعة هذا المطلب مع جميع الجهات التشريعية والتنفيذية في الدولة على مدى سنوات طويلة ومنذ أوائل التسعينات، حيث جاء اقرار هذه البدلات تتويجاً لتلك الجهود المخلصة وانجازاً كبيراً للمهنة والقائمين عليها، وذلك لما سوف يعود من هذا الانجاز من آثار ايجابية يتحقق معها الاستقرار الوظيفي والاقبال على دراسة هذا التخصص العلمي واستقطاب الكوادر المهنية لتلك الوظيفة الهامة.

ولا يسعنا في هذه المناسبة إلا أن نتقدم بالتهنئة إلى جميع المحاسبين الذين استفادوا من تلك البدلات، مؤكدين اهتمام الجمعية وحرصها على تحقيق كل ما فيه الخير لمهنة المحاسبة والمراجعة وجميع القائمين عليها.

والله الموفق،،،

رئيس التحرير
صافي عبدالعزيز المطوع

العـــدد (٣١) - السنة الحادية عشر
دورية علمية متخصصة تصدر عن
جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

المحاسبون
AL-MOHASIBOON

رئيس هيئة التحرير
The Editor-in-Chief
صافي عبد العزيز المطوع
Safi A. Al-Mutawa

هيئة التحرير
The Board of Editors
يوسف ابراهيم المزروعي
Yousif I. Al-Mazroi
عبدالعزيز منصور المنصور
Abdulaziz M. Al-Mansour
عبداللطيف عبدالله هوشان الماجد
Abdul Lathif Abdallah Hoshan Al-Majed
د. إياد عبدالله الرشيد
Dr. Eyad A. Al-Rashaid
محمد حمود الهاجري
Mohammad H. Al- Hajri

مدير التحرير
Editing Manager
علي محمد أحمد ندا
Ali Mohamed A. Nada

المستشارون
Consultants
د. محمود عبدالملك فخرا
Dr. Mahmoud A. Fakhra
أ. د. مصطفى أحمد الشامي
Dr. Moustafa A. Al-Shami
د. نادر حمد الجيران
Dr. Nader Hamad Al-Jairan
أ. يعقوب عبدالله عبدالعزيز
Yaqoob Abdallah Abdulaziz

لقاء معالي د. معصومة المبارك وزير التخطيط ووزير الدولة لشئون التنمية الإدارية

أخبار الجمعية .....(4)

- عقد الجمعية العمومية العادية.
- الجمعية تبدأ أنشطتها وفق خطة المجلس.
- وفد مجلس إدارة الجمعية التقى معالي وزيرة التخطيط ووزير الدولة لشئون التنمية الادارية.
- وفد الجمعية مع وزير التجارة والصناعة.
- وفد مجلس ادارة الجمعية التقى معالي وزير الشئون الاجتماعية والعمل.
- خلال لقاء وفد الجمعية مع وزير العدل ووزير الدولة لشئون البلدية.
- في لقاء لوفد مجلس ادارة الجمعية مع رئيس ديوان المحاسبة.
- إقرار بدلات المحاسبة إنجاز تاريخي للرقي بالمهنة وجعلها جاذبة للكوادر الوطنية.
- جمعية المحاسبين تحتفل بإقرار بدلات المحاسبين وتكريم معالي الوزراء أعضاء مجلس الخدمة المدنية.
- اللقاء المهني لمراقبي الحسابات المطالبة بإنشاء لجنة لجودة الأداء المهني.
- ترشيح أحد أعضاء الجمعية في عضوية لجنة مراجعة تنظيم قانون التحكيم القضائي.

Correspondence:
Should be addressd to: The Editor-in-Chief
Al-Muhasiboon, P.O.Box 22472,
Safat - 13085 - State of Kuwait,
Cable: Al-Murajaa - State of Kuwait.
Fax:00965 4836012
Tel.:4841662 - 4849799
http:\www.Kwaaa.Org

■ المراسلات
ترسل باسم رئيس تحرير مجلة «المحاسبون»
ص. ب ٢٢٤٧٢ الصفاة الرمز البريدي
١٣٠٨٥ دولة الكويت - برقيا: المراجعة
دولة الكويت - فاكس: ٠٠٩٦٥-٤٨٣٦٠١٢
هاتف ٤٨٤٩٧٩٩ - ٤٨٤١٦٦٢
موقع الجمعية على شبكة الإنترنت:

Advertisements
Agreements in this regared should be made with the management of Kuwaiti Association of Accountants and Auditors - P.O.Box 22472,
Safat - 13085 - State of Kuwait,
Fax:00965 4836012
Tel.:4841662 - 4849799

■ الإعلانات
يتفق بشأنها مع إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ص. ب ٢٢٤٧٢ الصفاة
الرمز البريدي ١٣٠٨٥ دولة الكويت
برقيا: المراجعة - الكويت
فاكس: ٠٠٩٦٥-٤٨٣٦٠١٢
هاتف: ٤٨٤٩٧٩٩ - ٤٨٤١٦٦٢

Issue No. (31) - Year 11
A Specialized Scientific Periodical Published By
Kuwaiti Association of Accountants and Auditors

مجلس ادارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية
Board OF (KAAA)

صافي عبد العزيز المطوع
Safi A. Al-Mutawa
Chairman رئيس مجلس الادارة

عبد اللطيف أحمد عبد الله الاحمد
Abdullatif A. Al-Ahmad
Vice-Chairman نائب الرئيس

يوسف إبراهيم المزروعي
Yousif I. Al-Mazroi
General Secretary أمين السر

عبد العزيز منصور المنصور
Abdulaziz M. Al-Mansour
Treasurer أمين الصندوق

عبداللطيف عبدالله هوشان الماجد
Abdul Lathif Abdallah Hoshan Al-Majed
Board Member – عضو مجلس الإدارة
الأمين العام المساعد للاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب

ناصر خليف العنزي
Naser Khalif Al-Anizi
Board Member – عضو مجلس الإدارة

د. إياد عبدالله الرشيد
Dr. Eyad A. Al-Rashaid
Board Member – عضو مجلس الإدارة

د. رشيد محمد القناعي
Dr. Rashid M. Al-Qenae
Board Member – عضو مجلس الإدارة

د. عيد سماوي الظفيري
Dr. Eid S. Al-Zafiri
Board Member – عضو مجلس الإدارة

المجلة غير ملتزمة بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر، والمقالات والآراء المنشورة في المجلة تعبر عن رأي أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي الجمعية

سليم الدروع لكل من معالي وزير العدل ومعالي وزير الشئون الاجتماعية والعمل

❖ الجمعية تستحدث لجنة الاستشارات المهنية.
❖ الأنشطة الرمضانية لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية.
❖ اتحاد المحاسبين يعتمد هيكله ويزكي حجازي رئيساً شرفياً.
❖ مرحباً بأعضائنا الجدد.
❖ تهنئة المحاسبون للأعضاء.
مقالات ..... (22)
❖ المشتقات المالية وفق المعيار المحاسبي الدولي ٣٩ IAS
شئون مهنية ..... (27)
❖ ندوة شركات توظيف الأموال والعمليات المشبوهة
موجز محلي ..... (30)
مال وأعمال ..... (52)
دائرة الضوء ..... (61)

■ الاشتراكات
-الكويت ودول مجلس التعاون : ٢,٥ دينار كويتي لأعضاء الجمعية ٥ دنانير كويتية للأفراد: ٨ دنانير كويتية للمؤسسات.
- الدول العربية: ١٠ دنانير كويتية أو ما يعادلها بالعملة المحلية للأفراد،١٦ دينارا كويتيا أو ما يعادلها بالعملة المحلية للمؤسسات.
- الدول الأجنبية: ٨٠ دولار أمريكيا للمؤسسات.
قيمة الاشتراك تشمل أجور البريد وترسل الطلبات باسم رئيس تحرير مجلة «المحاسبون».

Subscriptions
- Kuwait and GCC Countries: 2.5 K.D for KAAA Mebers. 5 K.D for individuals, 8 K.D for companies and establishments.
- Arab Countries:10 K.D or the Equivalent in local curency for companies and establishments. Non-Arab Countries: $50 individuals, $80 for companies and establishment.
(The Subscription fees include mail charges, and requests should be addressed to the Editor-in-Chief of Al Muhasiboon Magazine).

■ الأسعار
سعر النسخة:
- أعضاء الجمعية (٥٠٠) فلس
- الكويت ودول مجلس التعاون: دينار كويتي واحد أو ما يعادله بالعملة المحلية مضافاً إليه اجور البريد.
- بقية دول العالم ٥ دولار أمريكي مضافاً إليها أجور البريد.

Prices
Price of one copy:
-1/2 K.D for KAAA Members
- Kuwait And GCC countries One K.D or the equivalent in local curency plus airmail charges.
- Other countries: $5 plus airmail charges.

عقد الجمعية العمومية العادية

انعقاد الجمعية العمومية العادية

عقدت الجمعية العمومية لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية اجتماعها السنوي العادي يوم الاثنين الموافق ٢٠٠٥/٥/٢ بمقر الجمعية، حيث تم استعراض جدول الأعمال الذي تضمن المصادقة على التقرير الاداري والتقرير المالي للسنة الماضية وتعيين مراقب الحسابات بالاضافة إلى انتخاب مجلس الادارة الجديد للسنتين المقبلتين.

وجدير بالذكر بأنه قد تقدم للترشيح كل من قائمة المحاسبون بالاضافة إلى ثلاثة مرشحين مستقلين هم: محمد حمود الهاجري - كامل عثمان الجيران - عبدالمجيد مراد اشكناني، هذا وقد حازت قائمة المحاسبون بالثقة الكبيرة والتي تتناوب على ادارة الجمعية منذ عام ١٩٩٣ وحتى تاريخه لما قامت وتقوم به من أنشطة وانجازات علمية ومهني وثقافية واجتماعية تعم بفائدتها على جميع أعضاء الجمعية، حيث أسفرت نتائج الانتخابات عن فوز قائمة المحاسبون بالمقاعد التسعة وهم:

الاسم	عدد الأصوات
١ - صافي عبدالعزيز المطوع	٤٣٣
٢ - د. اياد عبدالله الرشيد	٤٠٣
٣ - عبداللطيف أحمد الأحمد	٣٦٧
٤ - د. رشيد محمد القناعي	٣٦٠
٥ - يوسف ابراهيم المزروعي	٣٤١
٦ - عبدالعزيز منصور المنصور	٣٢٦
٧ - ناصر خليف العنزي	٣٠٩
٨ - عبداللطيف عبدالله هوشان الماجد	٣٠٣
٩ - د. عيد سماوي الظفيري	٢٩٣
والاحتياط كل من:	
- احتياط أول: محمد حمود الهاجري	٢١٧
- احتياط ثان: كامل عثمان الجيران	١٩٠

نتائج الانتخابات

أخبار الجمعية

هذا وقد تم تشكيل مجلس الادارة الجديد بعد التزكية على النحو التالي:

١ - السيد/ صافي عبدالعزيز المطوع رئيساً
٢ - السيد/ عبداللطيف أحمد الأحمد نائب الرئيس
٣ - السيد/ يوسف إبراهيم المزروعي أمين السر
٤ - السيد عبد العزيز منصور المنصور أمين الصندوق
٥ - السيد/ عبداللطيف عبدالله هوشان الماجد

عضو - الأمين العام المساعد للاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب

٦ - السيد/ ناصر خليف العنزي عضو مجلس الادارة
٧ - الدكتور/ إياد عبدالله الرشيد عضو مجلس الإدارة
٨ - الدكتور/ رشيد محمد القناعي عضو مجلس الإدارة
٩ - الدكتور/ عيد سماوي الظفيري عضو مجلس الإدارة

رئيس لجنة الانتخابات السيد/ يوسف العثمان يعلن النتيجة

تشكيل اللجان الدائمة:

بعد تشكيل مجلس الادارة الجديد لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية تم دعوة جميع أعضاء الجمعية للمشاركة في اللجان الدائمة التي يتم اعادة تشكيلها كل سنتين عقب كل تجديد لمجلس الادارة وفقاً للنظام الأساسي واللائحة الداخلية. ومن ثم تم تشكيل اللجان الدائمة على النحو التالي:

أ - لجنة التدريب:

١ - عدنان حسن الحسن	رئيساً
٢ - هادي مدرهم الرشيدي	مقرراً
٣ - هشام إبراهيم المجمد	عضو
٤ - إسماعيل علي الغانم	عضو
٥ - طلال مصطفى أسد	عضو
٦ - حصة حنيتان الظفيري	عضو
٧ - نواف وبدان الظفيري	عضو
٨ - بدر فايز المطيري	عضو
٩ - مبارك شافي الشمري	عضو

ب - اللجنة الثقافية والاجتماعية:

١ - فيصل عبدالمحسن الطبيخ	رئيساً
٢ - عواطف عيد المنصور	مقرراً
٣ - هاني حمد المضحى	عضو
٤ - هند عبدالله السريع	عضو
٥ - كامل عثمان الجيران	عضو
٦ - وفاء عبدالله المريخي	عضو
٧ - صلاح فهد العبيد	عضو
٨ - أسماء عبدالله العثمان	عضو
٩ - أحمد سعود البدر	عضو
١٠ - محمد خالد المطوع	عضو

ج - اللجنة القانونية:

١ - سعد جريش العدواني	رئيساً
٢ - صقر مبرك الحيص	مقرراً
٣ - أحمد مشاري الفارس	عضو
٤ - طلال طالب المسباح	عضو
٥ - يحيى عبدالله الفودري	عضو
٦ - خالد محمد السميري	عضو
٧ - أحمد رميض العازمي	عضو
٨ - عبداللطيف محمد جوهر	عضو
٩ - د. عيد سماوي الظفيري	عضو
١٠ - رابعة سعد المهنا	عضو

أخبار الجمعية

د - لجنة مراقبي الحسابات:

١ - وليد عبدالله العصيمي	رئيساً
٢ - ناصر خليف العنزي	مقرراً
٣ - إبراهيم حسين الأنصاري	عضو
٤ - د. سعد المهنا	عضو
٥ - عبداللطيف أحمد الأحمد	عضو
٦ - عبداللطيف محمد العيبان	عضو
٧ - نايف مساعد البزيع	عضو
٨ - علي محمد كوهري	عضو
٩ - علي عبدالرحمن الحساوي	عضو
١٠ - فراج جبان الصليلي	عضو

هـ - لجنة الدراسات والبحوث:

١ - د. سعد سليمان البلوشي	رئيساً
٢ - اريج محمد الصغير	مقرراً
٣ - علي حسين الحمدان	عضو
٤ - د. نادر حمد الجيران	عضو
٥ - خالد وليد سعود البدر	عضو
٦ - عهدي عيسى السلمان	عضو
٧ - عبدالمجيد مراد اشكناني	عضو

و - لجنة مجلة المحاسبون:

هيئة التحرير

١ - صافي عبدالعزيز المطوع

٢ - يوسف ابراهيم المزروعي

٣ - د. اياد عبدالله الرشيد

٤ - عبداللطيف عبدالله هوشان الماجد

٥ - عبدالعزيز منصور المنصور

٦ - محمد حمود الهاجري

المستشارون:

١ - د. مصطفى الشامي

٢ - د. محمود فخرا

٣ - د. نادر حمد الجيران

٤ - أ. يعقوب عبدالله

اللجان المؤقتة:

أ - اللجنة الاستشارية:

١ - د. إياد عبدالله الرشيد	رئيساً
٢ - محمد خليل المصيبيح	مقرراً
٣ - إيمان إبراهيم الأشوك	عضو
٤ - إيمان سعود العبدالرزاق	عضو
٥ - يوسف عثمان المجلهم	عضو
٦ - د. نايف فلاح الحجرف	عضو
٧ - هند عبدالله السريع	عضو
٨ - جمال عبدالله السليم	عضو
٩ - د. سعد سليمان البلوشي	عضو
١٠ - رائد عبدالكريم المؤمن	عضو

ب - لجنة طلبة المحاسبة الخريجين:

١ - بسمة سلمان الصباح	رئيساً
٢ - أحمد مشاري الفارس	مقرراً
٣ - د. اياد عبدالله الرشيد	عضو
٤ - هادي مدرهم الرشيدي	عضو
٥ - علياء نايف العنزي	عضو
٦ - هديل أحمد الصالح	عضو
٧ - ناصر خليف العنزي	عضو

ج - لجنة الموقع الالكتروني:

١ - عواطف عيد المنصور	رئيساً
٢ - مناور ضيف الله العتيبي	مقرراً
٣ - بسمة سلمان الصباح	عضو

جانب من الحضور أثناء فرز الأصوات

الجمعية تبدأ أنشطتها وفق خطة المجلس

بعد الانتهاء من انتخاب وتشكيل مجلس الإدارة الجديد تم وضع خطط عمل الأنشطة العلمية والمهنية الثقافية والاجتماعية، حيث ستتضمن العديد من الفعاليات والإنجازات المطلوب تحقيقها خدمة لأعضاء الجمعية والمهنة والقائمين عليها.

حيث كانت باكورة تلك الأنشطة الاجتماعية حيث تم تسيير رحلة لأعضاء الجمعية وعائلاتهم إلى جزيرة فيلكا يوم ١٩ مايو شارك فيها عدد كبير من الأعضاء ومرافقيهم وتم قضاء يوم كامل في الجزيرة تضمن بعض الأنشطة التعريفية للجزيرة وتوزيع الجوائز على المشاركين بالإضافة إلى عقد جلسات الديوانية الشهرية التي تم تفعيلها ووضع خطة عملها للاستمرار بعقدها في يوم الاثنين الأول من كل شهر بهدف تفعيل التقارب والتعارف بين الأعضاء وتبادل الآراء حول جميع الأمور المهنية بالإضافة إلى قضايا المجتمع المطروحة على الساحة، حيث سيمثل تفعيل أنشطة تلك الديوانية بمثابة حلقات نقاشية ولقاءات علمية ومهنية وثقافية تعود بفائدتها على أعضاء الجمعية بل على المجتمع بشكل عام بالخير لما سيتم من تفاعل مع هموم وقضايا المجتمع واستعراض بعض الآراء والتوصيات من واقع الخبرات العلمية والمهنية والثقافية المتنوعة التي ستشارك في أنشطة وفعاليات تلك الديوانية.

وتحث الجمعية دائماً أعضائها على المساهمة الايجابية في جميع أنشطة وفعاليات الجمعية من خلال مشاركتهم في أعمال اللجان الدائمة واللجان المؤقتة وحضور جميع الملتقيات والفعاليات التي تعقدها الجمعية ومنها الديوانية الشهرية، وذلك تحقيقاً لأهداف الجمعية.

وفد مجلس إدارة الجمعية التقى معالي وزير التخطيط ووزير الدولة لشئون التنمية الادارية

قام وفد مجلس ادارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بلقاء وزير التخطيط ووزير الدولة لشئون التنمية الادارية الدكتورة/ معصومة المبارك حيث جاءت الزيارة بمناسبة التشكيل الجديد لمجلس إدارة الجمعية وجري بحث عدد من الموضوعات والمقترحات المقدمة من الجمعية، حيث تقدم في بداية حديثه بالشكر والتقدير لمعالي الوزير على دعمها ومساندتها جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في اقرار بدلات المحاسبين التي صدر بها قرار مجلس الخدمة المدنية.

وخلال اللقاء تطرق الوفد لبعض المواضيع التي تهم مهنة المحاسبة والمراجعة حيث تضع الجمعية كافة إمكانياتها العلمية والمهنية للتعاون مع الوزارة بما يعود بالفائدة على الجميع منها:

- الاستفادة من دور الجمعية المهني في المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص وذلك بإشراكها كجهة تضم أكاديميين ومهنيين ممارسين وذوي خبرة واختصاص في اللجان التي يتم تشكيلها سواء للتحقيق أو الرقابة أو المهام الخاصة.
- مساندة الجمعية في مطالبها المهنية لدى الجهات التشريعية والتنفيذية بالدولة مما يعطي دفع وتفعيل لأنشطتها وإنجازاتها التي تعم على الجميع بالفائدة.
- المشاركة في الأنشطة التدريبية والتأهيلية التي تعقدها الجمعية للمحاسبين والمراجعين لتفعيل دورها التدريبي والمهني.

وفي نهاية اللقاء أكدت الوزير على استمرار دعمها للجمعية وأنشطتها، كما وعدت بالاستعانة بالخبرات العلمية والمهنية للجمعية في لجان الوزارة والدراسات التي يتم إعدادها.

لقاء معالي د. معصومة المبارك وزير التخطيط ووزير الدولة لشئون التنمية الإدارية

وفد الجمعية يلتقي وزير التجارة والصناعة لمناقشة أمور تهم المهنة

انطلاقاً من التعاون ما بين الجمعية ووزارة التجارة والصناعة فقد قام وفد من مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية برئاسة السيد/ صافي عبدالعزيز المطوع بزيارة لوزير التجارة والصناعة السيد/ عبدالله الطويل حيث استعرض الوفد مع معالي الوزير عدة مواضيع تهم مهنة المحاسبة والمراجعة بدولة الكويت وكان منها:

١ - تحديث ميثاق شرف المهنة وفق المستجدات الحالية عبر لجنة مشتركة من الوزارة والجمعية.

٢ - متابعة ما تم بشأن بعض القوانين التي تهم المهنة مثل قانون مزاولة مهنة مراقبة الحسابات، قانون الشركات وخاصة ما يتعلق بالشركات المهنية.

٣ - العمل بشكل مشترك بين الوزارة والجمعية لزيادة فعالية مراقبة جودة أداء مكاتب التدقيق.

٤ - دراسة وتطوير تنظيم اختبار القيد من حيث المنهج المقرر وشروط تأدية الاختبار لمواكبة ومسايرة اختبار القيد بالوزارة مع الاختبارات المهنية العالمية لشهادات الزمالة.

وفي ختام الزيارة أكد الوفد على كامل استعداد الجمعية للمساهمة والمشاركة مع الوزارة بدراسة أي مواضيع أخرى مستجدة على المهنة ذات علاقة بها.

لقاء معالي وزير التجارة والصناعة

كما شكر الوزير مجلس الإدارة على جهودهم المبذولة في رفع مستوى المهنة وخدمة الأعضاء.

كما تقدم أعضاء مجلس الإدارة بجزيل الشكر وعظيم الامتنان على تعاون الوزير وجهازه مع جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية خدمة لمهنة المحاسبة والمراجعة.

كما تم الاتفاق على متابعة المواضيع التي تم طرحها بالتعاون بين المعنيين بالوزارة والسادة أعضاء مجلس إدارة الجمعية.

وتحقيقاً لهذا النهج فقد تم تشكيل لجنة مراقبي الحسابات من بعض أعضاء الجمعية الممارسين لهذه المهنة وقد حرص مجلس الإدارة أن يكون جميع أعضاء اللجنة من مراقبي الحسابات الممارسين والتي لديهم الخبرة الكافية بالمهنة وما يتعلق بها وسيكون على هذه اللجنة الدور الكبير بالتعاون مع مجلس الإدارة لإنجاز المواضيع التي تخص المهنة كما سيتم من خلال اللقاءات الدورية التي ستعقد لمتابعة المواضيع التي تخص المهنة.

وفد مجلس ادارة الجمعية التقى معالي وزير الشئون الاجتماعية والعمل

لقاء وزير الشئون الاجتماعية والعمل

قام وفد من مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بلقاء معالي وزير الشئون الاجتماعية والعمل السيد/ فيصل الحجي حيث جرى بحث عدد من الموضوعات والمقترحات المقدمة من الجمعية.

وجاءت الزيارة بمناسبة التشكيل الجديد لمجلس إدارة الجمعية وفي إطار التنسيق والتعاون بين الجمعية ووزارة الشئون فيما يخص المهنة.

وتألف وفد جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية من رئيس مجلس الإدارة صافي عبدالعزيز المطوع ونائب رئيس مجلس الإدارة عبداللطيف أحمد الأحمد والأعضاء د. رشيد محمد القناعي، د. اياد عبدالله الرشيد، ناصر خليف العنزي.

حيث أوضح رئيس الجمعية خلال اللقاء عن استعداد الجمعية لوضع كافة إمكانياتها العلمية والمهنية للتعاون مع الوزارة بما يعود بالفائدة على الجميع حيث تقدمت الجمعية بعدة اقتراحات كان من أهمها الاقتراح بتعيين مدقق داخلي مستقل للجمعيات التعاونية من مكاتب التدقيق الخارجي، بما يضمن التأكيد على تطبيق سياسات الضبط الداخلي، والمشتريات، والمصاريف، وكافة الأمور الأخرى حيث يعتبر التدقيق الداخلي أحد مكونات نظام الرقابة الداخلية الفعالة في أية منشأة لمساعدة الإدارة للقيام بمهامها الأساسية من تخطيط وتوجيه وتنظيم ورقابة ومدى التزام المنشأة بالقوانين والأنظمة التي تنتهجها الحكومة، وخاصة قانون وزارة التجارة والصناعة، وقانون وزارة الشئون الاجتماعية والعمل والقوانين ذات العلاقة، واتخاذ القرارات التي تهدف بالنهاية إلى تطوير المنشأة ودفعها بالاتجاه الصحيح لتحقيق أهدافها.

وقد وعد الوزير بدراسة هذا الاقتراح الهام مؤكداً الحاجة إلى مثل هذا النظام الرقابي نظراً لحجم التعامل المالي والإداري الكبير بقطاع الجمعيات التعاونية وكثرة المسئوليات، بالإضافة إلى التباين في مستويات الخبرة العلمية والعملية لدى العاملين في هذا القطاع الهام والحيوي واعدا أنه سوف يأخذه بعين الاعتبار.

وأفاد المطوع أنه خلال اللقاء مع الوزير تم مناقشة الموضوعات المهنية الأخرى والتي من ضمنها إشراك الجمعية في اللجان التي يتم تشكيلها سواء للتحقيق أو الرقابة أو المهام الخاصة، وذلك للاستفادة من الدور المهني للجمعية في المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص بصفتها جهة تضم أكاديميين ومهنيين ممارسين وذوي خبرة واختصاص.

وفي نهاية اللقاء شكر الوفد معالي الوزير على حسن الاستقبال ومن جانبه أكد معاليه دعم الوزارة الكامل لمساعي الجمعية في سبيل دعم وتعزيز مهنة المحاسبة والمراجعة.

في لقاء لوفد مجلس ادارة الجمعية مع رئيس ديوان المحاسبة

■ المرزوق: ديوان المحاسبة يقدم كافة التسهيلات والإمكانات لتدريب وتأهيل الكوادر البشرية

قام وفد جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بزيارة لديوان المحاسبة التقى خلالها برئيس الديوان براك خالد المرزوق وتم بحث عدد من الموضوعات المتعلقة بمهنة المحاسبة والمراجعة.

وجاءت الزيارة بمناسبة التشكيل الجديد لمجلس ادارة الجمعية وفي اطار التنسيق والتعاون بين الجمعية والديوان في ما يخص مهنة المحاسبة والمراجعة.

وتألف وفد جمعية المحاسبين من رئيس مجلس الادارة صافي عبدالعزيز المطوع ونائب رئيس مجلس الادارة عبداللطيف أحمد الأحمد وأمين السر يوسف إبراهيم المزروعي وعضو المجلس د. اياد عبدالله الرشيد.

وعبر رئيس جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية خلال اللقاء استعداد الجمعية لوضع كافة امكانياتها العلمية والمهنية للتعاون مع ديوان المحاسبة في مجال تبادل الابحاث والمقالات والدراسات العلمية والمهنية التي يتم نشرها في كل من مجلة الرقابة التي تصدر عن الديوان ومجلة المحاسبون التي تصدر عن الجمعية بالاضافة الى تبادل كافة الاصدارات والمطبوعات الاعلامية بين الجانبين.

وعرض وفد الجمعية التعاون مع الديوان في مجال التدريب انطلاقا من الخبرة العملية والمهنية لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في هذا المجال وذلك لاثراء التعاون والاستفادة كما عرض الوفد استعداد الجمعية لتقديم البرامج التأهيلية لشهادات الزمالة المهنية الدولية للراغبين من العاملين بالديوان.

وأشاد رئيس الجمعية صافي المطوع بالزيادات الأخيرة التي طرأت على رواتب المدققين في الديوان وقال أنها تتسق مع دعم الديوان المتواصل للمحاسبين ومهنة المحاسبة بشكل عام.

لقاء رئيس ديوان المحاسبة

لقاء رئيس ديوان المحاسبة

ومن جانبه أكد رئيس الديوان براك المرزوق على دعم الديوان الكامل لمساعي الجمعية في سبيل دعم وتعزيز مهنة المحاسبة والمراجعة واستمرار التواصل وتبادل الخبرات العلمية والمهنية عن طريق تبادل اللقاءات والزيارات بين المسئولين في الجانبين.

كما عبر المرزوق عن استعداد الديوان لتقديم كافة التسهيلات والامكانات لجمعية المحاسبين خاصة ما كان منها في مجال التدريب وتأهيل الكوادر البشرية.

وحضر اللقاء وكيل الديوان بالانابة اسماعيل الغانم والوكيل المساعد للشئون الادارية والمالية والمخالفات المالية عبدالسلام شعيب ومدير المتابعة والتوثيق بمكتب رئيس الديوان فوزية العنزي.

خلال لقاء وفد الجمعية مع وزير العدل ووزير الدولة لشئون البلدية

جمعية المحاسبين تطرح موضوع بناء مقرها الجديد بنظام B.O.T

قام وفدا من مجلس ادارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بلقاء وزير العدل ووزير الدولة لشئون البلدية أحمد باقر بمناسبة التشكيل الجديد لمجلس ادارة الجمعية وجرى بحث عدد من الموضوعات والمقترحات المقدمة من الجمعية وتقدم الوفد بالشكر والتقدير للوزير على دعمه ومساندته جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في جميع انشطتها وانجازاتها وفي اقرار بدلات المحاسبين موافقته على تمثيل الجمعية في اللجنة الخاصة بالقرار رقم (١١) لسنة ١٩٩٥ للتحكيم القضائي.

كما قد تم طرح موضوع مبنى الجمعية الجديد المزمع انشاؤه مع الوزير حيث وعد بمساندة الجمعية في الحصول على الموافقة على بناء المبنى الجديد بنظام B.O.T نظرا لعدم المقدرة المالية للجمعية في تحمل اعباء البناء بالاضافة الى أن البناء بنظام B.O.T فيه تشجيع للقطاع الخاص وتنفيذ.

إقرار بدلات المحاسبين إنجاز تاريخي للرقي بالمهنة وجعلها جاذبة للكوادر الوطنية

تكللت جهود جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بنجاح كبير بإقرار بدلات ومزايا المحاسبين بعد سنوات طويلة من الجهود المستمرة على جميع الأصعدة، حيث يعتبر ذلك إنجازاً تاريخياً كونها المرة الأولى التي يتم فيها الموافقة على منح بدلات ومزايا المحاسبين منذ عام ١٩٧٩ السنة التي أقر فيها قانون ونظام الخدمة المدنية.

وقد تحقق هذا الإنجاز بعد عدة مطالبات ومتابعات وتغطيات إعلامية شاملة استمرت لعدة سنوات منذ أوائل التسعينات، حيث قام مجلس الإدارة واللجنة القانونية بالجمعية بدراسته وإعداد السيناريوهات المختلفة لإنجازه والاستعانة بخبرات ومستشارين وتم إعداد جداول تدريجية للكادر، كما تم عقد عدة جلسات وندوات مع المعنيين بالخدمة المدنية وبعض أعضاء مجلس الأمة كان هدفها إيصال رسالة مفادها ضرورة إقرار مثل هذه البدلات للمحاسبين وكتبة الحسابات لأهمية وحساسية الدور الذي يقوم به كل منهما سواء في الوزارات والإدارات الحكومية أو الجهات ذات الميزانيات الملحقة والمستقلة ولتشجيع طلبة الجامعة والتعليم التطبيقي بالتوجه لقسم المحاسبة.

ثم قدمت الدراسة بشكلها النهائي باقتراح بدلات المحاسبين وكتبة الحسابات إلى مجلس الأمة وكذلك لمجلس الخدمة المدنية

وبدأ مجلس الإدارة تحركه بزيارات مكثفة إلى رئيس مجلس الأمة ونائبه وبعض أعضاء مجلس الأمة والسادة الوزراء أعضاء مجلس الخدمة المدنية الذين تفهموا جيداً هذه المطالبة، وقد كان واضحاً من خلال تحرك مجلس الإدارة الاهتمام المتزايد من أعضاء مجلس الأمة حيث تقدم أكثر من عضو باقتراح وتبنى هذه البدلات بصفة مستعجلة واستمرت الجهود على المستويين في مجلس الأمة وفي مجلس الخدمة المدنية وبعد اتصالات عديدة وزيارات متواصلة من مجلس إدارة الجمعية للمعنيين.

ونظراً لأهمية الموضوع تم إدراج منح البدلات للمحاسبين وكتبة الحسابات على جدول أعمال مجلس الخدمة المدنية، وقد تمت الموافقة على منح البدلات والمزايا للمحاسبين الجامعيين، إلا أنه لم يتحقق كامل مطلب الجمعية حيث تم تأجيل كتبة الحسابات من قرار مجلس الخدمة المدنية وهذا ما كانت الجمعية تسعى إليه جاهدة

بإقرار تلك البدلات للمحاسبين وكتبة الحسابات معاً لاتصالهم المباشر بالمهنة مؤكداً أن الجمعية ستستمر بإذن الله في طرح المطالبة لكتبة الحسابات نظراً لأحقيتهم.

ولا يفوتنا في هذا المقام توجيه الشكر والتقدير لكل من سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ/ صباح الأحمد الجابر الصباح الذي وعد بمنح المحاسبين البدلات وأوفى بوعده، وكذلك إلى رئيس مجلس الأمة السيد/ جاسم الخرافي ونائبه السيد/ مشاري العنجري على جهودهم وحرصهم حيث كانا من أكثر المهتمين في دعم هذه البدلات والمزايا، والشكر موصول لرئيس وأعضاء مجلس الخدمة المدنية على موافقتهم وإيمانهم بدور المحاسب وأعضاء مجلس الأمة الحاليين والسابقين على تبنيهم هذا الموضوع والمسئولين عن الأجهزة الإعلامية من إذاعة وتلفزيون وصحافة لدعمهم موضوع بدلات المحاسبين ومجالس إدارة الجمعية السابقين

لجهودهم وعطائهم واللجان العاملة بالجمعية السابقة والحالية. متمنين أن تكون هذه البدلات والمزايا بداية طيبة وتشجيع لتوجه الطلبة في الجامعة والتعليم التطبيقي لقسم المحاسبة وكذلك توجه خريجي المحاسبة للعمل في الجهات الحكومية لدورهم الأساسي في تنظيم وإدارة العمل فيها وخاصة الشئون المالية.

ويعد إقرار البدلات خطوة في الطريق الصحيح وأمامنا طريق طويل للرقي بمهنة المحاسبة بدولة الكويت وأن تكون مهنة جاذبة وليست طاردة وأن يمنح العاملين بها الحوافز التي يستحقونها نتيجة عملهم الحساس والضروري والذي لا يقل أهمية عن أي وظيفة أخرى.

ديوان الخدمة المدنية

تابع قرار مجلس الخدمة المدنية رقم (١١) لسنة ٢٠٠٥م
جدول الوظائف المالية التخصصية المتدرجة فنياً

المستوى الوظيفي	ميزانية/ محاسبة	تدقيق محاسبي	تحليل مالي	شروط شغل الوظيفة	فئات مكافأة المستوى الوظيفي بالدينار شهرياً
الأول	كبير اختصاصي محاسبة	كبير مدققي حسابات	كبير المحللين الماليين	- دكتوراه في التخصص + ١٤ سنة خبرة أو ماجستير في التخصص + ١٦ سنة خبرة أو مؤهل جامعي تخصصي + ١٨ سنة خبرة - الإشراف الفني على عدد ثلاثة إختصاصيين أول على الأقل *١	٢٠٠
الثاني	اختصاصي أول محاسبة	اختصاصي أول تدقيق حسابات	اختصاصي أول تحليل مالي	- دكتوراه في التخصص + ١٠ سنوات خبرة أو ماجستير في التخصص + ١٢ سنة خبرة أو مؤهل جامعي تخصصي + ١٤ سنة خبرة - الإشراف الفني على عدد أربعة إختصاصيين أول على الأقل *١	١٨٠
الثالث	اختصاصي محاسبة	اختصاصي تدقيق حسابات	اختصاصي تحليل مالي	- دكتوراه في التخصص + ٦ سنوات خبرة أو ماجستير في التخصص + ٨ سنوات خبرة أو مؤهل جامعي تخصصي + ١٠ سنوات خبرة	١٦٠
الرابع	محاسب أول	مدقق حسابات	محلل أول مالي	- دكتوراه في التخصص + سنتين خبرة أو ماجستير في التخصص + ٤ سنوات خبرة أو مؤهل جامعي تخصصي + ٦ سنوات خبرة	١٤٠
الخامس	محاسب	محاسب	محلل مالي	- دكتوراه في التخصص *٢ أو ماجستير في التخصص أو مؤهل جامعي تخصصي + سنتين خبرة	١٢٠
السادس	محاسب مبتدئ	محاسب مبتدئ	محلل مبتدئ مالي	مؤهل جامعي تخصصي	١٠٠

*١ - يستثنى من هذا الشرط الوارد في المستويين (كبير الاختصاصيين، إختصاصي أول) المحاسبين بالمكتب الفني على أن يتم ذلك بالاتفاق مع ديوان الخدمة المدنية.

*٢- الموظف الحاصل على الدكتوراه في التخصص سيشغل هذا المستوى ("محاسب"، "محلل مالي") لمدة سنتين بينما الموظف الحاصل على الماجستير في التخصص ستكون مدة شغله لهذه الوظيفة أربع سنوات.

ملاحظات:

١ - إن الوظائف الواردة في الجدول يقتصر إستخدامها على أعمال الميزانية والمحاسبة وتدقيق الحسابات والتحليل المالي.

٢ - يقصد بالمؤهلات التخصصية الواردة في شروط شغل الوظائف في الجدول أعلاه التخصصات العلمية بمجال المحاسبة.

٣ - تمثل مدة الخبرة الحد الأدنى في كل مستوى من المستويات الوظيفية في الجدول أعلاه وهي الخبرة اللاحقة على المؤهل المتخذ أساساً في شغل الوظيفة.

٤ - يجوز إضافة شروط أخرى لشغل الوظيفة بالإضافة إلى الشروط الواردة في الجدول أعلاه فيما إذا رأت الجهة ضرورة توافر هذه الشروط وذلك بالإتفاق مع ديوان الخدمة المدنية.

تابع قرار مجلس الخدمة المدنية رقم (١١) لسنة ٢٠٠٥م

جدول المكافأة التشجيعية للموظفين الكويتيين حملة المؤهل الجامعي تخصص محاسبة أو حقوق أو قانون ويعملون في مجال التخصص

المجموعة / الدرجة	فئات المكافأة التشجيعية بالدينار شهرياً
الوظائف القيادية (كافة الدرجات)	٣٥٠
الوظائف العامة:	
"أ"	١٥٠
"ب"	١٣٠
الأولى	١١٠
الثانية	٩٠
الثالثة	٧٠
الرابعة	٦٠

جمعية المحاسبين تحتفل بإقرار بدلات المحاسبين وتكريم معالي الوزراء أعضاء مجلس الخدمة المدنية

احتفلت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بمناسبة صدور قرار مجلس الخدمة المدنية رقم ١١ لسنة ٢٠٠٥ بشأن إقرار بدلات المحاسبين الكويتيين العاملين في الجهات الحكومية بالدولة، وذلك بإقامة حفل استقبال بهذه المناسبة تحت رعاية وزيرة التخطيط ووزيرة الدولة للتنمية الإدارية معالي الدكتورة/ معصومة المبارك، لتهنئة المحاسبين على هذا الانجاز الكبير، وتكريم الوزراء أعضاء مجلس الخدمة المدنية والمسئولين بديوان الخدمة المدنية علي مساندتهم الكبيرة أثناء عرض مطالبة الجمعية بتلك البدلات على الجهات التشريعية والتنفيذية في الدولة.

حيث افتتح الحفل السيد/ صافي عبدالعزيز المطوع - رئيس مجلس ادارة

رئيس مجلس إدارة الجمعية السيد/ صافي المطوع يلقي كلمته

الجمعية متوجها إلى الله سبحانه وتعالي بالحمد والشكر على العودة الحميدة لصاحب السمو أمير البلاد المفدى الشيخ/ جابر الأحمد الصباح، كما أثنى على دعم ومساندة سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ/ صباح الأحمد الصباح في اقرار بدلات المحاسبين، وتقدم بالشكر والتقدير إلى معالي رئيس مجلس الأمة ونائبه ومعالي الوزراء أعضاء مجلس الخدمة المدنية وكل من السادة أعضاء مجلس الأمة ورئيس ديوان الخدمة المدنية وجميع العاملين في ديوان الخدمة المدنية، وكذلك جميع أعضاء مجالس الإدارة السابقة واللجان العاملة بالجمعية وجميع المسئولين بالصحف

تسليم الدرع لمعالي د. معصومة المبارك

■ المطوع: يؤكد استمرار مطالبة الجمعية بصرف تلك البدلات للجهات الحكومية التي تم استثنائها وكذلك لحملة الدبلوم

اليومية ووسائل الإعلام من إذاعة وتلفزيون على جهودهم المخلصة ومساندتهم التي ساهمت مساهمة فعالة في تلبية مطلب الجمعية الخاص بإقرار بدلات المحاسبين، والتي إن دلت فإنها تدل على قناعة المسئولين بالدولة بأهمية الدور الفعال لوظيفة المحاسب على المستوى الاقتصادي والمالي للدولة، والاهتمام بمهنة المحاسبة والمراجعة على المستويات المحلية والإقليمية والدولية لما لها من ارتباط وثيق بالمحافظة على المقدرات الاقتصادية والمالية للدولة، ومساهمتها بشكل أساسي وفعال في تحقيق التنمية الاقتصادية ومن ثم تحقيق التقدم والازدهار للأفراد والمجتمعات.

كما تقدم بالتهنئة إلى جميع المحاسبين الذين استفادوا بتلك البدلات، مؤكداً استمرار جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في مطالبتها وبالتنسيق مع الجهات المسئولة بالدولة بصرف مثل تلك البدلات للمحاسبين العاملين في بعض الإدارات الحكومية التي تم استثنائها من القرار وكذلك المحاسبين العاملين في الجهات ذات الميزانيات المستقلة والميزانيات الملحقة والشركات الحكومية وجميع كتبة الحسابات من حملة دبلوم

جانب من الحضور

المحاسبة في مختلف قطاعات الدولة، وكذلك اهتمامها وحرصها على تحقيق كل ما فيه خير لمهنة المحاسبة والمراجعة وجميع القائمين عليها.

ثم بدأت معالي الدكتورة/ معصومة المبارك كلمتها بتهنئة الشعب الكويتي بعودة سمو الأمير سالما معافى عسى أن يحفظه الله ذخراً لهذه الأرض الطيبة، وتهنئة أعضاء جمعية المحاسبين على اقرار بدلاتهم التي تطالب بها الجمعية منذ أواخر السبعينات.

واضافت المبارك يسعدني أن أشارككم الفرحة في الإنجاز

معالي وزير التخطيط ووزير الدولة للتنمية الإدارية

الذي سعيتم الى تحقيقه منذ زمن ليس بقريب فلقد بذلتم كل ما في طاقاتكم لجعل هذا المشروع حقيقة وبناء على توجيهات ودعم سمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح رئيس مجلس الوزراء تكاتفت جهودنا بمجلس الخدمة المدنية مع جهودكم وتم بتوفيق من عنده سبحانه وتعالي ترجمة هذا المشروع إلى انجاز فعلي وجنيتم اليوم ثمرات الجهود الكبيرة والعمل المتواصل الذي اشترك فيه الجميع من أعضاء مجالس الإدارة السابقة والحالية واللجان العاملة في الجمعية وكل المختصين في ديوان الخدمة المدنية والذي جعل من هذا المشروع حقيقة ملموسة، وقمنا معاً بوضع لبنة أخرى في صرح التعاون

محمد الرومي وكيل ديوان الخدمة المدنية

معالي وزير العدل يلقي كلمته

والتنسيق المشترك بين الجمعيات المهنية والأجهزة الرسمية.

وأفادت أن من الحقائق الثابتة التي نركز عليها هي أن التخصصات المهنية والتي تعد وظيفة المحاسب أحداها تمثل جزءا مهماً في اقتصاد البلد وركيزة أساسية من ركائز التقدم والإنجاز فيه فلا بد من السعي إلى تهيئة السبل أمام المهنيين والفنيين ليؤدوا الدور المأمول منهم تجاه بلدهم وأريد أن أؤكد اليوم أن هذا الانجاز يزيدنا ثقة في تحقيق أمل منشود لدعم كوادر الدبلوم ان شاء الله، بل وكل التطلعات لكوادر جديدة في مجالات مختلفة وبما يحقق الصالح العام واضعين نصب أعيننا دعم الكوادر الوطنية والسعي دوماً لتحسين ظروف العمل وزيادة فرص العمل أمام الشباب الكويتي، وإننا دائما نساند كل الجهود التي من شأنها اعداد وتنمية المواطن الكويتي وإشراكه في نهضة وطنه والحفاظ عليه، واختتم حديثي بقول لصاحب السمو أمير البلاد المفدى اعتبره شعارا لنا جميعاً حين قال سموه أن ما نتطلع إليه يستهدف أمرين صالح الوطن وصالح المواطن.

وبعد تكريم الوزراء وبعدما تسلم وزير العدل وزير الدولة لشئون البلدية أحمد باقر درعاً من الجمعية القى كلمة قال فيها "يسرني أني شاركت في تحقيق هذا الإنجاز للمحاسبين فهم يستاهلون".

وفي ختام الحفل شكر الحضور الجمعية على جهودها المخلصة في خدمة المهنة والقائمين عليها.

وجدير بالذكر بأنه قد تم تشكيل فريق عمل لمتابعة مطالبة الجمعية بصرف تلك البدلات للجهات الحكومية التي تم استثنائها وحملة الدبلوم.

تسليم الدروع لكل من معالي وزير العدل ومعالي وزير الشئون الاجتماعية والعمل

اللقاء المهني لمراقبي الحسابات المطالبة بإنشاء لجنة لجودة الأداء المهني

تم عقد اللقاء المهني لمراقبي الحسابات يوم ٢٠٠٥/٦/٢٠ والذي يعقده مجلس ادارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية مع لجنة مراقبي الحسابات بالجمعية بشكل دوري، حيث طالب المجتمعون انشاء لجنة لجودة الأداء المهني ويؤكدون على أهميتها في رفع مستوى أداء المهنة والوصول بها إلى المتطلبات المهنية العالمية، حيث تمت التوصية بضرورة دراسة إنشاء لجنة لجودة الأداء المهني تقوم بوضع معايير وأسس وضوابط لمزاولة المهنة يتم على أساسها تقييم أداء كل مكتب من مكاتب التدقيق، وذلك بهدف مراقبة الأداء المهني والتشجيع على رفع المستوى بما يتماشى مع تلك الأسس والمعايير التي تتماشى مع المستويات العالمية لمزاولة المهنة، وذلك لزيادة قيمة مخرجات المهنة وزيادة الثقة فيها من قبل المتعاملين معها، الأمر الذي ينعكس إيجابياً على التقييم العادل للمنشآت ودقة المعلومات الصادرة مما يساهم ذلك بشكل فعال في سرعة وسلامة اتخاذ القرارات وتفعيل الاستثمارات وزيادة التنمية الاقتصادية التي تعم بفائدتها على جميع أفراد المجتمع.

وقد اتفق الحضور على التوصية والبدء في وضع التصورات الخاصة بإنشاء لجنة جودة الأداء المهني ووضع المعايير والأسس والضوابط الخاصة بها واستقصاء الآراء النهائية حولها حتى يتسنى التنسيق مع وزارة التجارة والصناعة لتفعيل أعمال اللجنة وتنفيذ قراراتها، مؤكداً على ضرورة استمرار التواصل والتعاون بين الجمعية وأعضائها مراقبي الحسابات الممارسين لتحقيق الأهداف المنشودة لرفع مستوى المهنة والمحافظة عليها.

وجدير بالذكر بأن هذا اللقاء المهني يتم فيه طرح جميع الأمور المتعلقة بالمهنة لمناقشتها وإبداء الآراء والتوصيات بشأنها حتى يتسنى لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بلورة تلك التوصيات التي تمثل في مجموعها أراء مراقبي الحسابات المزاولين أنفسهم، ومن ثم القيام بتنفيذها بالتنسيق مع وزارة التجارة والصناعة بصفتها الجهة المسئولة عن الترخيص لمزاولة المهنة والرقابة عليها، بالإضافة إلى الأطراف المهنية الأخرى، حيث تتناول تلك الآراء والتوصيات العديد من الأمور الهامة مثل تعديل قانون مزاولة المهنة وتحديث ميثاق شرف المهنة وتنظيم العلاقة المهنية بين الممارسين وعملائهم.

الجمعية تشارك في التحالف المدني للاصلاح والشفافية

شاركت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في التحالف المدني للاصلاح والشفافية التي أنشأته جمعية الشفافية الكويتية (تحت التأسيس) حيث يشارك في هذا التحالف عدداً من جمعيات النفع العام الكويتية، بهدف تقديم خدماتها لافراد المجتمع.

الجمعية تستحدث لجنة الاستشارات المهنية

استحدثت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية برئاسة الدكتور/ اياد عبدالله الرشيد لجنة الاستشارات المهنية وتضم في عضويتها مجموعة من الأعضاء المهنيين والمختصين وذلك انطلاقاً من حرص الجمعية على تهيئة فرصة الاستفادة مما لدى منتسبيها من خبرات واسعة في العديد من المجالات المالية والاقتصادية حيث أن مجال الاستثمارات المالية يعد من أبرز المجالات المستهدفة من الجمعية بتوفير الاستشارات له وذلك بحكم وجود العديد من الأدوات المالية التي يمكن أن يستخدمها المستثمر في المضارب في الأسواق العالمية سواء كانت شراء أسهم وسندات أو شراء وحدات من صناديق استثمارية إلى تداول الخيارات والعقود المستقبلية.

جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية تشارك في عضوية اللجان التي تشكلها الجهات العاملة في الدولة

انطلاقاً من التعاون المستمر بين الجمعية وبين الجهات العاملة في المجتمع بهدف تقديم خدماتها العلمية والمهنية من واقع خبرتها في جميع الأمور المتعلقة بذلك، فقد قامت بالمشاركة في عضوية اللجان التالية:

١ - لجنة التحقيق ببنك التسليف والادخار:

حيث مثل الجمعية فيها السيد/ كامل عثمان الجيران (عضو الجمعية).

٢ - لجنة مراجعة تنظيم القانون رقم ١٩٩٥/١١ بشأن التحكيم القضائي بوزارة العدل:

حيث مثل الجمعية فيها السيد/ علي حسين الحمدان (عضو الجمعية).

٣ - مشروع تمكين الخاص بجمعية الشفافية الكويتية (تحت التأسيس):

حيث مثل الجمعية فيها كل من:

- الشيخة/ بسمة سلمان الصباح (عضو الجمعية).
- الآنسة/ عواطف المنصور (عضو الجمعية).

٤ - لجنة اسقاط الفواتير بوزارة الطاقة (الكهرباء والماء):

حيث مثل الجمعية فيها السيد/ ناصر خليف العنزي (عضو مجلس الادارة).

عقد الدورة التأهيلية الخاصة بامتحان القيد

قامت لجنة التدريب بجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بعقد الدورة التأهيلية الخاصة بامتحان القيد في سجل مراقبي الحسابات وذلك خلال الفترة من ٢٠٠٥/٩/٢٤ وحتى ٢٠٠٥/١٢/٢٨ والمتضمنة اربعة مواد هي (المحاسبة المالية/ نظرية المحاسبة/ محاسبة التكاليف/ المراجعة) بواقع ثلاث ساعات يومياً أيام (السبت/ الأحد/ الثلاثاء/ الاربعاء)، من كل اسبوع وجدير بالذكر بأن الجمعية تحرص على عقد هذه الدورة بصفة سنوية لمساعدة أعضائها على تأهيلهم لاجتياز امتحان القيد في سجل مراقبي الحسابات مساهمة في رفع مستوى المهنة والقائمين عليها.

موقع جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية على شبكة الانترنت

قامت لجنة الموقع بجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بالانتهاء من انشاء وتحديث موقع الجمعية على شبكة الانترنت، وذلك للمساهمة في نشر المعلومات والأخبار الخاصة بالجمعية خدمة للاعضاء وجميع المعنيين بالاضافة إلى سرعة الاتصال لتلبية جميع الاحتياجات وذلك تحت عنوان:

(www.kwaaa.org).

رحلة إلى جزيرة فيلكا

قامت الجمعية بتسيير رحلة إلى جزيرة فيلكا وذلك ضمن الأنشطة الاجتماعية لأعضاء الجمعية وعائلاتهم يوم ١٩ مايو حيث شارك فيها عدد كبير من الأعضاء ومرافقيهم وتم قضاء يوم كامل في الجزيرة تضمن بعض الأنشطة التعريفية للجزيرة وتم توزيع الجوائز على المشاركين، حيث ابدى المشاركين شكرهم وتقديرهم لتلك الجهود والأنشطة الاجتماعية التي تعزز التواصل بين الأعضاء.

اتحاد المحاسبين يعتمد هيكله ويزكي حجازي رئيساً شرفياً

عبداللطيف الماجد

في اجتماعه الذي عقد في تونس خلال الشهر الماضي وبحضور لم يسبق له مثيل منذ سنوات عديدة بسبب الظروف السياسية في المنطقة العربية، حيث حضره أغلبية المنظمات المهنية العربية الأعضاء، الهيئة العامة للاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين حثت على توحيد وتفعيل الاتحاد وناقشت مشروع تعديل النظام الأساسي.

وقد أوضح الأمين العام المساعد للاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب عبداللطيف عبدالله هوشان الماجد بأنه بناءا على الدعوة الموجهة من الأمين العام للاتحاد د. عبدالعزيز حجازي، ورئيس هيئة الخبراء المحاسبين بتونس الأستاذ/ أحمد بالعيفة، ورئيس نقابة الخبراء المحاسبين بلبنان الأستاذ/ فريد جبران، تم عقد اجتماع الهيئة العامة للاتحاد في تونس خلال الشهر الماضي، والذي حضره ممثلاً عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية الممثلة في عضوية الاتحاد عن دولة الكويت، كما أوضح بأنه قد تمت مناقشة بنود جدول الأعمال والتي من أهمها توحيد وتفعيل الاتحاد ومناقشة مشروع النظام الأساسي للاتحاد، حيث اتفق الحضور على توحيد الاتحاد والعمل على دأب الصدع حتى يتسنى تفعيل مهامه وأنشطته وإنجازاته التي تحتاجها المهنة والقائمين عليها في الوطن العربي، كما تم الاتفاق على تعديل النظام الأساسي ليتضمن اعتماد هيكل الاتحاد الذي تم الاتفاق عليه والمتضمن هيئة عمومية تتكون من ممثلين عن كل المنظمات والهيئات والنقابات العربية، ومجلس الاتحاد يرأسه رئيس الاتحاد وهو رئيس الدورة للبلد الذي يستضيف الهيئة العامة، والإدارة التنفيذية (الأمانة العامة) التي يرأسها أمين عام موظف في الاتحاد تتوفر فيه كفاءة عالية مهمته تنفيذ قرارات المجلس ويتم اختياره من قبل المجلس ويساعده في أداء مهامه مكتب تنفيذي يتم تحديده وفق النظام الداخلي للمجلس.

كما تقرر منح الدكتور/ عبدالعزيز حجازي منصب رئيسا شرفياً للاتحاد اعتبارا لمجهوداته المبذولة وتوجيه رسالة شكر وعرفان له، والإبقاء على مقر الاتحاد ثابتاً بالقاهرة. ثم تقرر تكليف هيئة رئاسة الجلسة وبالتعاون مع المقررين إنجاز مشروع النظام الأساسي لاجتماع الهيئة العامة المقبلة الذي تم الاتفاق على أن يعقدفي الجزائر مترافقاً مع مؤتمر علمي.

وجدير بالذكر بأن هذا الاجتماع يعد من أهم الاجتماعات التي عقدت على مدى سنوات عديدة نظراً لحضور الأغلبية العظمى من الدول الأعضاء وتصميم المشاركين على تفعيل أنشطة وإنجازات الاتحاد، بالإضافة إلى ما تم إجرائه من تعديلات هامة على النظام الأساسي وهيكل الاتحاد، مؤكداً بأن الكويت ممثلة بجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية من الأعضاء الذين ساهموا مساهمة فعالة في المحافظة على كيان الاتحاد خلال السنوات العديدة الماضية، وتقديم الدعم المستمر للاتحاد في مواجهة جميع المعوقات والصعوبات التي واجهها.

مرحباً بأعضائنا الجدد

أولاً: الأعضاء العاملون:

الرقم	الاسم	تاريخ الانتساب
١	بندر عايد الظفيري	٢٠٠٥/٤/٣٠
٢	هديل أحمد عبدالله الصالح	٢٠٠٥/٤/٣٠
٣	حمد راشد عيد الهيلع	٢٠٠٥/٤/٣٠
٤	أسماء حسين البناء	٢٠٠٥/٤/٣٠
٥	حصة حمد عبدالله المويتع	٢٠٠٥/٤/٣٠
٦	ناصر لافي مطلق الناصر العدواني	٢٠٠٥/٤/٣٠
٧	بيبي يوسف محمد مندني	٢٠٠٥/٤/٣٠
٨	سعد محمد فهد العجمي	٢٠٠٥/٤/٣٠
٩	سليمان خالد عبدالله العوده	٢٠٠٥/٤/٣٠
١٠	عبدالعزيز سعود الفارس	٢٠٠٥/٤/٣٠
١١	محمد سالم راشد العربيد	٢٠٠٥/٤/٣٠
١٢	صالح ناصر جمعه الحسينان	٢٠٠٥/٤/٣٠
١٣	أنيسة خليفه عبدالمحسن العبوه	٢٠٠٥/٤/٣٠
١٤	ضاري عبدالمحسن فالح الديحاني	٢٠٠٥/٥/١٠
١٥	ناصر عبدالله راشد الغيث	٢٠٠٥/٥/١٠
١٦	خالد صالح مبارك الشمالي	٢٠٠٥/٥/١٠
١٧	عادل حسين غلوم حسين	٢٠٠٥/٥/١٠
١٨	ناصر خالد ناصر الصانع	٢٠٠٥/٥/٣١
١٩	حصه على أحمد الهاجري	٢٠٠٥/٥/٣١
٢٠	خديجة علي جمعة الراشد	٢٠٠٥/٥/٣١
٢١	أحمد راشد دعيج الركيبي	٢٠٠٥/٥/٣١
٢٢	يوسف نمر مبارك السعيدي	٢٠٠٥/٥/٣١
٢٣	سلطان سهو حمدان المطيري	٢٠٠٥/٥/٣١
٢٤	برجس عبدالله محمد الحسيني	٢٠٠٥/٥/٣١
٢٥	هنادي حمود فهد البدر	٢٠٠٥/٥/٣١
٢٦	محمد بدر عبدالرحمن المنيفي	٢٠٠٥/٥/٣١
٢٧	نوره بدر البدر	٢٠٠٥/٦/٢٦
٢٨	غازي عبدالله خليف العنزي	٢٠٠٥/٦/٢٦
٢٩	إيمان عبدالوهاب سبت بن سبت	٢٠٠٥/٦/٢٦
٣٠	صلاح عبدالعزيز الحميضي	٢٠٠٥/٦/٢٦
٣١	خالد خليل إبراهيم الشامي	٢٠٠٥/٧/١٧
٣٢	ريم حمد شعيل المطيري	٢٠٠٥/٧/١٧
٣٣	محمد فهد حراس الديحاني	٢٠٠٥/٧/١٧
٣٤	فاطمة فهد خليل المزين	٢٠٠٥/٧/١٧
٣٥	محمد غسان محمد العصفور	٢٠٠٥/٧/١٧
٣٦	شيخة أنور بدر الدبوس	٢٠٠٥/٧/١٧
٣٧	فايز مجبل عجاج المطوطح	٢٠٠٥/٧/١٧
٣٨	أمل جعفر عبدالله عبدالقادر غلوم	٢٠٠٥/٧/١٧
٣٩	منال راضي مجبل راضي العازمي	٢٠٠٥/٧/١٧
٤٠	علي حسين علي العتال	٢٠٠٥/٧/١٧
٤١	صفاء نوري عبدالله النوري	٢٠٠٥/٩/١٢
٤٢	مسفر سالم محمد مهدي	٢٠٠٥/٩/١٢
٤٣	ناصر علي ناصر المنيخ	٢٠٠٥/٩/١٢
٤٤	فجر فيصل الرومي	٢٠٠٥/٩/١٢
٤٥	حنان أحمد محمد النقيب	٢٠٠٥/٩/١٢
٤٦	هدى عبدالوهاب الحزامي	٢٠٠٥/٩/١٢
٤٧	لجين عبدالله علي حسين	٢٠٠٥/٩/١٢
٤٨	فاطمة يونس عبدالرضا الصفار	٢٠٠٥/٩/١٢
٤٩	خلف إبراهيم خلف السبعان	٢٠٠٥/٩/١٢
٥٠	ساره حمد محمد الشايجي	٢٠٠٥/٩/١٢
٥١	ابرار يوسف سعود العون	٢٠٠٥/٩/١٢
٥٢	عقيل محمد اسماعيل كوهري	٢٠٠٥/٩/١٢
٥٣	ناصر علي حسين مسلم	٢٠٠٥/٩/١٢
٥٤	فاطمة يوسف عيسى القعود	٢٠٠٥/٩/١٢
٥٥	محمد طلق محمد المرجي	٢٠٠٥/٩/١٢

ثانياً: الأعضاء المنتسبون:

١	هناء اسماعيل مجاهد محمد	٢٠٠٥/٥/٣١
٢	جاسم محمد أحمد الطراح	٢٠٠٥/٥/٣١
٣	ساره خليل عبدالله المصيبيح	٢٠٠٥/٦/٢٦
٤	أحمد محمد محمد عبداللطف	٢٠٠٥/٧/١٧
٥	عبدالله أحمد محمد الشايجي	٢٠٠٥/٧/١٧
٦	محمد يوسف عيسى القعود	٢٠٠٥/٩/١٢

تهنئة المحاسبون للأعضاء

إلى الأستاذ الدكتور/ مصطفى الشامي

بمناسبة ترقيته إلى درجة أستاذ بقسم المحاسبة بكلية العلوم الإدارية بجامعة الكويت.

وإلى السيد/ هادي مدرهم مناور الرشيدي

لنجاحه وحصوله على شهادة الزمالة المهنية (مدقق استشارات وأدوات مالية معتمد - CIDA)

وإلى السيد/ زهير علي راشد الدعيج

لنجاحه وحصوله على شهادة الزمالة المهنية (مدقق استشارات وأدوات مالية معتمد - CIDA)

وإلى السيد/ أيوب صالح إبراهيم علي

لنجاحه وحصوله على شهادة الزمالة المهنية (مدقق استشارات وأدوات مالية معتمد - CIDA)

وإلى السيد/ فيصل محمد عبدالله كركي

لنجاحه وحصوله على شهادة الزمالة المهنية (مدقق استشارات وأدوات مالية معتمد - CIDA)

مع أطيب الأمنيات للجميع بالسداد والتوفيق

• لنشر تهنئة علمية أو مهنية يرجى الاتصال بمدير تحرير المجلة

المشتقات المالية وفق المعيار المحاسبي الدولي IAS ٣٩

ملخص:

لقد أدت التقلبات الواسعة في الأسواق المالية العالمية إلى ظهور المشتقات كأدوات لتغطية المقترضين والمقرضين على السواء من مخاطر تقلبات العائد وأسعار الصرف، ومن أهم سمات هذه الأدوات أنها تغطي مراكز قائمة وتجذب المتعاملين لأخذ مراكز جديدة، مما يدفع البعض إلى الانخراط في التعامل فيها لدرجة تناسي مخاطرها، بالإضافة إلى القدرة على تجزئة المكونات المختلفة للمخاطرة وفرزها وتوزيعها على الراغبين لتحمل كل عنصر من عناصرها وبأدنى تكلفة ممكنة، مما يؤدي إلى تقليل إجمالي تكاليف المخاطرة وتحسين الكفاءة الاقتصادية للأسواق المالية.

وبالرغم من تناول المعيار المحاسبي الدولي ٣٩ لكيفية قياس وعرض والافصاح عن المشتقات المالية ضمن التقارير المالية ومن قبله المعايير السابقة ذات العلاقة، إلا أنه يبقى للموضوع أهميته نظراً لاتساع وشيوع استخداماته بين المتعاملين بأسواق المال على النطاق العالمي مما يستلزمه الأمر بمزيد العناية المهنية والفهم من قبل الممارسين والمتعاملين بتلك الأدوات على السواء.

ونخلص إلى أنه بات حتماً على الدول الناشئة اقتصادياً العمل على استغلال الأدوات المالية المتاحة كالمشتقات المالية لكي تستطيع مواكبة التطورات التي تجتاح أسواق المال ومجاراة الممارسات بالدول الصناعية الكبرى خاصة ونحن على أعتاب التطبيق الكامل لبرامج العولمة والانفتاح الاقتصادي.

ا.د. وائل إبراهيم الراشد

قسم المحاسبة - كلية العلوم الإدارية
جامعة الكويت

المقدمة:

من المعلوم أن تأسيس المشروعات الكبيرة مرهون بتوافر رؤوس أموال ضخمة قد يعجز فرد بمفرده أو مجموعة أفراد عن توفيرها، الأمر الذي يدفع إلى قيام شركات مساهمة قادرة على القيام بهذه المشروعات وتنفيذها، وتتوافر بدهرنا المعاصر صيغ عدة لتجميع رؤوس الأموال النقدية والعينية منها كالمحافظ والصناديق والمساهمات، ولعل المحافظ المالية هي الأكثر شيوعاً واستخداماً واتساعا من حيث المعاملات والتداولات المالية المترتبة عليها.

وأبرز مكونات محافظ الأوراق المالية الأسهم والسندات التي تمثل صكاً أو حصة في رأس مال شركة مساهمة أو إحدى شركات الأموال تخول حاملها مزايا متنوعة. كما تتنوع الأسهم بحسب نوع المال الذي يجوز تقديمه للشركة وفاء لقيمتها وكذلك بحسب تداولها بحسب نصيبها في توزيع الأرباح وفائض التصفية طبقاً للمعاملات الإسلامية وفقاً للشريعة الإسلامية كما سنوضح بعض تلك المعاني من الأسهم والسندات وفقاً للمعايير المحاسبية التي هي في سياق هذا البحث.

وإجمالاً فالورقة المالية المصدرة من طرف شركة ذات أسهم تمثل حصة من رأسمالها وتستطيع معها إصدار أنواع عديدة من الأسهم تختلف حسب الحقوق والامتيازات التي تعطيها المؤسسة لمالك هذه الأنواع من الأسهم، مثل: حق التصويت - الحق في الأرباح الموزعة في نهاية السنة وكذلك الأولوية في التسديد، بخلاف السند الذي يعتبر صك مالي قابل للتداول، يمنح للمكتتب لقاء المبالغ التي أقرضها، ويخوله استعادة مبلغ القرض، علاوة على الفوائد المستحقة، وذلك بحلول أجله.

التعريف:

لا تختلف المشتقات المالية عن الأدوات المالية التقليدية بل هي أساسا مشتقة من أدوات استثمارية تقليدية، وهي عبارة عن عقود مالية تشتق قيمتها من قيمة أصول حقيقية أو مالية أخرى (أسهم وسندات وعقارات وعملات أجنبية والذهب والسلع) وتكون لتلك العقود المالية مدة زمنية محددة بالإضافة إلى سعر وشروط معينة يتم تحديدها عند تحرير العقد بين البائع والمشتري.

وقد إزدادت أهميتها على مدى السنوات الماضية التي شهد بها الاقتصاد العالمي العديد من الأزمات والاضطرابات الاقتصادية العالمية، مما دعى الخبراء والمحللون إلى ضرورة تطبيق المشتقات المالية لتكون أدوات مالية جديدة تناسب التحدي القادم بالجهاز المالي والمصرفي، وتعد المشتقات أسواق المستقبل نظراً لاتساع نطاق تداولها. وفي الوقت نفسه تساعد المشتقات المالية على تنمية الأسواق المالية ومساعدة الاقتصاد، ولذلك فمن المتوقع أن ينمو استخداماتها وتتسع لتشمل أسواقاً ناشئة أكبر.

إلا أنه يجب الحذر من عدم دراسة المخاطر المتعلقة بالتعامل في المشتقات في ظل عدم وجود قواعد وضوابط رقابية على المستوى الدولي لتنظيم التعامل بها مما قد ينجم معه حدوث انهيارات لمؤسسات مالية بأكملها. وهو ما دفع العديد من المؤسسات المالية إلى إنشاء إدارات متخصصة بقياس المخاطر المحتملة عن التعاملات بالمشتقات المالية، بل إنه وفي بعض الحالات تستخدم هذه المشتقات لحماية المستثمرين من التقلبات الواسعة في أسواق المال، والتحوط ضد المخاطر المتوقعة من تغير أسعار الأصوال أو الأوراق المالية، وتحقيق أرباح متوقعة نتيجة المضاربة.

ويتم التعامل في هذه الأدوات الجديدة من خلال نوعين من الأسواق:

١) **أسواق منظمة:** وهي أسواق لها مكان محدد تجري فيها الصفقات ويطلق عليها البورصة.

٢) **أسواق غير منظمة:** ولا يوجد لها مكان محدد لتنفيذ الصفقات ويتكون من تجار وبيوت للسمسرة تباشر البيع والشراء في مقار عملها من خلال شبكة اتصال قوية، وتتسم هذه الأسواق بأنها تأخذ مطالب العميل في الاعتبار عند إبرام العقود مما يكسبها قدرة أكبر على منافسة البورصات المنظمة.

الأنواع:

وتضم المشتقات مجموعة واسعة من العقود المالية التي تتنوع وفق طبيعتها ومخاطرها وآجالها التي تتراوح بين ٣٠ يوما وبين عام أو أكثر، كما تتنوع هذه الأدوات تبعاً لدرجة تعقيدها ومن أهم تلك المشتقات عقد الخيار. ويعتبر آلية تمكن المتعاملين من تحويل توقعاتهم بارتفاع أو انخفاض السعر للأصل المالي إلى التنفيذ الفعلي من خلال الحق في استبدال أصل معين بآخر بسعر محدد وفي موعد محدد في المستقبل، ومن ثم يتم تحويل التوقعات فعلياً إلى حق الشراء أو حق بالبيع وبهذا تكون هناك ٣ أنواع من الخيارات هي:

١) **عقد خيار الشراء:** ويقصد به خيار المشتري في شراء مبلغ معين من عملة معينة بسعر محدد خلال فترة زمنية معينة أو في طريق استحقاق محدد.

٢) **عقد خيار البيع:** وهو خيار البائع في بيع مبلغ معين من عملة معينة بسعر محدد في تاريخ محدد أو خلال فترة زمنية معينة ويوفر هذا الاختيار الحماية للبائع من مخاطر انخفاض القيمة السوقية للعملة المبيعة، كما أن الخيار الأول يوفر هذا الاختيار الفرصة للمشتري لحماية أمواله من مخاطر ارتفاع القيمة السوقية للعملة المشتراة.

٣) **عقد خيار شراء وبيع مؤشرات الأسهم:** وهي عقود خيارات تبرم على مؤشرات الأسهم فيوجد بكل بورصة أو سوق مالية مؤشرات أسهم تعطي دلائل على اتجاهات أسعار الأسهم المتداولة فيها ومتطلبات التعامل في عقود خيار مؤشرات الأسهم مشابهة لمتطلبات التعامل في عقود خيار الأسهم العادية.

مخاطرها:

تتعدد المخاطر التي يمكن أن تنتج عن العمل بالمشتقات أو الأدوات المالية الجديدة، فمنها ما هو مرتبط بمخاطر السوق ومخاطر ائتمانية ومخاطر التسوية ومخاطر تشغيل عقود المشتقات، ففيما يتعلق بمخاطر السوق فإنها تنشأ من السلوك السعري لأسعار الأصول محل التعاقد وتعرضها لتقلبات غير متوقعة على أسعار عقود المشتقات أو تأثرها لنقص السيولة لتنفيذ العقود الذي يؤدي إلى تدهور أسعار الأصول وصعوبة إبرام عقود جديدة لمواجهة هذا التدهور، ولربما ينجم عن وجود محتكرين في السوق يقومون بعمليات شراء وبيع على نطاق واسع مما يؤثر بدرجة كبيرة على أسعار الأصول وعلى توقعات المتعاملين بشأن الاتجاهات المستقبلية لهذه الأسعار، أما المخاطرة الائتمانية فتتثمل في الخسارة الناشئة عن تعثر الطرف المقابل في الوفاء بالتزاماته التي ينظمها عقد المشتقات، بمعنى آخر خسارة تكلفة إحلال عقد جديد محل العقد السابق.

إدارة مخاطرها

إن إدارة مخاطر المشتقات تعود إبتداء إلى السياسات والإجراءات الرقابية المتبعة والمنظمة للتعاملات بالأسواق والتي تمكن المتعاملين في أسواق المشتقات من إدارة هذه المخاطر، كما تشمل أدوات للرقابة الداخلية لتعديل المخاطرة الائتمانية قبل الدخول في تعاملات مع الطرف المقابل والتوفيق الدقيق للتعاملات بما يخفف من وطأة المخاطرة الائتمانية، بالإضافة

إلى الوسائل التي تدعم الائتمان وتقلل التعرض لمخاطرة تعثر أطراف عملية معينة مثل توفير الضمانات اللازمة.

إن ضرر المشتقات أو فوائدها يعود إلى كيفية استخدامها كوسيلة لتخفيف المخاطر أو الأداة للمضاربة ونظراً للمخاطر المالية التي ينطوي عليها التعامل في مجال المشتقات تكون هناك ضرورة لوضع بعض الضوابط التي تقي الأسواق المالية من مخاطر المشتقات في مقدمتها الرقابة وتتمثل في وضع السلطات الرقابية المعنية لمعاينة رقابية عند استخدام المشتقات ووضع حد أقصى لحجم تعاملات المؤسسات المختلفة في مجال المشتقات ووضع حد أقصى لحجم الائتمان الذي تقدمه المؤسسات المالية لشركاتها، كما تتضمن الضوابط المحاسبة والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمشتقات.

وبالرغم من كافة الاجراءات والوسائل الرقابية والاحترازية إلا أنه يجب العمل على تطبيق معايير ومبادئ التعامل بالمشتقات المالية الصادرة عن الجهات المهنية العالمية والمحلية، وقيام البنوك المتعاملة في مجال المشتقات بالبدء في تكوين الاحتياطات والمخصصات اللازمة في تغطية المخاطر التي تواجهها.

المعيار المحاسبي الدولي ٣٩ IAS والمشتقات المالية:

أن للمعيار المحاسبي الدولي ٣٩ IAS الأثر الكبير في تنظيم التعامل المالي بالمشتقات وطرق عرضها بالتقارير المالية، وفي بداية الأمر، أبدى العديد من المحاسبين والمراجعين صعوبة تطبيقه نظراً لحداثته وغموض بعض فقراته ناهيك عن الصعوبة التي تكتنف عملية التقييم في حال عدم توافر الأسعار المناسبة لتلك الأدوات، وبمرور الزمن ومع تناول هذه الأدوات مهنياً وتطبيقيا بالممارسة والمؤتمرات التي عقدت والدورات التدريبية وورش العمل التي تناولت هذا المعيار، تم تفهم طبيعة وأهداف وإجراءات المعيار وكيفية تحقيق الاستفادة المثلى منه.

ويقوم هذا المعيار بتحديد مبادئ الاعتراف بالمعلومات الخاصة للموجودات المالية والمطلوبات المالية وقياسها ومن ثم الإفصاح، وبطبيعة الحال، فإن المعيار ٣٩ لم يكن بدعا في التنظيم المهني حيث أن سبق إصدار معايير سابقة تتناول مسائل مرتبطة بالمشتقات المالية، فعلى سبيل المثال، معيار المحاسبة الدولي (IAS ٢٥) «محاسبة الاستثمارات» المتضمن الاعتراف بالدين واستثمارات حقوق الملكية وقياسها كذلك الاستثمارات في الأراضي والمباني، والموجودات الأخرى الملموسة وغير الملموسة والمحتفظ بها على سبيل الاستثمار، وبصدور المعيار ٣٩، ألغي (IAS ٢٥) باستثناء ما يتعلق بالأراضي والمباني والموجودات الأخرى الملموسة وغير الملموسة والمحتفظ بها بغرض الاستثمار.

وكذا هو الحال مع معيار المحاسبة الدولي (IAS ٣٨) الذي تناول قياس وعرض الاستثمارات في الموجودات غير الملموسة، ويعتبر هذا المعيار متمماً لأحكام معيار المحاسبة الدولي (IAS ٣٢) والذي تناول «الأدوات المالية: الإفصاح والعرض».

ودون التعرض تفصيلاً لتلك المعايير، نتناول أهم مقتضيات المعيار ٣٩ الذي ألزم بتطبيقه إبتداء على البيانات المالية التي تبدأ من أول يناير ٢٠٠١ ومن أبرز تلك المقتضيات: الاعتراف، القياس، التحوط والافصاح.

الاعتراف

يجب على المؤسسة أو المنشأة الاعتراف بالموجودات المالية أو المطلوبات المالية في ميزانيتها العمومية فقط، عندما تصبح طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة، ونتيجة لذلك تعترف المنشأة بكافة حقوقها أو التزاماتها التعاقدية بموجب المشتقات في ميزانيتها العمومية على أنها موجودات أو مطلوبات، وقد استعرض المعيار بعض الأمثلة على تطبيقات الفقرتين السابقتين منها الاعتراف بالذمم المدينة والذمم الدائنة عندما تصبح المنشأة طرفاً في العقد، ونتيجة لذلك لها حق قانوني أو عليها التزام قانوني باستلام أو دفع النقد، ويتم الاعتراف بالخيارات المالية (Financial Options) على أنها موجودات أو مطلوبات عندما يصبح المالك أو المحرر طرفاً في العقد.

أما العمليات المستقبلية المخطط لها، مهما كان احتمال حدوثها، فلا تعتبر موجودات ومطلوبات للمنشأة حيث أن المنشأة من تاريخ تقديم التقرير المالي لم تصبح طرفاً في عقد يتطلب الاستلام أو التسليم المستقبلي للموجودات الناجمة من العمليات المستقبلية.

القياس:

عندما يتم الاعتراف بأحد بنود الموجودات أو بأحد بنود المطلوبات المالية بشكل مبدئي فإنه يجب على المنشأة قياسه بمقدار التكلفة وهي القيمة العادلة للعوض المعطى (في حالة الموجودات) أو المستلم (في حالة المطلوبات) مقابله، ويتم إدخال تكاليف العملية في القياس المبدئي للموجودات والمطلوبات المالية، بالإمكان عادة تحديد القيمة العادلة للعوض المعطى أو المستلم بالرجوع إلى سعر العملة أو أسعار السوق الأخرى، وإذا لم يكن من الممكن تحديد أسعار السوق بشكل موثوق به فإنه يتم تقدير القيمة العادلة للعوض على أنه مبلغ كافة الدفعات النقدية المستقبلية أو المبالغ المستلمة، مخصومة إذا كان اثر ذلك سيكون مادياً، وذلك باستخدام سعر أو أسعار السوق السائدة للفائدة لأداة مماثلة، لجهة مصدرة مع تقيم ائتماني مماثل.

ولغرض قياس الأصل المادي بعد الاعتراف المبدئي المبين أعلاه يصنف هذا المعيار الموجودات المالية إلى فئات أربعة:

١ - القروض والذمم المدينة التي أوجدتها المنشأة، غير المحتفظ بها للمتاجرة.

٢ - الاستثمارات المحتفظ بها حتى الاستحقاق.
٣ - الموجودات المالية المتوفرة للبيع.
٤ - الموجودات المالية المحتفظ بها للمتاجرة.

التحوط:

تعني أخذ الحيطة للأغراض المحاسبية بتحديد اداة تحوط واحدة أو أكثر بحيث أن التغير في قيمتها العادلة هو معادلة Offset كاملة أو جزئية للتغير في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المتحوط ضده، والبند المتحوط ضده هو اما أصل أو مطلوب أو التزام ثابت أو عملية مستقبلية متوقعة، قد تعرض المنشأة لمخاطرة التغيرات في القيمة العادلة أو التغيرات في التدفقات النقدية المستقبلية. وللأغراض المحاسبية ينبغي التحوط ضدها تجنباً لحدوث خسائر محققة دون الإفصاح عنها أو عن احتمالاتها.

لهذا يجب أن تشمل البيانات المالية كافة الافصاحات المطلوبة بموجب معيار المحاسبة الدولي (IAS ٣٢)، فيما عدا أن متطلبات الافصاح الواردة بمعيار المحاسبة الدولي (IAS ٣٢) تتناول إفصاحات إضافية للقيم العادلة لا تنطبق على الموجودات المالية والمطلوبات المالية المسجلة بمقدار القيمة العادلة. كما يتطلب الأمر إدراج مزيد من الإفصاحات عن السياسة المحاسبية للمنشأة كجزء من الإفصاح المطلوب بموجب معيار المحاسبة الدولي (IAS ٣٢) كالافصاح عن الأساليب والافتراضات الهامة المطبقة عند تقدير القيم العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية المسجلة بمقدار القيم العادلة بشكل منفصل للفئات الهامة من الموجودات المالية.

كذلك الافصاح عما إذا كانت المكاسب والخسائر الناجمة عن التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية المتوفرة للبيع التي تم قياسها بمقدار القيمة العادلة لاحقاً للاعتراف المبدئي داخلة في صافي ربح أو خسارة الفترة أو أنها معترف بها مباشرة في حقوق الملكية إلى أن يتم التصرف بالأصل المالي بالنسبة لكل فئة من الفئات الأربعة للموجودات المالية. كما يشمل الافصاح عما إذا كانت المشتريات للموجودات المالية قد تمت محاسبتها بطريقة منتظمة في تاريخ المتاجرة أو تاريخ التسوية.

مصطلحات المشتقات الواردة بالمعيار

عرف المعيار المشتقات المالية بأنها أداة مالية تتغير قيمتها استجابة للتغير في سعر فائدة محدد أو سعر ورقة مالية أو سعر الصرف الأجنبي أو مؤشر الأسعار أو تقييم ائتمان أو مؤشر ائتمان أو تغيرات مماثلة. ولا تتطلب استخراج قيمة صافي الاستثمار المبدئي مهما كانت قيمتها والمتعلقة بأنواع أخرى من العقود لها نفس الاستجابة للتغير في ظروف السوق. وتتم تسويتها في تاريخ مستقبلي.

الموجودات المالية

الأصول والخصوم المحتفظ بها للمتاجرة: هي الموجودات أو المطلوبات التي تم امتلاكها أو تحملها بشكل رئيسي لغرض توليد ربح من التقلبات قصيرة الأجل في السعر أو هامش التعامل. وتعتبر الموجودات المالية المشتقة والمطلوبات المالية المشتقة دائماً محتفظ بها لغرض المتاجرة إلا إذا حددت بأنها أدوات تحوط.

الاستثمارات المحتفظ بها حتى الاستحقاق: موجودات مالية مع دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد أو استحقاق ثابت للمنشأة بنية وقدرة على الاحتفاظ بها حتى الاستحقاق، عدا عن القروض والذمم المدينة التي أحدثتها المنشأة.

القروض والذمم التي أحدثتها المنشأة: هي الموجودات المالية التي أوجدتها المنشرة بتوفير الأموال والبضائع أو الخدمات مباشرة للمدين عدا تلك التي تم إيجادها بهدف بيعها مباشرة على المدى القصير والتي يجب تصنيفها على أنها محتفظ بها لغرض المتاجرة. أما القروض والذمم المدينة التي أوجدتها المنشأة بموجب نشاطها فلا تدخل ضمن الاستثمارات المحتفظ بها حتى الاستحقاق، ولكن تصنف بشكل منفصل بموجب هذا المعيار.

الموجودات المالية المتوفرة للبيع: هي تلك الموجودات المالية التي لا تصنف قروضاً وذمماً مدينة أوجدتها المنشأة، أو استثمارات محتفظ بها حتى الاستحقاق، أو موجودات مالية محتفظ بها للمتاجرة.

التوصيات

أولاً: الوعي والتوعية المهنية

١ - مطلوب دور فاعل من قبل مؤسسات الدولة ذات العلاقة في نشر مفهوم المشتقات المالية بين المتعاملين بها خاصة إدارة سوق الأوراق المالية وزارة التجارة والغرفة التجارية والهيئة العامة للإستثمار ومن في حكم مسئولياتهم.

٢ - مساهمة المؤسسات المالية وشركات الأوراق المالية في برامج التوعية لكافة المتعاملين بالأدوات ومرتادي أسواق المال وشركات التداول بتخصيص جزء من إمكاناتها وخبرات كوادرها وكذلك بتخصيص موازنة من أرباحها لبرامج التوعية المالية المماثلة بإشراف الجهات الرسمية كسوق الأوراق المالية.

٣ - الدعوة لتأسيس نوادي الاستثمار والزمالات المهنية وإعداد النظم المحاسبية الخاصة بها لما لهذه النوادي من أثر في دعم ثقافة البورصة لدى جميع فئات المجتمع (المدارس، الجامعات، الوزارات، الشركات..الخ).

٤ - مطلوب دور أكبر للنقابات المهنية المختلفة ومراكز التدريب المتخصصة ومراكز إعداد القادة بالمؤسسات التعليمية والمهنية في الدعم المادي والمعنوي لثقافة البورصة مع تشديد الرقابة على المراكز غير المتخصصة بهذا السياق.

ثانياً: تشجيع وتنظيم التداول بالمشتقات والأوراق المالية عامة

١ - تشجيع المؤسسات المالية على زيادة نسب استثماراتها في الأوراق المالية في إطار محفظة منوعة من الأسهم والسندات حيث أن ذلك كفيل بدعم أسعار التداول وتحقيق مزيد من السيولة لكليهما.

٢ - تشجيع البنوك على منح الائتمان لشراء الأوراق المالية بأسلوب (الشراء الهامشي) والذي يحقق مزايا لجميع الأطراف.

٣ - دعم وتطوير إدارات الأوراق المالية بالبنوك وشركات التأمين وتأسيس ادارات أكثر كفاءة للمحافظ المالية.

٤ - تفعيل الدور التوعوي لصناع السوق وبيوت السمسرة والبنوك الاستثمار ومدراء الصناديق الاستثمارية وعامة الأطراف ذات الخبرة والاستعداد في أي وقت لبيع وشراء ورقة مالية طبقاً للعرض والطلب.

ثالثاً: نحو مزيد من الإفصاح والشفافية وتطبيق أخلاقيات المهنة

١ - تدعيم استقالية مديري الاستثمارات من ناحية وضمان عدم وجود تعارض مصالح من ناحية أخرى.

٢ - تدعيم دور إدارات العملاء أو شركات العلاقات مع المستثمرين حيث تؤدي إلى تأثير إيجابي على أسعار الأسهم وعلى السوق بصفة عامة.

٣ - إتاحة البيانات والتقارير المالية من قبل الشركات إلى المستوى الأوروبي الذي يمكن أي مواطن من طلب المراكز المالية للشركات بأبسط وسائل الاتصال كالتليفون.

٤ - ضرورة توافر شركات متخصصة في تحليل وتقييم الأوراق المالية تتصف بالموضوعية والحيادية، وعدم تعارض مصالح مؤسسيها أو الإدارة القائمة عليها.

٥ - ضرورة وجود مؤسسات متخصصة ومحايدة على غرار المؤسسات العالمية لتقييم أداء صناديق الاستثمار بأسلوب علمي يأخذ في اعتباره مفهوم العائد والمخاطرة من ناحية، والأهداف التي يسعي كل صندوق إلى تحقيقها من ناحية أخرى، وآفاق الاستثمار من ناحية ثالثة.

٦ - إيجاد وتدعيم ميثاق للمهنة ذلك إن الاحتراف يرتبط بالأخلاق فلا طعم للثروة المحققة بلا أخلاق أو على حساب بورصة ناشئة في دولة نامية، ولا طعم لثروة محققة لم يضف أصحابها للاقتصاد الوطني أية إضافة معنوية أو مادية.

رابعاً: تطوير سوق السندات

١ - إبراز الأهمية والدور الفاعل للسندات كإحدى أدوات الاستثمار المستخدمة لتنويع المخاطر في البورصة علاوة على دورها التقليدي ضمن السياسة النقدية للدولة.

٢ - أن هناك ثلاث مشكلات رئيسية تفسد إمكانية الاستخدام الكفء لأدوات التحليل والتقييم في هذه السوق وتطوير السوق بالتالي، الأولى عدم وجود إصدارات منوعة تحت فئات مخاطر مختلفة (حكومية وشركات) ولمدد متنوعة تسمح بوجود منحنيات عائد Yield Curve تساعد على التسعير والتقييم العادل للسندات، والثانية عدم سيولة السوق، أما المشكلة الثالثة فتتمثل في عدم توافر الأنواع الحديثة المتعارف عليها في أسواق السندات العالمية.

٣ - تبني برنامج وطني متخصص توعوي وعلاجي للمتعاملين بسوق السندات على علاج المشاكل السابقة.

خامساً: تطوير وايجاد أدوات استثمار جديدة وأدوات إدارة المخاطر

١ - إدخال الأدوات المالية الحديثة الملائمة بالسوق المحلية والأسواق الخليجية مع توحيد اجراءات قياسها والتعامل بها وعرضها والتنظيم المهني المحاسبي لها.

٢ - تعميم الأدوات الرقابية في إدارة المخاطر بهدف التغطية فقط وليس بهدف المضاربة كما هو الحال في عقود الخيارات على المؤشرات وعقود استبدال الفوائد وعقود اتفاقيات الفوائد المستقبلية لإدارة مخاطر أسعار الفائدة.

٣ - أهمية إيجاد سلة من المؤشرات المهمة لقياس الأداء وقياس المخاطر على مستوى الاقتصاد الكلي على غرار الأسواق المتقدمة، مثال ذلك مؤشر لسعر الصرف مؤشر لعائد السندات الحكومية مؤشر لأسعار البترول وغيرها من المؤشرات.

المراجع

١ - د. أحمد بن محمد الخليل، الأسهم والسندات وأحكامها في الفقه الإسلامي، الناشر: دار ابن الجوزي / السعودية، عدد الصفحة: ٤٢٣.

٢ - مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد (٤)، ج (١)، ص ٧٠٧، القاهرة، ١٩٩٩.

٣ - بحوث في الاقتصاد الإسلامي، لعبدالله بن سليمان بن منيع، ص (٦٧) ، الناشر، دار الفقه الإسلامي، الرياض، السعودية، ١٩٩٩.

٤ - صالح السدلان، زكاة الأسهم والسندات ، دار الجيل الجديد، دولة الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٠.

٥ - د. رشاد حسن خليل، الشركات في الفقه الإسلامي، دراسة مقارنة، الطبعة الثالثة، ١٩٩١، دار الرشيد للنشر والتوزيع، السعودية.

المؤتمرات العلمية الدولية

Event: **Financial Reporting Conference**
Country: **USA** City: **Tulsa**
Contact: **215 Spears School of Business Stillwater, 74078.**
URL: **http://cepd.okstate.edu**
Description: **The 5th Annual Financial Reporting Conference is presented by the school of Accounting in the William S. Spears School of Business at Oklahoma State University. Invited speakers are corporate executives and representatives from the SEC, PCAOB and FASB, Participants will have the opportunity to ask questions.**
Additional Information: **October 21, 2005, 8:00 AM, to 4:45 PM at the Renaissance Hotel in Tulsa, Oklahoma. CPE credit is available.**

Asian Academic Accounting Association Conference 2005
15 to 17 November 2005
Kuala Lumpur, Malaysia
Website: **http://aaaa2005.com**
Contact name: **Dr. Rashidah Abdul Rahman**
E-mail: **shidah_AT_salam.uitm.edu.my** (to e-mail the conference organizers, please replace_AT_ with@)
Organized by: **Asian Academic Accounting Association**
Deadline for abstracts/proposals:
(Check the event website for latest details)

Call for Papers to 2006 MAS Research and Case Conference
The 2006 AAA Management Accounting Section (MAS) Research and Case Conference will be held in Tampa, Florida on January 6-7, 2006. The doctoral consortium will be held on January 5th.
The Selection of conference papers and cases will be announced by October 15, 2005.
Ram Natarajan & Theresa Libby
2006 Midyear Meeting Co-Directors
Email: **nataraj@utdallas.edu and tlibby@wlu.ca**

ACCOUNTING, COMMERCE & FINANCE: THE ISLAMIC PERSPECTIVE
INTERNATIONAL CONFERENCE VII
28 to 30 March 2006
MANAMAH - BAHRAIN, Bahrain
Website:**http://acfip.com**
Contact name: **Professor Omar Abdullah Zaid**
E-mail: **omarabdullahzaid2005_AT_yahoo.com.au** (to e-mail the conference organizers, please replace_AT_with@)
Organized by: **ARAB OPEN UNIVERSITY - BAHRAIN**
Deadline for abstracts/proposals: 30 September 2005
(Check the event website for latest details).

ندوة شركات توظيف الأموال والعمليات المشبوهة

اعداد
د. عيد الظفيري

بدعوة من الجمعية الكويتية للمتداولين بالأوراق المالية لجمعية المحاسبين وجمعية المحامين ووزارة التجارة وبنك الكويت المركزي فقد شارك الدكتور/ عيد الظفيري ممثلاً عن مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بندوة "شركات توظيف الأموال والعمليات المشبوهة وذلك في ٢٠٠٥/٦/١٣ بفندق شيراتون الكويت.

وفيما يلي نص مشاركة الدكتور الظفيري كما جاء بالندوة:

أولاً: تأسيس الشركات بشكل عام

تتأسس الشركات سواء الفردية أو المساهمة العامة وفقاً للقوانين المنظمة لها حيث يحدد نظامها الأساس كيفية الإدارة والأغراض التي أنشأت من أجلها كما يتم تحديد عمرها الزمني وكيفية تصفيتها...الخ.

ثانياً: شركات توظيف الأموال:

شركات توظيف الأموال تنقسم إلى قسمين:

١ - قسم يتم تأسيسه بشكل قانوني وتحدد أغراضه إلا أن هذه الشركات تنحرف عن المسار والأغراض التي أنشأت من أجلها وتبدأ بجمع الأموال من المودعين لاستثمارها في مخالفة صريحة للقانون.

٢ - القسم الثاني من هذه الشركات ينشأ بشكل غير قانوني أي يظهر مستتراً حيث تبدأ هذه الشركات بجمع الأموال لاستثمارها بعيداً عن رقابة الجهات الرسمية المسئولة عن شركات الاستثمار. إذن شركات توظيف الأموال هي شركات استثمار تعمل بعيداً عن رقابة الجهات الرسمية التي غالباً ما تحدد نوعية الاستثمارات التي تعمل بها الشركة وبما يضمن ودائع المودعين من الضياع بطريقة تشترط عرض بيانات الشركات بشكل دوري يبين مراكزها المالية بما يتيح التدخل بالوقت المناسب.

وشركات توظيف الأموال هي ظاهرة عالمية ففي الدول الغربية تعتمد على مؤسسات مصرح لها من الدولة وغالباً ما تكون مملوكة لأفراد وتعمل بنفسي نظام البنوك ولكنها تحت رقابة الدولة والقرار فيها لملاكها بالكامل في نوعية وماهية ما يفعلونه بالأموال المجمعة.

أما في العالم الثالث وخاصة الشرق الأوسط فهذه الظاهرة عبارة عن مؤسسات مملوكة لأفراد غالباً ما تأخذ شكل التحايل على القانون أو أن تنشأ تحت شعارات دينية بحتة يتم فيها استغلال عدد من موظفي الدولة ورجال الدين والإعلام لعمل دعاية توحي بأن هذه الشركات تعمل بشكل شرعي، كما تبدأ بمنح أرباح ضخمة تفوق الأرباح التي تمنحها البنوك فيتوجه إليها عامة الناس دون وعي بأسباب الربح والتوزيع السخي حتى يتم الانهيار كما حصل في جمهورية مصر (الريان والسعد) وكما حصل بالمنطقة الشرقية بالمملكة السعودية وفي قطر والإمارات وقبل ذلك بالكويت.

ثالثاً: إدارة شركات توظيف الأموال:

تفتقر شركات توظيف الأموال إلى الإدارة الفنية القادرة على التخطيط ووضع استراتيجيات مالية طويلة الأجل، كما أنها تفتقر

إلى وجود كوادر فنية مؤهلة وذات خبرة في مجال الاستثمار.

ولا تعمل إدارة هذه الشركات من خلال نظرية المحفظة المالية التي تعتمد على التنوع بالاستثمار وتحديد المخاطر للمحافظة على رؤوس الأموال المستثمرة أو على الأقل الحد من الخسائر المتوقعة.

بل على العكس فان إدارة شركات توظيف الأموال تعتمد أسلوب مناقض لنظرية المحفظة المالية فغالباً ما تتجه إلى الاستثمار في منتجات عالية الخطورة أو أن تستثمر في منتج واحد كالذهب أو العملات.

رابعاً: أسباب الإقبال على شركات توظيف الأموال:

١ - الجهل بمبادئ الاستثمار والعوائد المتوقعة في مقابل مخاطر الاستثمار.

٢ - السيولة العالية وعدم وجود قنوات استثمارية لاستيعاب هذه الأموال.

٣ - انخفاض اسعار الفائدة لدى البنوك في فترات معينة.

٤ - الرغبة في تحقيق أرباح فورية عالية.

٥ - الإغراءات التي تقدمها هذه الشركات بالأرباح العالية والتي توزع فعلاً في سنواتها الأولى لجذب المستثمرين.

٦ - وقوف الجهات الرسمية موقف المتفرج دون اتخاذ أية إجراءات ضد هذه الشركات الغير قانونية أو المخالفة لأغراضها.

٧ - التأخر في إيجاد أسواق مالية منظمة لديها جهات رقابة لعمل السوق والأنشطة الاستثمارية التي تستقطب الأموال، وفي بعض الأحيان تشتت الدور الرقابي للدولة بين جهات مختلفة (الكويت ومصر).

٨ - فشل الجهاز المصرفي (ربما لبعض القيود) من استيعاب السيولة الزائدة وتوظيفها في استثمارات داخلية أو خارجية.

٩ - فشل البنوك في توفير أدوات استثمارية تستجيب لرغبات المودعين بالاستثمار في منتجات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية المرتبطة بالمعاملات المالية والاقتصادية.

١٠ - عدم وجود ضمانات للمودعين يشجعها على الاستثمار عالي المخاطرة.

خامساً: كيفية الحد من شركات توظيف الأموال:

١ - توعية المستثمرين:

أ - وذلك بتبيان المخاطر المالية المصاحبة لكل نوع من أنواع الاستثمار حيث إن علم التمويل يقول أنه كلما زادت الأرباح المتوقع تحقيقها كلما زادت درجة المخاطرة من هذا الاستثمار لذلك فان العائد القليل يقابله مخاطر قليلة بل وفي أغلب الأحيان مضمونة.

ب - أن بعض أنواع الاستثمار تمتاز بالسيولة العالية وبعضها لا يتميز بذلك كما يجب على المستثمر أن يعلم أن العائد المتوقع تحقيقه مرتبط بمبلغ الاستثمار والفترة الزمنية التي يرغب إن يستمر أمواله بها.

ت - من الضروري أن يعي عامة الناس بأن معدلات النمو تدريجية وعليه أن لا يندفع إلى من يدعي تحقيق أرباح خيالية في فترة قصيرة وأن معدلات الفائدة تعكس الوضع الاقتصادي ومعدلات التضخم.

ث - محاولة توضيح كيفية قراءة القوائم المالية للشركات وفهم المؤشرات المالية التي تحدد نسب الربحية مقارنة برأس المال أو إجمالي الأصول، ونسب السيولة والمديونية بالشركة لأن هذه النسب هي التي تحدد سلامة المركز المالي للشركة التي يستثمرون بها.

٢ - الرقابة الصارمة للجهات الرقابية (وزارة التجارة)

يجب على الجهات الرقابية اليقظة وعدم التردد أو التأخر في التدخل في الوقت المناسب لإيقاف هذا النوع من الشركات والاستعانة بالمتخصصين مثل جمعية المحاسبين للمساعدة إن لزم الأمر. فوزارة التجارة لم تتحرك عندما بدأ التعامل بالشركات الخليجية على بعد عدة أمتار من بورصة الكويت بحجة أنه لا يوجد علاقة بهذه الشركات حتى تفاقم الأمر وانتهى إلى ما سمي بأزمة المناخ. كما تأخرت الوزارة في التدخل بمنع

شركات (الإقراض) حتى بعد أن بدأت هذه الشركات تعلن عن عملياتها ولم تتحرك إلا بعد تفاقم المشاكل وتحرك الإعلام للضغط على الوزارة.

على الوزارة أن تفرض الشركات تقديم حساباتها المعتمدة سنوياً أو إيقافها سواء كانت فردية أو مساهمة أو على الوزارة دراسة هذه الحسابات والتحقق من مراكزها المالية.

٣ - الاهتمام بمهنة المحاسبة والمراجعة

إذا أردنا حماية المستثمرين بشكل عام والحد من هذه الشركات بشكل خاص من أي أعمال غير قانونية فانه يتوجب الاستعانة بمراقبي الحسابات والاعتماد على تقاريرهم المالية التي تبين المركز المالي الصحيح للشركة، إلا أن ذلك يتطلب تنظيم المهنة بشكل أفضل مما هي عليه الآن وبما يحدد معه مسئولية مراقب الحسابات التقصيرية إن لزم الأمر.

٤ - الترخيص لشركات توظيف الأموال

وذلك بوضع نظام خاص بهذه الشركات يحدد طريقة تأسيسها والحد الأدنى لرأس المال والضمانات التي تضعها لدى البنك المركزي للحفاظ على أموال المودعين. كما يجب أن تحدد طريقة الإدارة وأوجه الاستثمار والسنة المالية والحسابات الختامية لها.

العمليات المشبوهة

غسل الأموال:

يشير مصطلح الغسل إلى الطريقة التي تتم من خلالها تحويل المال القذر إلى مال نظيف.

فكما يغسل القماش لجعله نظيفاً، فكذلك الأموال المستمدة من مصدر غير مشروع توظف في سليلة من العمليات المالية لتدخل بعد ذلك في الدائرة القانونية في أشكال مختلفة للاستثمار.

مراحل غسل الأموال:

- التوظيف (الإيداع) Placement
- التغطية layering
- الدمج Integration

أ - التوظيف:

ويقصد به تحويل المال السائل المستمد من الجريمة إلى وسائل أخرى أو إدخاله في دوائر مصرفية خاصة الإيداع في عدة حسابات في مصرف واحد أو أكثر أو تحويله إلى أموال أخرى، كالصفقات العقارية (شراء الأصول بوسائل النقد السائل).

ب - التغطية:

ويقصد به إجراء سلسلة من العمليات المصرفية المعقدة على الأموال محل الغسل لإخفاء صلتها بمصدرها الإجرامي واكتسابها من حيث الظاهر طابعاً شرعياً.

ت - الدمج:

وفيها يتم تكثيف الطابع الشرعي للأموال المغسولة وذلك من خلال استثمارها في أنشطة لا يشتبه في مشروعيتها، خاصة الأنشطة الاقتصادية التي تستهلك قدراً كبيراً من المال السائل (مطاعم، فنادق، شركات سياحية.. الخ).

مكافحة غسل الأموال:

تكون مسئولية مكافحة غسل الأموال لدى الجهة الحاضنة للحسابات المصرفية وهي البنوك (وعلى رأسها البنك المركزي) عن طريق الإفصاح عن العمليات المشبوهة.

ولكن يجب أن يكون هذا الإفصاح بشروط وبما يحفظ البنك حق المحافظة على سرية معلومات العميل، أي أن يتم الإفصاح عن البيانات التي لدى البنك بناءاً على قانون وأن يكون الإفصاح لجهة رسمية حكومية للبنك المركزي.

فمثلاً في الولايات المتحدة الأمريكية التي تبلغ فيها مبالغ غسل الأموال من المخدرات ١٠٠ مليار دولار فان نظام الإفصاح في قانون سرية البنوك يقوم على احتفاظ المؤسسات المالية للمعاملات النقدية لكل الإيداعات أو المسحوبات أو المتبادلات أو التحويلات النقدية فيما يجاوز عشرة آلاف دولار خلال أي يوم عمل.

أما في الكويت فإن القانون رقم ٣٥ لسنة ٢٠٠٢ قد تناول عمليات غسل الأموال والذي يشمل الإفصاح المالي عن عمليات البنوك.

بدعم من أربع جمعيات نفع عام

«تمكين» مشروع وطني تنموي لتفعيل دور المرأة في المجتمع المدني

أعلنت اربع جمعيات نفع عام كويتية دعم مشروع وطني تنموي باسم «تمكين» يهدف إلى تفعيل المشاركة الإيجابية للمرأة في المجتمع.

وقالت رئيسة اللجنة التحضيرية العليا للمشروع الدكتورة سلوى الجسار أن المشروع «جاء بمبادرة من جمعية الشفافية الكويتية (تحت التأسيس) وبمشاركة جمعية المحامين الكويتية وجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية وجمعية المهندسين الكويتية».

واضافت الجسار أن المشروع «يهدف إلى توعية المرأة وتمكينها من المشاركة الفعالة والايجابية في المجتمع من خلال تحرك وطني تتفاعل فيه قطاعات المجتمع ومؤسسات المجتمع المدني».

وأوضحت أن المشروع «سيتضمن برنامجاً طموحاً لتفعيل مشاركة المرأة الكويتية في تعزيز الشفافية والتصدي للفساد في الحياة العامة اضافة إلى تثقيف المرأة وتوعيتها فكرياً وثقافياً، وتحفيزها لتوسيع مشاركتها في مؤسسات المجتمع المدني والعمل التطوعي بشكل عام».

واشارت الى أن تمكين المرأة من اداء دورها اعتبر كمفتاح لتحقيق الأهداف الانمائية في مؤتمر الالفية الذي عقدته الامم المتحدة، مؤكدة أن تلك الخطوة أصبحت من أبرز الأهداف الانمائية للمنظمات الدولية.

وقالت أن من أهم أهداف المشروع «تطوير قدرات المرأة الكويتية ومهاراتها مع متطلبات العمل العام وما يتماشى مع روح العصر، وتدعيم ثقة المرأة الكويتية بنفسها ورفع الوعي المجتمعي لديها، وتأسيس خطاب نسائي جديد عبر تحديد اهتمامات قضايا المرأة وتفعيل مطالبها».

مساهمة شبابية

وأوضحت ان المشروع يعتبر برنامج عمل مشترك لاربع جمعيات نفع عام كويتية المؤسسة للمشروع مشيرة إلى أن كل جميع ستمثلها عضوتين في اللجنة التحضيرية اضافة إلى مساهمة شبابية من ملتقى شباب الكويت.

وأشارت إلى أن اللجنة «عقدت عدة اجتماعات وضعت فيها الخطوط والمبادئ العامة للمشروع اضافة إلى اجتماعها مع رؤساء الجمعيات المؤسسة للمشروع الذين ابدوا دعمهم الكامل للجنة لقناعتهم بأهميتها».

وأوضحت ان اللجنة قررت ايضا ان تبادر بوضع وثيقة وطنية تضع الاسس العلمية والمنهجية لتمكين المرأة كهدف تنموي في الكويت بحيث تحدد هذه الوثيقة التعريفات والمقاييس المعتمدة لذلك، كما توضح مجالاتها ودور الجهات الحكومية والأهلية تجاه هذه القضية التنموية المهمة.

وعبرت الجسار عن اعتقادها بأن «هذه الوثيقة الوطنية ستكون انجازا كبيرا باعتبارها الأولى من نوعها في دول المنطقة».

من ناحيتها قالت أمينة سر اللجنة دلال البدر أنه تم الانتهاء «من وضع الرؤية والأهداف المطلوب تحقيقها في المشروع حيث اعتمدت اللجنة ضمن سياساتها الالتزام بالبعد التنموي للمشروع والتكامل والتنسيق مع جميع الجهات والمؤسسات الرسمية وتنشيط فتيات وكوادر نسائية للمساهمة في العمل بالمشروع».

واضافت البدر أن «المشروع سيتضمن العديد من البرامج والفعاليات التوعوية اضافة إلى الأنشطة الثقافية والورش التدريبية وتوفير فرص تطوعية للفتيات والنساء بما يحقق تفعيلهن وتحفيزهن للمشاركة الفعالة في الحياة العامة كما سيتم فتح باب التطوع للفتيات للمشاركة في كافة الأنشطة».الشفافية والتطوع

أوضحت دلال البدر أن المشروع «سيركز على تدريب الفتيات لتحقيق اهدافهن ونشر القيم المستهدفة في المجتمع حيث ستساهم هذه العناصر المدربة في نشر قيم الشفافية والتطوع والعمل العام لدى الطالبات في مراحل التعليم العالي والثانوي».

جهود مشتركة

قالت د. سلوى الجسار أنه لتحقيق هذه الأهداف «سيتم من خلال توحيد وتنسيق الجهود الحكومية والأهلية اتاحة الفرص للمرأة لتساهم في تنمية المجتمع والتغيير نحو الأفضل».

الكويت تحتل المركز الرابع عالمياً من حيث احتياطيات النفط المؤكدة

أظهر تقرير متخصص أن دولة الكويت احتلت المركز الرابع عالمياً من حيث الاحتياطات النفطية المؤكدة لعام ٢٠٠٤ بعد ارتفاع حجم هذه الاحتياطات بمقدار ٢,٥ مليار برميل ليصل إلى ٩٩ مليار برميل.

وبيّن التقرير السنوي لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك) لعام ٢٠٠٤ ان حجم الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط الخام عام ٢٠٠٤ بلغ نحو ١١٠٤,٧ مليارات برميل مقارنة مع ١١٠٠,٣ مليار برميل عام ٢٠٠٣ أي بزيادة تبلغ نحو ٠,٠٤ في المائة.

وأوضح أن غالبية هذه الزيادة جاءت من دول المنظمة ومنها الكويت ٢,٥ مليار برميل وليبيا ٣ مليارات برميل إلى جانب دول من خارج المنظمة وفي مقدمتها نيجيريا ٣,٨ مليارات برميل والبرازيل ٢,١ مليار برميل.

وأظهرت الأرقام ارتفاع الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام في الدول الأعضاء في اوابك بنسبة ٠,٩ في المائة خلال العام الماضي لتصل إلى حوالي ٦٤٩,٧٦ مليار برميل تمثل نحو ٨٥,٨ في المائة من الاحتياطات العالمية المؤكدة.

وحافظت السعودية على المركز الأول عالمياً بإجمالي بلغ ٢٦٢,٨ مليار برميل من النفط تلتها ايران ١٢٥,٨ مليار برميل ثم العراق ١١٥ مليار برميل وجاءت الكويت في المركز الرابع بحوالي ٩٩ مليار برميل ثم الامارات ٩٧,٨ مليار برميل.

من ناحية أخرى، شهدت احتياطات العالم من الغاز الطبيعي حسب التقرير انخفاضاً طفيفاً بلغ ٠,٥ في المائة لتصل إلى حوالي ١٧١,٥ تريليون متر مكعب وذلك نتيجة لانخفاض احتياطات استراليا الى الثلث تقديرات عام ٢٠٠٣.

وبلغ اجمالي احتياطي دول الاوابك حوالي ٥١,٧ تريليون متر مكعب تمثل حوالي ٣٠,١ في المائة من اجمالي الاحتياطي العالمي للغاز.

وجاءت روسيا الاتحادية في المركز الأول بحوالي ٤٧,٥ تريليون متر مكعب من الغاز تلتها ايران بحوالي ٢٦,٦ تريليون متر مكعب ثم قطر ٢٥,٧ تريليون متر مكعب بينما اجمالي احتياطي الكويت حوالي ١,٥ تريليون متر مكعب.

هيل آند نولتون مستشاراً للخليج للاستثمار

اختارت مؤسسة الخليج للاستثمار شركة هيل اند نولتون بهدف تقديم خدماتها في مجال العلاقات العامة للمؤسسة وتطوير آلية الاتصالات الداخلية واستراتيجية العلاقات العامة وادارة الازمات والاستغلال الامثل لوسائل الاتصالات الالكترونية كالانترنت.

ويقول قيس الشطي رئيس الاعلام والعلاقات العامة في المؤسسة «لقد اصبحت عملية بناء سمعة طيبة للشركات أصعب الان من أي وقت مضى، وأصبحت سمعة الشركات والمؤسسات دون شك أهم اصل من اصولها وعامل أساسي في ادائها ولا شك في أن شركة هيل اند نولتون بالاضافة إلى تواجدها الاقليمي القوي تملك المهارة والمعرفة التي تمكنها من توظيف خبراتها في هذا المجال لمساعدة المؤسسة على القيام بهذه العملية».

ويوضح المدير الاقليمي لشركة هيل اند نولتون ديف روبنسون، نساعد على دمج جهات الاتصالات في الشركات لكي تعمل معا وبصوت واحد لمخاطبة الجميع من اجل ترسيخ موقع الشركة أو المؤسسة في السوق».

ويقول «في هذا العالم المتسارع الخطى والمتقدم تكنولوجيا فقد أصبحت الحاجة إلى علاقات عامة قوية أكثر من أي وقت مضى.

وقعت عقدا معها بقيمة ٣٠ مليون دولار

الاتصالات المتنقلة تختار موتورولا لتحديث شبكتها

قالت شركة الاتصالات المتنقلة ام. تي. سي الكويتية انها وقعت عقدا بقيمة ٣٠ مليون دولار مع شركة موتورولا في اطار مبادرة لتوسيع الشبكة.

وقالت ام. تي. سي ان الصفقة ستساعدها في زيادة الطاقة وتوفير الخدمة وجودة الصوت عبر شبكتها في الكويت بينما يمكن مشتركيها الذين يزيد عددهم على ١,٥ مليون مشترك من تحديث خدماتهم.

وقال خالد الهاجري كبير مسؤولي التكنولوجيا في ام. تي. سي في بيان انه في سوق اتصالات تنافسي مثل الكويت يجب أن يتوافر للمشتركين امكانية الدخول وجودة الصوت وتوافر الشبكة للوفاء باحتياجاتهم في مجال الاتصالات.

ويتضمن التحديث نشر برنامج موتورولا لدعم الشبكات.

وتعتبر ام. تي. سي من اكبر مشغلي الهاتف المحمول في الشرق الأوسط وافريقيا ولديها اكثر من ٩,٥ مليون عميل في ١٨ دولة هي الكويت البحرين والاردن والعراق ولبنان و١٣ دولة في افريقيا جنوب الصحراء.

mtc» تقدم عروضا خاصة لأعضاء جمعية المهندسين الكويتية

قدمت شركة الاتصالات المتنقلة ام. تي. سي فودافون عروضا خاصة لاعضاء جمعية المهندسين الكويتية لكافة الخدمات التي تقدمها الشركة، بحيث يمكن لاعضاء الجمعية الحصول على هذه الخدمة بعد مراجعة الشركة والجمعية.

وقال رئيس لجنة شؤون المهندسين بالجمعية المهندس احمد الدوسري: ان الجمعية وقعت مع mtc اتفاقية للتعاون وتقديم الخدمات لاعضائها حيث ستقدم الشركة عروضا خاصة لاعضاء الجمعية، موضحا انها تشمل خدمات مجانية واخرى بأسعار مخفضة مثل الحصول على خطوط جديدة أو بالنسبة لخدمات الشركة الأخرى.

وأضاف الدوسري أنه يمكن لجميع اعضاء الجمعية الحصول على هذه الخدمات بمراجعة الجمعية ومن ثم مراجعة الشركة وتقديم طلب الحصول على الخدمة مرفقا بالثبوتيات المطلوبة مثل تعبئة نموذج طلب الخدمة وصورة البطاقة المدنية وبطاقة العضوية الصالحة بالجمعية واحضار شهادة لمن يهمه الأمر من جهة العمل والالتزام بتسديد مستحقات الشركة في مطلع كل شهر ميلادي، وتوجه الدوسري بالشكر لشركة الاتصالات المتنقلة على هذه الخدمات المميزة لاعضاء الجمعية متمنياً مزيدا من التواصل والتعاون مع الشركة.

وقد وقع عقد التعاون والعروض الخاصة المهندس الدوسري مع يوسف الدوخي مدير خدمة العملاء في ادارة الهيئات والشركات بشركة الاتصالات المتنقلة وحضر التوقيع المهندس جمال العمر عضو الهيئة الادارية بالجمعية.

أرباح «البترول الوطنية» تتخطى ٤٠٠ مليون دولار في الربع الأول

كشفت مصادر مسؤولة رفيعة المستوى في شركة البترول الوطنية ان الشركة حققت ارباحاً صافية عن الربع الأول من العام الحالي تتجاوز الـ ٤٠٠ مليون دولار.

وقالت المصادر ان الشركة مازالت تواصل أداءها الممتاز الذي أنهته في العام الماضي بأرباح قياسية وصلت إلى ٢,١ مليار دولار.

وأوضحت ان الشركة حققت في الشهرين الأولين من السنة المالية الحالية أرباحاً وصلت إلى ٣٠٠ مليون دولار، مشيرا إلى ان الشهر الثالث من نفس الربع تظهر مؤشراته الحالية ان الشركة ستتخطى في أرباحها الـ ٤٠٠ مليون دولار.

وأضاف «ان اسعار النفط المرتفعة والتي حافظت على مكاسبها ساعدت الشركة كثيرا في تحقيق هذه الأرباح» مبينا ان اسعار المنتجات مازالت تشهد هي الأخرى انتعاشة كبيرة في الاسواق العالمية.

وعما إذا كانت الشركة ستحقق أرباحا قياسية اكثر من العام الماضي قالت المصادر «نعتقد ان الآلية التي عليها الاسواق العالمية الآن إن استمرت إلى نهاية العام فلا شك ان الشركة ستتخطى في أرباحها أرباح العام الماضي».

يذكر ان شركة البترول الوطنية تدير ثلاث مصاف تصل طاقتها إلى ٩٢٠ الف برميل يوميا.

بفائدة عائمة تبلغ ١١٥ نقطة فوق الليبور أي ٤,٥٪ حالياً

«الصناعات» تحصل على ثقة ١٨ مصرفا إقليميا ودوليا بقرض قيمته ٢٢٥ مليون دولار ومدته ٣ سنوات

السعد: سندعم تمويل استثماراتنا في قطاعات البتروكيماويات والغاز والنفط. يجب تعديل تشريعات السندات ونسبة حق الشركات بشراء أسهمها.

وقعت مجموعة الصناعات الوطنية القابضة عقد قرض جماعي بقيمة ٢٢٥ مليون دولار اميركي لمدة ثلاث سنوات بفائدة عائمة تبلغ ١١٥ نقطة فوق سعر الليبور اي نحو ٤,٥٪، تسدد كل ستة اشهر.

وقع عن الصناعات رئيس مجلس الادارة العضو المنتدب سعد محمد السعد الذي اكد في مؤتمر صحفي عقب التوقيع.

ان الغرض من القرض هو تمويل التوسعات المستقبلية للمجموعة، لاسيما في قطاع الصناعات البتروكيماوية والغاز، التي تعتبر من اهم الركائز الصناعية في المنطقة خلال السنوات المقبلة.

واضاف السعد: ان المنطقة تمر في ظروف استراتيجية لناحية التغيير الملموس في البنية الاستثمارية، وتوجهات دول عدة لإطلاق عدد من المشروعات الضخمة في قطاع النفط والغاز والبتروكيماويات، وتحتاج تلك الاستثمارات الى رأس مال كبير بعد ان سمحت الحكومات بدخول القطاع الخاص للاستثمار فيه.

وتابع السعد أن الصناعات دخلت في تلك القطاعات في كل من السعودية وقطر والامارات، معلنا ان احدى الشركات التي تملك فيها الصناعات حصة بدأت في التشغيل، وحققت ربحا يبلغ ٧٠٪، هي السعودية العالمية لصناعة البتروكيماويات.

الوطني والبتروكيماويات

وكشف عن ان البنك الوطني يقوم بدور المستشار حاليا لإحدى شركات مجموعة الصناعات الوطنية التابعة، وهي الوطنية للصناعات البتروكيماوية، البالغ رأس مالها ١٠٠ مليون دينار، بهدف طرح جزء منها لمساهمي

البنوك المشاركة بينها «الأوسط» و«الأهلي المتحد»

قام بدور القائد ومدير القرض بنك الخليج الدولي وبنك ويست الـ بي أي جي البريطاني.

وشارك فيه عدد من البنوك الأوروبية والآسيوية ومن منطقة الخليج وهي كالتالي:

بنك المشرق، بنك الامارات الدولي، بنك ابوظبي الوطني، بنك الهند فرع البحرين، والبنك التجاري القطري، والبنك الاهلي المتحد، وبنك مسقط الدولي، والشركة العربية للاستثمار، وبنك الكويت والشرق الاوسط، بارودا، باميبوثرا كومرز بنك - لندن، برسيا الدولي، وبنك فور اربيت اند ويرتشافت، وريفيزن زنتر لالبنك.

نزرع نخلا وليس برسيما

شبه سعد السعد استثمارات الصناعات الوطنية القابضة فيما يتعلق بالانتقائية وطول الاجل بأنها كمن يزرع نخلا ليجني منه بعد ٤ سنوات، قائلا نبني للامام والمستقبل.

واضاف لا ننظر تحت اقدامنا كمن يزرع «برسيما» ليحصد غدا او بعد غد.

وقال السعد ان قيمة القرض الذي حصلت عليه الصناعات ومشاركة عدد ضخم من البنوك العالمية في التمويل، يعكس الثقة الكبيرة في مجموعة الصناعات، والاطمئنان الى استراتيجية واستثمارات الشركة المستقبلية.

واضاف ان الصناعات لديها تصنيف -A من وكالة «كابتيال انتليجنس».

الصناعات، اضافة الى دراسة استثمارات الشركة وتقييمها.

لا تسهيلات في الكويت

وعن طموح الشركة للاستثمار في القطاع نفسه في الكويت، قال السعد كل الدول فتحت القطاع النفطي امام القطاع الخاص ليستثمر فيه وبتسهيلات ضخمة، قائلا دخلنا في مشروع في دولة الإمارات العربية المتحدة، ولديهم استعداد لان يمنحوا من يريد التخارج عائد ١٠٠٪ فوق استثماره قبل انتاج المشروع اذا أراد، واضاف: الاستثمارات الضخمة تحتاج الى مرونة ورؤية وبعد نظر، ولدينا في الكويت حقول الشمال معلقة منذ عشر سنوات بسبب الشكوك ومواجهات الحكومة مع المشرعين، رغم التجارب العديدة التي سبقتنا اليها دول الخليج.

وأكد ان المستثمر الأجنبي يأتي ليعطينا التكنولوجيا والخبرات ويستثمر امواله فيستفيد ويفيد، مؤكدا ان مشروع الشمال حيوي ومهم للبلاد.

خيار السندات

على صعيد آخر، ذكر في رده على سؤال يتعلق بما اذا كان خيار السندات أفضل من الاقتراض، ان قانون السندات في الكويت يحتاج الى تطوير وتغيير، فهو حاليا لا يعتمد على مفهوم رأس المال الشامل، أي رأس مال الشركة اضافة الى الاحتياطات.

فالقانون الحالي يأخذ بالاعتبار رأس المال فقط، وتساءل: هل يعقل ان تحصل شركة برأس مال كبير على اقتراض بالسندات أكثر من شركة تملك أصولا ضخمة واحتياطات هائلة .. فقط بسبب رأس مالها؟

الـ ١٠٪ يتغير

على صعيد آخر، قال السعد ان هناك جملة من الأمور في الشأن الاستثماري والاقتصادي تحتاج الى تطوير وتغيير منها على سبيل المثال، مسألة حق اي شركة شراء نسبة ١٠٪ من رأس مالها، مضيفا انه لو أتيح للشركات الاستفادة بالتوزيعات مثلا، لكان ذلك حافزا على الشراء، مبينا ان هذا الأمر احد اسباب عزوف الشركات عن الشراء، لا سيما ان الشركة تكون في حاجة الى سيولة، فلماذا تذهب وتجمدها بيدها؟

سهم «الصناعات» رخيص.. ولكن

وعن سهم الصناعات الوطنية أكد السعد انه رخيص ويتداول بأقل من قيمته العادية، واستدرك قائلا: نحن كادارة لا نتدخل في توجيه السهم ناحية الصعود أو النزول، السوق هو من يحكم ويقيِّم، نحن نركز على استثمارات الشركة وتطويرها ودعمها والبحث عن الفرص المجدية والواعدة.

حضروا التوقيع

حضر حفل التوقيع عدد من مسؤولي مجموعة الصناعات الوطنية وشركاتها التابعة، فبالإضافة الى الرئيس والعضو المنتدب سعد السعد، حضر عضو مجلس الإدارة رئيس شركة المباني خالد عبدالله المشاري، الدكتور عادل خالد الصبيح رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للصناعات الوطنية لمواد البناء، بالإضافة الى ناصر المري العضو المنتدب لشركة نور للاستثمار احدى شركات مجموعة الصناعات الوطنية المنتظر إدراجها العام المقبل في البورصة، ومسؤول الموارد البشرية في مجموعة الصناعات رائد محمد نزال، فضلا عن ممثلي البنوك الممولة والمشاركة في القرض.

المستثمر الطويل هو المستفيد

قال سعد السعد ان المستثمر الطويل الأجل في سهم الصناعات الوطنية هو المستفيد، مشيرا الى ان الشركة وزعت خلال السنوات القليلة الماضية أكثر من ٢٠٠ مليون دينار كويتي فروقات أسعار في أسهم الشركات التي قامت بتوزيعها، سواء في «المباني» أو «الأنابيب»، «الصناعات الوطنية لمواد البناء»، مرورا بشركة «مشاريع التخصيص»، و«النور للاستثمار».

«الفلوس» جاهزة تحت الطلب

قال رئيس مجلس الإدارة العضو المنتدب لشركة مجموعة الصناعات سعد السعد انه بمجرد التوقيع فان القرض تحت الطلب حاليا، وبامكان الشركة الحصول على السيولة اللازمة في اي وقت شاءت.

توسعنا باتجاه السعودية والبحرين وعُمان وندعم وجودنا في الكويت

الجراح: مشاريع «مجمعات الأسواق» تتجاوز ١٥٠ مليون دينار ونستهدف لبنان وإيران

قال رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب في شركة مجمعات الأسواق ان الشركة مستمرة في التوسع الجغرافي ضمن عمليات التطوير العقاري والسياحة والترفيه بالاضافة للاهتمام المتواصل بمشاريع الـ B,O,T كإحدى الوسائل الاستراتيجية التي تستهدفها الشركة للتطوير العقاري.

وأضاف الجراح ان الشركة لديها مشاريع حيوية وفريدة تحت التنفيذ مع شركائها الاستراتيجيين تمثل بحد ذاتها مشاريع تنموية وذات أبعاد حضارية وتطور جميعها بنظام الـ B,O,T، وهي مشاريع نادي الكويت للغولف ومجمع دولي للتنس، ومنتجع سليل الجهراء أهم المشاريع السياحية في الكويت على أرض تزيد على ٤٥٠ الف متر مربع، ومنتزه السالمية الذي ينفذ على أهم وأكبر موقع استراتيجي في منطقة السالمية وتم توقيع عقد الاستثمار أخيرا مع الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية والمشروع سيقام على أرض بمساحة ٣٨٠ الف متر مربع وبتكلفة استثمار تصل الى ١٩ مليون دينار، وسوق الخضار والفواكه بالصليبية الأكبر في الكويت، ومشروع تطوير منتجع فيلكا السياحي.

وبين الجراح ان تكلفة الاستثمار في هذه المشاريع الجديدة وتحت التنفيذ تتجاوز ١٥٠ مليون دينار كويتي (أكثر من نصف مليار دولار) وان العوائد فيها مجزية جدا، مشيرا الى ان الشركة تكونت لديها حصيلة كبيرة من الخبرات المتراكمة لعدد من المشاريع التي نفذتها بنظام الـ B,O,T.

وأضاف الجراح ان المشاريع الجديدة سترى النور قريبا، مشيرا الى ان أبعدها سيكون في عام ٢٠٠٨، معتبرا ان الوقت مهم للشركة المستثمرة بمشاريع الـ B,O,T كونه عنصرا مهما في عملية الاستثمار والتشغيل، مؤكدا حرص الشركة على تعزيز الوجود في المشاريع المطروحة في الكويت في المرحلة المقبلة.

بناء ونماء

وأشار الجراح الى التجربة الرائعة التي خاضتها الشركة في تسويق «بناء ونماء» بجانب شركة أعيان للاجارة والاستثمار على المساهمين والتي غطت في طلباتها المستهدف من رأس المال والذي تم رفعه الى ٢٠ مليون دينار لتلبية طلبات المساهمين من الشركات والأفراد مبينا ان قائمة المساهمين تزخر بكبريات المؤسسات المالية والاقتصادية ونخبة من رجال الأعمال في الكويت.

وأضاف الجراح ان الشركة سعيدة بأن تلاقي فكرتها ومبادرتها هذا القبول من قبل المستثمرين وكونها تلبي بشكل أساسي حاجة ملحة في سوق المشاريع المقامة بنظام الـ (B,O,T).

السعودية

وأشار الجراح ان دخول شركته ضمن تحالف شركات كويتية في مشروع استثمار «برج هاجر» بمكة المكرمة يعتبر علامة مميزة في استثمارات الشركة الخارجية ,حيث يقام البرج في أقدس بقعة في العالم وهي مكة المكرمة وفي باحة الحرم المكي الشريف وباطلالة مباشرة على الكعبة المشرفة، وهو برج من أصل سبعة أبراج يضمها مشروع «أبراج البيت» أهم مشروع عقاري في العالم من حيث حجمه وطبيعة الاستثمار.

وذكر الجراح ان هذا الاستثمار يأتي منسجما مع استراتيجية الشركة المتمثلة بالدخول في مشاريع حيوية كبرى والتوسع في أسواق المنطقة, ويتلاءم مع تركيزها وخبرتها وريادتها في مجال الاستثمار بنظام الـ (B,O,T) حيث حدد عقد استثمار البرج مدة الاستثمار بنحو ٢٥ سنة وهو نظام (B,O,T)مارسته الشركة في عقود عدة لمشاريع ضخمة داخل وخارج الكويت وصل عددها الى أكثر من ١٤ مشروعا.

وأضاف ان الاستثمار (يبلغ حجم الاستثمار فيه ١٢٠ مليون دينار كويتي) في برج هاجر ينسجم ايضا مع الخبرة الطويلة التي تتمتع بها الشركة في مجال الاستثمار بالمشاريع السياحية والترفيهية والتطوير العقاري المتخصص ,حيث يتكون البرج من ٣١ طابقا سيتم تخصيص الطوابق العشرة الأولى منه لتكون فندقا بمستوى أربع نجوم ,أما

الطوابق الواحد والعشرون الباقية فسيتم تخصيصها كشقق سكنية فاخرة يصل عددها الى ٥٠٠ شقة، ذات مساحات مختلفة سيتم بيع حق امتلاكها على مدى ٢٥ سنة للراغبين بالشراء للسكن أو الاستثمار.

واعتبر الجراح «مشروع أبراج البيت» المكون من سبعة أبراج منها «برج هاجر» أهم مشروع تطوير عقاري على مدى السنوات المقبلة ,وقال ان هذا المشروع الضخم سيلبي الحاجة المتزايدة للفنادق والشقق في مكة المكرمة مع تنامي أعداد الحجيج والمعتمرين القادمين لها من شتى بقاع العالم ونسعى في استثمارنا هذا ان نضيف بعدا جديدا في مكة المكرمة من خلال الخدمات المقدمة.

وقال ان الاستثمار العقاري في السعودية بشكل عام، وبمكة المكرمة بشكل خاص من الاستثمارات المربحة والمضمونة على مر الزمن، فأعداد الحجيج والمعتمرين لم تسجل في يوم ما تراجعا في حجمها، بل ان أعدادها في تزايد مستمر عاما بعد عام مما يتطلب مواصلة الاستثمار في مشاريع عقارية جديدة لتلبية الطلب.

وأشار الجراح الى ان الدراسة التي سبقت قرار الدخول للاستثمار في برج هاجر قد قدرت نسبة العائد الداخلي للمشروع بين ٤٠ في المئة الى ٧٠ في المئة، حيث ستتأتى ايرادات الشركات المشاركة بالمشروع من ريع الشقق، ومن تشغيل الفندق، وايضا من تأجير الشقق للراغبين من الملاك، اضافة الى ايرادات خدمات الصيانة.

البحرين

واستطرد الجراح في القول ان الشركة عززت وجودها الاستراتيجي في مملكة البحرين أخيرا بصفقة عقارية بشراء أرض مهمة بمدينة حمد بمملكة البحرين، بمساحة اجمالية بلغت ٣٢٤ الف متر مربع وبقيمة ٢١ مليون دينار بحريني ما يقارب ١٦,٢٢١,٧٨٦ مليون دينار كويتي.

وأضاف الجراح ان الشركة وشركاءها في الصفقة وهم التجارية العقارية والخليج للتعمير قاموا بإعادة فرز الأرض وتقسيمها بغرض البيع الى مساحات تجارية واستثمارية وسكنية ومن المتوقع ان تصل عدد القسائم الى ما يقارب ٥٠٠ قسيمة وتبلغ التقديرات الأولية لعملية البيع انها ستحقق عوائد مجزية جدا لا تقل عن ٤٠ في المئة.

وأشار الجراح في هذا الشأن الى المشروع الحيوي الذي فازت فيه الشركة الى جانب مجموعة من المستثمرين في البحرين وهو مشروع منتزه عين عذاري السياحي الذي سيشكل محطة بارزة في السياحة البحرينية يضاف لسجل المملكة الحافل بالانجازات السياحية والاقتصادية، مبينا ان المشروع يشمل عددا من الخدمات الترفيهية والتجارية ويبلغ الاستثمار فيه حوالي ٢٥ مليون دولار أميركي.

وأضاف الجراح ان الشركة مهتمة بمواصلة الاستثمار في مملكة البحرين وان الشركة مقبلة على مشاريع جديدة في البحرين في القريب، مشيرا الى ان الشركة أسست مع شركائها شركتين إحداهما لمشروع عين عذاري والأخرى لتطوير أرض مدينة حمد.

سلطنة عمان

واستطرد الجراح في حديثه حول مشاريع الشركة الخارجية نحو الاستثمار الذي قامت به الشركة في سلطنة عمان من خلال منتزه مرح لاند - مسقط وتأسيس الشركة العمانية لتطوير المشاريع السياحية، وكان للاستثمار في عمان نتائجه الايجابية ومناخ الاستثمار الايجابي الموجود حاليا في السلطنة والذي يدعم الوجود فيها، مشيرا الى ان المشروع يحظى باهتمام العمانيين والزوار للسلطنة واستقبل في سنته الأولى حوالي نصف مليون زائر.

لبنان وايران

وحول التوجهات الجديدة في الاستثمار قال الجراح ان الشركة مهتمة بدراسة الاستثمار في كل من لبنان وايران وتسعى حاليا لدراسة فرص تحت ايديها ستكون بداية للدخول في هذه الأسواق الحيوية مشيرا الى ان فرص الاستثمار التي تدرسها الشركة تنحصر في الاستثمار السياحي.

وحول أوضاع الشركة المالية ونتائجها قال الجراح ان الشركة أنهت بنجاح عملية زيادة رأسمال الشركة الى أكثر من ١٦ مليون دينار وبالترتيب مع شركة بيت الاستثمار العالمي «جلوبل» مما سيعزز خطوات الشركة الاستثمارية وتوسعاتها الاستراتيجية، وتم تحقيق ما يقارب ٧,٢٥ مليون دينار ومن علاوة الاصدار سيتم استخدام هذه الوفورات المالية نحو اعادة هيكلة الالتزامات المالية قصيرة الأجل، اضافة الى تلبية احتياجات الشركة المالية في الدخول باستثمارات جديدة من شأنها تعزيز العوائد التشغيلية وربحية الشركة.

وأشار الى النتائج المالية التي ستعلنها الشركة عن النصف الأول والتي ستواصل بإذن الله مسيرة الشركة نحو الربحية المتميزة والتي تحقق طموحاتنا كإدارة تنفيذية ومجلس ادارة ومساهمين، هذا، ويذكر ان الشركة حققت في الربع الأول أرباحا بلغت ١٢,٨ فلس للسهم.

أرباح «مشاريع الكويت» للنصف الأول تقفز ٣١ في المئة إلى ١٧,١ مليون دينار

سجلت شركة مشاريع الكويت القابضة (كيبكو) ارتفاعا كبيرا وصل الى ٣١ في المئة في صافي ارباحها للنصف الاول من عام ٢٠٠٥، لتصل الى ١٧,١ مليون دينار كويتي، اي بزيادة قدرها اربعة ملايين دينار كويتي عن ارباح النصف الاول من عام ٢٠٠٤ والتي بلغت ١٣,١ مليون دينار كويتي.

تجدر الاشارة الى أن شركة مشاريع الكويت تدير أصولا يبلغ مجموعها ١٥ بليون دولار اميركي وتتركز انشطتها الرئيسية في قطاعات الخدمات المالية والاعلام والاتصالات وغيرها من قطاعات الاعمال الاخرى في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا.

■ العيار: الأداء القوي للمجموعة يمهد لتحقيق أهداف الربح المخططة لكامل عام ٢٠٠٥

وقفزت ربحية السهم خلال الاشهر الستة الاولى من عام ٢٠٠٥ بنسبة ٢٩ في المئة الى ١٦,٨٢ فلس اي بزيادة قدرها ٣,٨٢ فلس مقارنة بالفترة المقابلة من عام ٢٠٠٤ والتي بلغت فيها ربحية السهم ١٣ فلسا.

وارتفعت ايرادات النصف الاول من العام بمعدل ٣٤ في المئة الى ٤٧,٦ مليون دينار كويتي اي بزيادة قدرها ١٢ مليون دينار كويتي مقارنة بايرادات الاشهر الستة الاولى من عام ٢٠٠٤ التي بلغت ٣٥,٦ مليون دينار كويتي.

وفي هذه المناسبة، صرح العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة مشاريع الكويت فيصل العيار ان الربحية المتواصلة للشركة تتحقق بدفع من الاداء المالي القوي الذي تسجله الشركات الزميلة ضمن محفظتها المتنوعة.

واضاف العيار: «تثبت هذه النتائج المتميزة للنصف الاول من العام بوضوح ان الاداء القوي للمجموعة والذي يتأتى بدفع من المساهمات الممتازة لشركاتنا الزميلة، يواصل ضخ مزيد من الزخم في النمو الذي تحققه المجموعة».

القطاع الحكومي يرصد ٣ مليارات ونمو متوقع كبير بسبب صعود أسعار النفط

ميد: ٤٠ مليار دولار استثمارات متوقعة بالكويت خلال ٥ سنوات منها ٨ مليارات للقطاع الخاص بقطاع الانشاءات

يشهد القطاع الخاص في الكويت نموا جيدا منذ سقوط نظام صدام في العراق، وذلك بوجود مشاريع الانشاءات الضخمة التي هي قيد الانشاء أو في حيز التخطيط بقيمة تزيد على ٨ مليارات دولار في مجالات المباني، البنية التحتية وقطاعات الاسكان.

ويشير التقرير الخاص الذي نشرته مجلة «ميد» الى أن تحقيق اسعار النفط ارقاماً جديدة، بسبب اسعار الفائدة المنخفضة وتدني نسبة التضخم في اسعار المعيشة ادت إلى نمو الاقتصاد وتحقيق منتجات حقيقية للعوائد المحلية بزيادة بلغت ٦,٥٪ خلال هذا العام الجاري.

ويفيد المدير عام ميد بروجكتس ايمن رازق، إلى أن الجزء الأكبر من هذه الأموال الجديدة يتم استثمارها في قطاع العقارات مع مستويات لم يسبق لها مثيل من الاستثمارات في المشاريع الخاصة والعامة.

ويقول رازق: «منذ اربع سنوات لم يبد القطاع الخاص نيته للاستثمار في المشاريع المدنية، لكن وضع الكويت تغير اليوم ليشهد استعادة حيويته السريعة، ويشهد السوق اليوم زيادة الاستثمار الداخلي، وادى ارتفاع سعر النفط الخام العالمي الى المساعدة في انتعاش الاقتصاد المحلي وتوافر المزيد من السيولة».

وتتوقع شركات المقاولات المحلية بأن حجم استثمارات القطاع الخاص في صناعة الانشاءات سيكون أكثر من ٨ مليارات دولار خلال السنوات الخمس المقبلة، اضافة إلى ٣ مليارات دولار من انفاق القطاع الحكومي من مدخوله الخاص.

وإذا تم شمل المشاريع التي ستتم في المستقبل وتشغيلها ونقلها، مثل

موجز محلي

وكان من شأن صافي الربح البالغ ١٧,١ مليون دولار اميركي للنصف الاول من العام، ان وضع شركة مشاريع الكويت على المسار الصحيح الذي قطعت فيه شوطا جيدا نحو تحقيق الربح المخطط لكامل عام ٢٠٠٥ والبالغ ٣٣,٥ مليون دينار كويتي، وذلك وفقا لتوقعات العيار خلال منتدى الشفافية الذي نظمته المجموعة اخيرا للمستثمرين في الكويت، حيث تم تفصيل الاداء المالي الحالي والتوقعات المالية المستقبلية لشركة مشاريع الكويت وشركاتها الرئيسية المدرجة من خلال عروض ايضاحية امام جمهور غفير من مديري الصناديق والمحللين الماليين والاقتصاديين والمساهمين والعملاء.

وارتفع صافي ربح شركة مشاريع الكويت للربع الثاني من عام ٢٠٠٥ (الاشهر الثلاثة المنتهية في ٣٠ يونيو) ٣٦ في المئة الى ٨,٧ مليون دينار كويتي من مستواه البالغ ٦,٤ مليون دينار كويتي للفترة المقابلة من عام ٢٠٠٤، اي بزيادة قدرها ٢,٣ مليون دينار كويتي كما ارتفعت ربحية السهم في الربع الثاني من عام ٢٠٠٥ بنسبة ٣٤ في المئة الى ٨,٥٠ فلس من مستواها البالغ ٦,٣٥ فلس للربع المقابل من عام ٢٠٠٤، اي بزيادة قدرها ٢,١٥ فلس في حين زادت ايرادات الربع الثاني من عام ٢٠٠٥ بمعدل ٣٣ في المئة لتصل الى ٢٤ مليون دينار كويتي من ١٨,١ مليون دينار كويتي للربع الثاني من عام ٢٠٠٤، اي بزيادة قدرها ٥,٩ مليون دينار كويتي.

جدير بالذكر: ان لشركة مشاريع الكويت حصصا ملكية كبيرة في نحو ٥٥ شركة تعمل في مختلف انحاء المنطقة وحول العالم، وتتركز انشطتها الرئيسية في قطاعي الخدمات المالية، والاعلام والاتصالات، فضلا عن مصالحها الواسعة في القطاعين العقاري والصناعي وفي قطاعات الادارة والاستشارات والخدمات الطبية والطيران ,كما ان اسهم الشركة من اكثر الاسهم تداولا في بورصة الكويت.

وتضم قائمة الشركات الرئيسية التابعة لشركة مشاريع الكويت كلا من بنك الخليج المتحد، وهو ذراعها المصرفية الاستثمارية، وشركة الخليج للتأمين الرائدة اقليميا في مجال التأمين التجاري والشخصي، وبنك برقان، البنك التجاري الرائد تكنولوجيا في الكويت، والشركة الوطنية للاتصالات المتنقلة التي تحظى بسمعة رفيعة كشركة اقليمية رائدة تتسم بالحيوية والنمو السريع، و«شوتايم»، الشركة الذائعة الصيت على مستوى الشرق الاوسط وشمال افريقيا في مجال توفير خدمات التلفزة الفضائية الرقمية المدفوعة.

وكانت شركة مشاريع الكويت قد اعلنت عن تحقيق صافي ارباح قياسية لكامل عام ٢٠٠٤ بلغت ٢٥,٢٤ مليون دينار كويتي او ٢٥,٠٥ فلس للسهم، لتواصل المجموعة بذلك عامها الثالث عشر من الربحية المتواصلة بلا انقطاع.

المشاريع السياحية والسكنية لجزيرتي فيلكة وبوبيان، فإن الرقم يرتفع ويصل إلى أكثر من ٤٠ مليار دولار.

ويضيف رازق قائلاً: «غالبية هذه الاستثمارات اهتمت ببناء وتطوير مراكز التسوق الحديثة والخدمات التابعة لها، نظرا لأن الكويت بحاجة إلى مراكز تسوق كبيرة تقدم لزوارها فرص التسوق المدمجة مع الخدمات والمرافق الترفيهية، ولم يغب عن بال جهات التطوير بأن مراكز التسوق تحقق الأرباح الجيدة».

ويضيف «زيادة الطلب على المباني التجارية والسكنية ستفتح لقطاع الإنشاءات باب الاستفادة الإضافية نظراً لزيادة النمو السكاني الذي يقدر بـ٨٪ سنويا، مما جعل الكويت تواجه ازمة كبيرة في السكن حيث تركز غالبية مشاريع العقارات التي ما زالت قيد الانشاء على انشاء وتطوير المباني التجارية ومباني المكاتب والفنادق والوحدات السكنية».

وتوفر ميد بروجكتس للمشتركين امكانية الحصول على تفاصيل تتعلق بأكبر العقود في كافة انحاء منطقة الخليج وايران والعراق، ويتم تحديثها بشكل يومي، ويمكن للمشتركين تصميم برامجهم بحيث يركزون على الدول والقطاعات التي يختارونها. تتوافر التفاصيل على الموقع www.meedprojects.com.

وتم طرح ميد بروجكتس في العام الماضي نظرا لزيادة نمو مشاريع المدى القصير والبعيد في كافة القطاعات في منطقة الشرق الأوسط، توفير خدمة المتابعة المباشرة عبر الانترنت معلومات قيمة ومفيدة عن السوق لكل من شركات الاستشارات الهندسية وشركات المقاولات.

ويوضح رازق قائلاً «يشهد سوق قطاع الانشاءات في الكويت نموا سريعا مما يجعل من مهمة المتابعة لمشاريع الانشاء والتطوير التي تتولاها ميد بروجكتس مهمة صعبة».

ويحصل المشترك في خدمة ميد بروجكتس على المعلومات الدقيقة لأهم ١٠٠٠ مشروع على نطاق المنطقة بشكل عام، ويتم توفير هذه الخدمة من خلال استخدام جهاز الكمبيوتر الشخصي مع قابلية الاعداد الشخصي التي تناسب المستخدم، تشمل المعلومات التي يتم توفيرها تفاصيل الاتصال القائمين على المشروع، لائحة العروض، خلفية عن المشروع بالاضافة إلى العديد من التفاصيل الاخرى.

٤,٣ في المئة زيادة الأرباح و٧,١ في المئة ارتفاع الإيرادات التشغيلية

الوزان معلنا تحقيق «العقاري» ٧ ملايين دينار: أرباح جيدة مقارنة بتلبية متطلبات التحول ومصاريفه

أبدى رئيس مجلس البنك العقاري الكويتي عبدالوهاب الوزان رضاه للارباح التي حققها البنك للنصف الاول من عام ٢٠٠٥ الحالي والبالغة ٧,٠٥٨ مليون دينار كويتي وبزيادة قدرها ٤,٣ في المئة عن الارباح المحققة عن ذات الفترة من عام ٢٠٠٤ الماضي، وما واكبها من ارتفاع في ايرادات التشغيل التي بلغت قرابة ١٣,٢٩٤ مليون دينار كويتي وبزيادة قدرها ٧,١٢ في المئة مقارنة بالايرادات التشغيلية لذات الفترة من عام ٢٠٠٤ .
ووصفها بالنتائج الطيبة اذا ما اخذت بعين الاعتبار الزيادة الاستثنائية في مصاريف البنك لمواجهة متطلبات ومستلزمات عملية التحول الى مصرف اسلامي، وما ترتب على ذلك من توظيف للخبرات والكفاءات والاستعانة بالمستشارين المؤهلين، وشراء الاجهزة والمعدات المرتبطة بالعمل ناهيك عن عدم تضمين نتائج اعمال البنك ارباح الشركات الزميلة.

واعرب الوزان عن تفاؤله في نجاح البنك العقاري في تحقيق نتائج افضل للفترة المتبقية من هذا العام بعد حصوله على موافقة البنك المركزي النهائية للتحول لمصرف اسلامي شامل بإذن الله مما سيفتح له آفاقا جديدة من العمل المصرفي في قطاع صناعة المال الاسلامية التي باتت تستأثر بحصة سوقية لا يستهان بها محليا واقليميا وعالميا، مؤكدا على الهدف الذي يضعه القائمون على البنك العقاري نصب اعينهم وهو التميز في تقديم الخدمة والابتكار في طرح الادوات والمنتجات المصرفية والمالية والاسلامية لبلوغ مكانة ريادية في هذا القطاع في ظل تزايد اعداد الشركات والمؤسسات العاملة وانتعاش اسواق صناعة المال الاسلامية بصورة عامة، مشيرا الى وجود ٢٦ شركة مالية اسلامية مدرجة في سوق الكويت للاوراق المالية ينص نظامها الاساسي على العمل وفق احكام الشريعة الاسلامية مقابل وجود قرابة ٥٨ شركة تقليدية يمكنها الاستثمار في السوق الكويتي حسب احكام الشريعة الاسلامية.
واكد الوزان على المستقبل الواعد

■ واثقون من القدرة على الالتزام بالموعد المحدد للتحول

الذي ينتظر البنك في ظل استراتيجيته المستقبلية الرامية الى المزاوجة بين تقديم الخدمات المالية الاسلامية الشاملة باعتباره بنكا اسلاميا، وبين التميز في تقديم الخدمات العقارية لاستثمار خبرته في هذا المجال لاكثر من ٢٥ سنة، وتزامن ذلك مع خطة انتشار واسعة تؤمن تواجده في كافة مناطق الكويت من خلال عزمه على افتتاح قرابة ١٥ فرعا لتقديم خدماته الشمولية المختلفة والتواصل مع قاعدة عملائه العريضة أينما كانوا ،مشيراً الى حصولهم على الموافقات المبدئية لعدد ٩ مواقع لفروعهم الجديدة تلك، وانتهائهم من اعتماد التصاميم الداخلية والخارجية لمبانيه التي تعكس هويته الجديدة كبنك اسلامي شامل وشعاره الجديد واسمه الجديد «بنك الكويت الدولي» وذلك وفقا لاحدث المواصفات العالمية.
وجدد الوزان ثقته بالخطوات التي قطعها العاملون بالبنك في مسيرة التحول لمصرف اسلامي، وبالتزامهم بالموعد المحدد لانهاء عملية التحول مع نهاية ٣١ يوليو ٢٠٠٥ الحالي للحصول على الموافقات المطلوبة والمحددة من قبل البنك المركزي، واعتبر ان الانتهاء من هذه الخطوة بمثابة «جواز مرور» للبنك لاعتاب مرحلة اخرى جديدة تتطلب حصولهم على الموافقات الاخرى ومنها ما هو خاص بصدور المرسوم الاميري الخاص بالتحول، وشطب اسم البنك من قائمة البنوك التقليدية وإضافته الى قائمة البنوك الاسلامية، والدعوة لجمعية عمومية وغيرها من تلك الاجراءات التي لا يمكن الشروع بها إلا بعد موافقة البنك المركزي على تحول البنك العقاري الى مصرف اسلامي، متمنيا لكل القائمين على البنك وعلى عملية التحول الرائدة التوفيق من الله والنجاح في مسعاهم.

الأسماك تضاعف أرباحها نصف السنوية إلى ٤,٣ ملايين دينار بفضل سدافكو

حققت شركة الأسماك الكويتية المتحدة -عضو في مجموعة شركة مشاريع الكويت الاستثمارية- ربحا صافيا قدره ٤,٣ ملايين دينار أي ما يعادل ٢٧,٩ فلسا للسهم للفترة المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٠٥ مقارنة بمبلغ ٤٢٦,٠٠٠ الف دينار أي ما يعادل ٢,٨ فلس للسهم لنفس الفترة من العام السابق. وقد حققت الشركة ربحا قدره ٤,٢ ملايين دينار من عملية بيع ٩٪ من أسهم الشركة السعودية للألبان والأغذية (سدافكو).

وفي معرض تعليقه على إعلان النتائج المالية لفترة النصف الأول من هذا العام صرح عامر ذياب التميمي -رئيس مجلس الإدارة أن المؤشرات المالية للربع الثاني تأتي في سياق النمو الثابت والمستمر الذي يشهده أداء الشركة في مختلف أنشطتها مؤكداً استمرار سياسة التوسع في أنشطة الشركة بما يحقق تأكيد ريادة الشركة ويساهم في تقديم خدمة أفضل للمستهلك مشيراً إلى أن الشركة تحرص على تحقيق استراتيجيتها في هذا المجال وفق خطة مدروسة تأخذ بعين الاعتبار تطورات الأسواق وفرص النمو وإمكانيات التوسع المستقبلي.

في مجال المبيعات أوضح التميمي أن الشركة قد واصلت اهتمامها بالسوق المحلي وذلك بتقديم أفضل المنتجات والخدمات لعملائها مع الحرص التام على تميز منتجاتها تأكيداً لوجودها الفعال في السوق ومن أجل الحفاظ على صدارتها والاستمرار في ريادتها في سوق المنتجات البحرية وذلك من خلال خطط مدروسة تهدف إلى تعزيز مركز الشركة التنافسي وإلى زيادة حصتها في الأسواق المحلية والخارجية في الأسواق المحلية والخارجية وفي هذا المجال فقد قامت الشركة بتوفير كميات كبيرة من الأسماك الطازجة والمجمدة في الأسواق المركزية من الإنتاج المحلي والمستورد لتغطية العجز في الإنتاج المحلي والمحافظة على مستوى الأسعار.

كذلك فقد كثفت الشركة جهودها لتحقيق المزيد من التوسع والانتشار في الأسواق الخارجية حيث استمرت عمليات التصدير الى الأسواق الخارجية وتجدر الإشارة الى أن الشركة قد عادت للتصدير للسوق الياباني بعد فترة انقطاع دامت ثلاثة أعوام كما تم تصدير شحنات أسماك إلى الصين وتجري الآن محاولات لفتح مجال جديد للتصدير الى أسواق خارجية أخرى وذلك من خلال نهج استراتيجي متوازن يحقق للشركة ما تسعى إليه من تطوير دائم وتنمية متواصلة لمبيعاتها بما يضفي توازناً إضافياً ونمواً أكبر في إيرادات وأرباح الشركة.

وبخصوص التصدير إلى الأسواق الأوروبية أوضح رئيس مجلس الإدارة أنه نظراً للاشتراطات التي تتطلبها دول السوق الأوربية المشتركة والأسواق الامريكية فإن الشركة تتفاوض حالياً مع إحدى الجهات الحكومية للتصديق على شهادات الـ HACCP حتى تتمكن الشركة من اقتحام تلك الأسواق وسوف يعود تنفيذ ذلك المشروع بنتائج إيجابية على تنمية حصة الشركة من المبيعات الدولية ويفتح مجالاً لصادرات الشركات الأخرى بما ينعكس بشكل إيجابي على الاقتصاد الوطني.

وبخصوص مصنع الدوحة أضاف التميمي أن هناك تحسناً في المستوى الأدائي للمصنع وأن المصنع يقوم الآن بإنتاج الروبيان في نطاق جديد من العبوات الجذابة بأحجام مختلفة حتى تواكب وتلائم احتياجات الشرائح المختلفة من العملاء مع الحرص على استيفاء أعلى معايير الجودة العالمية وتوقع رئيس مجلس الادارة تحسناً أكبر في الأداء بعد توفير العمالة الفنية المطلوبة.

وتطرق رئيس مجلس الإدارة في حديثه إلى عمليات الصيد فقال: أن الشركة قد استغلت فترة توقف الصيد لإجراء عمليات الصيانة الضرورية لأسطول الصيد حيث سيبدأ موسم الصيد لعام ٢٠٠٥-٢٠٠٦ اعتباراً من أول أغسطس.

وأكد التميمي أن الشركة ما زال لديها الكثير من الخطط والأهداف الطموحة التي من شأنها تعزيز المكانة المرموقة للشركة، كما أنه من خلال تضافر جهود الموظفين والإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة فإننا نتطلع إلى مواجهة تحديات المستقبل بكل ثقة وتفاؤل.

للمرة الثالثة على التوالي

«الوطني» ينال جائزة فخرية من «بنك دوتشه» لأفضل تحويلات مالية إلكترونية لعام ٢٠٠٤

حصل بنك الكويت الوطني وللعام الثالث على التوالي على جائزة فخرية كأفضل بنك في عمليات التحويلات المالية الالكترونية للعام ٢٠٠٤ من بنك دوتشه الألماني الذي يعتبر من أكبر المصارف العالمية.

وتم تكريم «الوطني» من قبل بنك دوتشه خلال زيارة الى البلاد قام بها خصيصا مساعد نائب رئيس بنك دوتشه سوراب خان، وتسلم الجائزة منه المدير التنفيذي للحوالات المالية في البنك محمد الخنفر نيابة عن نائب مدير عام العمليات جاسم دشتي.

ومن جانبه، أشاد خان بخدمات البنك الوطني الشاملة وجديته في مواكبة أحدث التقنيات المصرفية العالمية، مشيرا في هذا الصدد الى دقة عمليات التحويلات المالية التي يقوم بها البنك الكترونيا بشكل ينافس فيه أفضل البنوك العربية والأجنبية.

وقال خان ان حصول الوطني على هذه الجائزة، التي تمنح من قبل مؤسسة مصرفية عالمية، وللعام الثالث على التوالي يؤكد تفوق وريادة الوطني على صعيد تقديم خدمات مصرفية شاملة ومتكاملة لعملائه في الكويت من أفراد وشركات ومؤسسات.

وأكد خان ان السمعة العالمية والإقليمية التي يتمتع بها الوطني وشبكة فروعه المنتشرة اقليميا وعالميا والتي تمثل قنوات مميزة لتقديم خدماته المتنوعة هي وراء تميز البنك من هذا الجانب من دون مناقشة.

وقال المدير التنفيذي للحوالات المالية في البنك الوطني محمد الخنفر ان فوز الوطني بجائزة تقدير كأفضل بنك في تنفيذ عمليات التحويلات المالية الالكترونية يأتي تتويجا لجهود الفريق من متابعة وتطبيق لأحدث التقنيات العالمية المعمول بها لخدمة عملاء البنك على الوجه الأمثل.

وأكد الخنفر ان الوطني سيواصل تطبيق وتطوير هذه التقنيات حتى يستمر تفرد البنك في هذا المجال وليؤمن لعملائه عمليات تحويل مالية الكترونية سريعة وآمنة.

وأعرب الخنفر عن تقديره لجهود فريق العمل في المجموعة كما خص بالشكر الجزيل المدير الأول لدعم الاتصالات جورج أومان وفريق عمله وكذلك موظفي الحوالات المالية لجهودهم وخبراتهم التي ساهمت مجتمعة في تحقيق هذا الانجاز.

والجدير بالذكر ان هذه الجائزة جاءت متزامنة مع اعلان بنك الكويت الوطني لتحقيقه أرباحا صافية قياسية بلغت ٩٨,٣ مليون دينار كويتي (٣٣٧ مليون دولار أميركي) للنصف الأول من عام ٢٠٠٥ مقابل ٦٥,٢ مليون دينار كويتي عن الفترة نفسها من العام الماضي، أي بزيادة قياسية قدرها ٥١ في المئة ,هذا وقد حظي الوطني بأعلى التصنيفات الائتمانية على مستوى منطقة الشرق الأوسط والأسواق الناشئة من وكالات التصنيف العالمية للتميز في أدائه المصرفي وقوة حضوره على الساحتين المحلية والاقليمية بالاضافة الى استراتيجيته الثاقبة وعراقته وخبراته المتجددة ضمن القطاع المصرفي.

يقام على أرض بمساحة ٣٨٠ ألف متر مربع وبتكلفة ١٩ مليون دينار وبعائد ١٥٪ سنوياً

"مجمعات الأسواق" توقع عقد استثمار منتزه السالمية مع هيئة الزراعة

تم التوقيع النهائي لعقد استثمار منتزة السالمية بين كل من الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية باعتبارها المالك وشركة مجمعات الأسواق التجارية الكويتية باعتبارها الشركة المستثمرة، وحضر حفل التوقيع من جانب الهيئة الشيخ فهد السالم الصباح رئيس مجلس الادارة والمدير العام وعدد من قيادي الهيئة ومن جانب الشركة توفيق الجراح رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب وعدد من قيادي الشركة.

وكان مشروع منتزه السالمية قد طرح قبل عامين وقامت الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية بدعوة عدد من الشركات الكبيرة وذات الخبرات العريقة في مجال تنفيذ مشاريع الـ BOT لتقديم عروضها لاستثمار مشروع منتزه السالمية من خلال القيام بأعمال تصميم وتنفيذ ومن ثم ادارة المشروع لمدة عشرين سنة كمنتزه

عام وذلك على الأرض التابعة للهيئة في منطقة السالمية، وفازت شركة مجمعات الأسواق التجارية الكويتية بالمشروع بناء على حصولها على أعلى درجات التقييم الفنية والمالية والتصميم والخبرة السابقة.

وقالت شركة مجمعات الأسواق في بيان لها في هذه المناسبة أن الشركة سعيدة وهي توقع علي العقد النهائي لمشروع استثمار منتزه السالمية الذي وصفته بأنه سيكون الأهم في الكويت لموقعه المتميز، وأضاف البيان أن الشركة فازت بالمشروع بعد تفوقها في نقاط التقييم مشيدة بأجواء المنافسة الشريفة والحرفية والمهنية العالية التي سادت طرح المشروع وترسية الادارة الحكيمة للهيئة واللجنة المشرفة على تقييم العروض مؤكدة على الشفافية العالية التي حظي بها هذا المشروع والتي تأمل بأن يكون مثالا يحتذى به.

وأضاف البيان أن الشركة سبق وأن اعلن عن فوزها بالمشروع وان التوقيع اليوم هو بمثابة استكمال للاجراءات الرسمية المتبعة في هذا الشأن والذي سيتبعه بعض الاجراءات الأخرى تمهيداً لبدء عملية التشييد والبناء التي من المتوقع أن تكون خلال الفترة المقبلة.

وحول المشروع قال البيان ان المشروع سيضاف إلى سجل مشاريع الشركة التي تستثمر بنظام الـ BOT والتي حققت

■ المشروع يشتمل على جزء تجاري وآخر ترفيهي ومساحات خضراء وبحيرات وأنشطة ثقافية ورياضية

الشركة فيها نجاحاً كبيراً أثمر عن أكثر من ١٣ مشروعاً داخل وخارج الكويت مثلت قصة من النجاح والريادة في هذا المجال، وسيكون المنتزه المزمع اقامته الاهم في الكويت علما من حيث الموقع المساحة والانشطة المختلفة التي سيوفرها للمواطنين والمقيمين والزوار كما سيضيف للكويت معلما حضارياً وسياحياً رئيسياً، وأشار البيان إلى أن تكلفة الاستثمار تقدر بـ١٩ مليون دينار تقريباً وسيدر عوائد سنوية بمعدل يفوق ١٤٪.

وفي هذه المناسبة قال الجراح عقب التوقيع أن الشركة متحمسة لسرعة انجاز المشروع حال اكتمال الاجراءات الرسمية ليرى النور مشيداً بادارة الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية وعلى رأسهم الشيخ فهد السالم الصباح على ما قاموا به من جهد كبير وحرفية عالية أثناء طرح المشروع واعلان النتائج، متمنياً أن تضيف الشركة للاقتصاد الوطني اضافة نوعية بهذا المشروع ويسهم في تعزيز السياحة الداخلية والمساهمة في التنمية الحضرية التي تسعى لها الهيئة والحكومة.

وطالب الجراح بضرورة تعزيز فرص الاستثمار بمشاريع الـBOT بمزيد من التشريعات والقوانين المنظمة وتقليل الدورة الاجرائية للبدء بالمشروع بما يضمن الاستمثار المجزي للمستثمر وللدولة تنفيذ مشاريعها وخططها بالسرعة المطلوبة، مشيراً إلى أن قانون الـBOT المنظور الآن في مجلس الأمة واللجنة المشكلة في الحكومة لهذا الغرض، مؤكداً أن الحاجة ماسة لمدة فترة الاستثمار وتطوير التشريعات ووجود الجهة المركزية لانجاز متطلبات الاستثمار بمشاريع الـBOT.

■ المشروع سيسهم في السياحة الداخلية والتنمية الحضرية ويدعم الاقتصاد

الجمعية العمومية انتخبت مجلس إدارة للشركة الجديدة

زيادة رأسمال «الأمان للاستثمار» من ٣ إلى ٣٠ مليون دينار وأولوية الاكتتاب لمساهمي «بيت الأوراق»

وافقت الجمعية العمومية العادية لشركة الشال للاستشارات والاستثمار على زيادة رأسمالها من ٣ ملايين دينار كويتي الى ٣٠ مليون دينار نقداً وعلى دفعة واحدة أي بزيادة وقدرها ٢٧ مليون دينار تخصص للمساهمين الحاليين المقيدين في سجلات الشركة في تاريخ انعقاد الجمعية العمومية.

■ بودي: سنحول ٤٠٠ مليون دينار لتديرها «الامان للاستثمار»

كما وافق المساهمون على تنازل المساهم الحالي شركة بيت الأوراق المالية عن حق الأولوية بالاكتتاب الخاص في عدد ٧٢,٤٥ مليون سهم من أسهم زيادة رأس مال الشركة لصالح مساهمي شركة بيت الأوراق المالية، وقبلوا استقالة أعضاء مجلس ادارة الشركة الحالي، وانتخبوا مجلس ادارة جديداً للسنوات الثلاث المقبلة مكونا من خمسة أعضاء أربعة بالتعيين وواحد بالانتخاب.

وكانت جمعية عمومية سابقة لشركة الشال وافقت على تغيير اسم الشركة إلى شركة الأمان للاستثمار، تتملك شركة بيت الأوراق المالية الحصة الأكبر فيها تتجاوز الـ٩٠ في المئة.

وفي كلمة مقتضبة وجه رئيس مجلس الادارة العضو المنتدب في شركة بيت الأوراق المالية أيمن عبدالله بودي كلمة شكر وتقدير الى مجلس ادارة شركة الشال (المستقيل) لما بذله من جهد لإنجاز عملية التمويل والاستحواذ لصالح شركة بيت الأوراق المالية، منوهاً بأن مجلس ادارة الشال ساهم في الوصول إلى هذا التفاهم وأضاف أن شركة بيت الأوراق المالية سعت من خلال استحواذها على شركة الشال للبحث عن فرص استثمارية واعدة، مشيراً إلى أن هذه الشركة بثوبها الجديد تحتاج إلى اعادة هيكلة، معرباً عن أمله في أن يساهم ذلك في الاقتصاد الوطني.

من جانبه، قال رئيس مجلس ادارة شركة الشال للاستشارات والاستثمار جاسم السعدون أن الشركتين يجمعهما تاريخ طويل من العلاقة والعمل والانجاز، معرباً عن أمله في أن تكون هذه الشراكة نموذجاً يحتذى من ناحية الالتزام وسلامة وسلاسة التحول مع مراعاة مصالح الطرفين.

وأضاف أن الصفقات يكون فيها عادة غالب ومغلوب في حين أن هذه الصفقة الكل فيها غالب ولا يوجد فيها مغلوب.

وكرر السعدون ما قاله أيمن بودي من أن هذه الصفقة يمكن أن تكون نموذجا يحتذى لعمليات الاستحواذ والتملك، منوهاً بأن الصفقة تمت بكل ود وتفاهم بين الشركتين.

وقال أيمن بودي أن من مميزات هذه الصفقة انها تمت دون أن يكون هناك أي عقد مكتوب بين الطرفين، والأمر تم من خلال اتفاق جنتلمان.

وأشار إلى أن «بيت الأوراق المالية» تهدف في خضم النشاط الذي تشهده الأسواق إلى الاستفادة من حالة الانتعاش في تلك الأسواق، وخاصة ما يتعلق بإدارة الأصول، حيث ستكون شركة الأمان للاستثمار متخصصة في ادارة الأصول والمحافظ والصناديق الاستثمارية.

ومضى بودي يقول أن الخطوة التالية هي أخذ موافقة الجهات المختصة على زيادة رأس مال الشركة ثم التنازل من قبل شركة بيت الأوراق المالية لمساهميها عن ٧٢,٤٥٠ مليون سهم.

وقال عن مجلس ادارة شركة بيت الأوراق المالية وموظفي إن الشركة

امامهم ستة أشهر لاعادة هيكلة شركة الأمان للاستثمار واستقطاب ذوي الخبرة والكفاءة في ادارة الأموال والأصول، لأن فلسفة الشركة ستعتمد على التخصص في ادارة الأصول.

ولفت ايمن بودي الى أن شركة بيت الأوراق المالية وضمن هذا التوجه وهذه الفلسفة ستحول جزءا مهما من الأموال التي تديرها الى شركة الأمان للاستثمار لادارتها وتبلغ نحو ٤٠٠ مليون دينار كويتي.

وتوقع ان يصل حجم الأموال التي ستديرها شركة الأمان للاستثمار حتى نهاية العام الحالي إلى أكثر من مليار دينار كويتي، مبينا أن الشركة ستدير المحافظ والصناديق الاستثمارية في الأسواق المحلية والخارجية خاصة الصناديق ذات الدخل الثابت وصناديق الأمان.

وأضاف: «نحاول إيجاد فرص استثمارية في سوق الاستثمارات المباشرة، وشراء نسب مؤثرة في شركات عقارية».

وأجاب بودي عن التساؤل لماذا زيادة رأس مال الشركة الى ٣٠ مليون دينار طالما ستخصص في ادارة الأصول بالقول: «حتى نخلق تحالفا صحيا يهتم بقضايا التطور وخلق فرص جديدة وتطوير فرص قائمة، لذلك أردنا من ذلك تعزيز القوة لدى الشركة أكثر ولتكون أكثر احترافاً، لافتاً إلى أن ذلك لن يقلل من شأن شركة بيت الأوراق المالية.

ووجه أيمن بودي دعوة مباشرة إلى كل من وجد في نفسه الرغبة في الشراكة في التملك، والمقدرة على ادارة محافظ مالية أو صناديق استثمارية حيث أن الشركة تريد أن تكون وعاء لاحتضان الكفاءات وأصحاب الخبرة في هذا المجال وكذلك الأمر بالنسبة إلى أصحاب المحافظ والذين يريدون اختيار مستشاريهم الماليين.

وأشار إلى أن خلال الاسبوعين المقبلين ستتم دعوة المساهمين في شركة بيت الأوراق المالية لممارسة حقهم في اكتتاب زيادة رأس مال شركة الأمان للاستثمار، كما سيكون هناك مستثمرون استراتيجيون مختارون للدخول في شراكة في الشركة الجديدة.

■ السعدون: نأمل أن تكون الصفقة نموذجاً يحتذى في عمليات الشراكة

وتوقع بودي أن تعمد ادارة سوق الأوراق المالية الى ايقاف سهم شركة الشال عن التداول موقتا وقال أن الأمر يحتاج إلى يومين أو ثلاثة حتى صدور التأشيرة الخاصة بالتسمية الجديدة لشركة الشال.

وبسؤاله عن قيمة السهم في عملية الاكتتاب في زيادة رأس المال قال أنه بالنسبة الى مساهمي شركة بيت الأوراق المالية سيكون سعر السهم ١٥٠ فلسا وبالنسبة الى المساهمين الاستراتيجيين سيكون سعر السهم ١٧٥ فلساً.

وأشار إلى أن مجلس ادارة شركة بيت الأوراق المالية اجتمع قبل اسبوع وتم الاتفاق على التصرف في كسور الأسهم.

ولفت بودي الى أن الشركة زادت من أفرعها وتخصصها من خلال العمل عن طريق أدوات استثمارية مختلفة حتى تضمن مداخيل جديدة واضافية لذلك دخلت في الاستثمار في قطاعات مختلفة.

وكشف في هذا السياق عن أن الشركة بصدد تأسيس شركة بيت الأوراق الصناعية ستضم تحت مظلتها سبع شركات صناعية وتوقع أن يتم تأسيس الشركة في شهر أكتوبر المقبل وقد يتجاوز رأس مالها الـ٢٥ مليون دينار كويتي، وستحول اليها جميع الاستثمارات الصناعية التي تملكها شركة بيت الأوراق المالية، وبذلك وحتى نهاية هذا العام ستكون الشركة اكتملت من حيث الهيكلة الجديدة وهيكلة مداخيلها معرباً عن أمله في أن التدفقات النقدية المقبلة الى الشركة تتماشى مع استراتيجياتها وخططها، منوها أن بيت الأوراق المالية لا تعتمد على المضاربة في مداخيلها.

وأعرب عن أمله في أن تؤمن الفرص الاستثمارية الجديدة ما بين ٢٠٠-٣٠٠ وظيفة جديدة في قطاع الصناعة، وقال أن هذه العمليات مجتمعة يجب أن تكون قيمة مضافة في الناتج المحلي الوطني.

القطاع الخاص ينشط بتأسيس شركات متخصصة لدخول القطاع النفطي

المتحدة للمشروعات النفطية ترفع رأسمالها وتدخل في تأسيس شركة حفريات مع شريك أجنبي

■ العيسى: رأس المال إلى ١٠ ملايين دينار ومؤمنون بجدوى الاستثمار في القطاع

تحرك القطاع الخاص الكويتي بسرعة ليأخذ فرصته في مجال الاستثمار بالقطاع النفطي، وبدأ يؤسس الشركات المتخصصة، ويعيد هيكلة شركات قائمة لتواكب التوجه الحكومي المتمثل في تخصيص بعض الجوانب النفطة والتركيز على القطاع الخاص ليصبح مشاركاً في العديد من النشاطات النفطية.

وإذا كانت الحكومة قد انجزت خطوات متواضعة في مجال تخصيص اجزاء من القطاع النفطي مثل بيعها مصنع ملح الحكورين قبل خمس سنوات، ثم بيعها مصنع كلسنة الفحم، ومصنع مزج الزيوت، ثم المجموعة الأولى لمحطات الوقود وغيرها من مساهمات القطاع الخاص بنشاطات مختلفة كالبتروكيماويات، فإن القطاع الخاص حالياً ينظر بجدية واستعداد لدخول مشروعين كبيرين هما مشروع الكويتي (تطوير حقول الشمال) ومشروع المصفاة الرابعة. وينتظر أيضا تخصيص شركة ناقلات النفط الكويتية.

استعدادات جادة

ومن استعدادات القطاع الخاص النفطي ما قامت به الشركة المتحدة للمشروعات النفطية. إذ يقول رئيس مجلس إدارتها الجديد عيسى خالد العيسى أنه تم إعادة هيكلة الشركة وتغيير أغراضها، وحتى اسمها (كان اسمها الكويتية للتصنيع الكيماوي) وتم رفع رأسمالها من ٢,٥ مليون دينار إلى ١٠ ملايين دينار.

وأضاف أن الهدف من كل هذا هو الدخول بقوة وبتخصص للاستثمار في القطاع النفطي، «فنحن مؤمنون بجدوى الاستثمار به، ونرى أن سياسة الدولة في اجتذاب القطاع الخاص الى القطاع النفطي هي سياسة ناجحة ولو أنها بطيئة ومتأخرة بعض الشيء».

شركة نفطية جديدة

وكشف العيسى عن شركة جديدة سيعلن في الاسبوع المقبل عن استكمال تأسيسها قائلاً أنها شركة متخصصة في عمليات الحفريات والخدمات التابعة لهذه العمليات في القطاع النفطي.

بلغت ٤,٤ مليون دينار بربحية للسهم ٢٩,٤٣ فلس

«الصناعات المتحدة» تحقق في النصف الأول نموا في الأرباح بنسبة ٢٨٤ في المئة

صرح رئيس مجلس ادارة شركة الصناعات المتحدة الشيخ خليفة العبدالله الجابر الصباح ان مجلس ادارة الشركة عقد اجتماعه امس لاعتماد البيانات المالية المرحلية للفترة ,وافاد الشيخ خليفة ان الشركة تمكنت من تحقيق ارباح للفترة المنتهية في ٣٠ يونيو بلغت ٤,٤ مليون دينار مقارنة مع مبلغ ١,١٥ مليون دينار في الفترة نفسها من العام الماضي محققة بذلك نموا ملحوظا وصل لمعدل ٢٨٤ في المئة، بينما وصلت ربحية السهم الى ٢٩,٤٣ فلس للسهم مقارنة مع ٧,٧٨ فلس للسهم للفترة نفسها من العام ٢٠٠٤ .

واوضح الشيخ خليفة ان معدل النمو في حجم المبيعات للشركات المجمعة وصل الى ٦٩ في المئة نتيجة لتحسن الاوضاع في اسواق البيع المحلية، فقد ارتفع حجم المبيعات بالنسبة للشركة الكويتية المتحدة للتجهيزات الغذائية وادارة المطاعم بمعدل ٢٥ في المئة، اما بالنسبة للشركة المتحدة للمشروعات النفطية فقد بلغ معدل النمو ١٣٧ في المئة ولشركة اصباغ همبل فقد كان النمو بمعدل ٣٠ في المئة علما بأن شركة اصباغ همبل تعمل حاليا على دمج فروع شركاتها في الشرق الاوسط تحت شركة الاصباغ الدنماركية والشرق الاوسط القابضة ومقرها البحرين.

وأضاف أن تأسيس هذه الشركة سيستهدف النشاطات الحالية للقطاع النفطي وخاصة النشاطات المقبلة والمتمثلة في «مشروع الكويت» وتطوير الحقول.

أما المساهمون في هذه الشركة الجديدة فقال أنهم شركة بريسشين العالمية بنسبة ٤٧,٥ وهي شركة متخصصة وتعمل في الكويت منذ أكثر من ١٢ سنة في القطاع النفطي، وستدخل الشركة المتحدة للمشروعات النفطية بالشركة الجديدة بنسبة ٣٥٪ وشركة الصناعات المتحدة بنسبة ١٢,٥٪ ومساهمين آخرين بنسبة ٥٪ ويصل رأسمال هذه الشركة إلى مليوني دينار.

مجلس إدارة جديد

وعلى صعيد ترتيب الشركة المتحدة للمشروعات النفطية. تم أمس انعقاد الجمعيتين العموميتين العادية وغير العادية برئاسة نائب رئيس مجلس الادارة عبدالله عيسى العيسى، وتمت الموافقة على جدول الأعمال المتمثل بزيادة اعضاء مجلس الادارة من خمسة اعضاء الى سبعة اعضاء. وتعديل نص المادة المتعلقة بذلك في النظام الاساسي للشركة. ثم جرت عملية الترشيح لمجلس الادارة الجديد، وعملية الانتخاب السري ليفوز بعضوية مجلس الادارة أعضاء قدامي وآخرون جدد وهم «عيسى خالد العيسى (رئيساً) وخالد راشد الهارون (نائباً للرئيس)، وعضوية كل من بدر مساعد الساير، ورضوان عبدالله جمال، وعبداللطيف المزيني، ومها الرزوقي، وعلي القبندي، أما الأعضاء الاحتياط فهم عبدالله عيسى العيسى، وفواز العثمان.

وقال عبدالله عيسى العيسى والذي ترأس اجتماع الجمعية العمومية بصفته نائباً لرئيس مجلس الادارة السابق، وحضر الاجتماع مندوبة عن وزارة التجارة والصناعة -قال أن الشركة المتحدة للمشروعات النفطية تأسست عام ١٩٨١ برأسمال مقداره ٢,٥ مليون دينار، تم رفعه في مارس الماضي إلى ١٠ ملايين دينار.

وأضاف عبدالله العيسى أن شركة الصناعات المتحدة (المملوكة لشركة مشاريع الكويت كيبكو) كانت تملك في الشركة المتحدة للمشروعات النفطية ما نسبته ٦٠٪، ويملك ٢٠٠ مساهم اخر باقي الاسهم حينما كان رأسمالها ٢,٥ مليون دينار وفي توجه من «كيبكو» لتوسيع قاعدة المساهمين رفعت رأس المال واحتفظت لنفسها بمساهمة نسبتها ٤٠٪ في الشركة المتحدة للمشروعات النفطية (هذه النسبة مملوكة للصناعات المتحدة) والباقي موزع على ٣٠٠ مساهم يملكون ٦٠٪ من رأسمال الشركة.

وأوضح العيسى أن هناك استراتيجية جديدة للشركة المتحدة للمشروعات النفطية، وأن مجلس الادارة الجديد سيدرس جميع المشاريع القائمة والمشاريع المتوقع دخولها ويقرر وبالاستعانة بشركة استشارات عالمية وضع البنود المطلوبة لهذه الاستراتيجية.

■ خليفة الصباح: ارتفاع مبيعات الشركات التابعة والحصة من أرباح «سدافكو» حافظت على مستواها

واشار الشيخ خليفة الى النجاح في عملية طرح اسهم شركة «سدافكو» في سوق الاوراق المالية السعودي والتي تمت خلال الربع الثاني من السنة، كما اشار الى أن الارباح المحققة من عملية الطرح المذكورة قد بلغت الارباح ٤,٣ مليون دينار وذلك من خلال عرض شركة الاسماك الكويتية المتحدة ما نسبته ٩ في المئة من مساهمتها لصالح الاكتتاب العام، كما اوضح الشيخ خليفة انه ورغم انخفاض مساهمة الصناعات في شركة سدافكو الا انها حافظت على نفس مستوى حصتها من الارباح بمبلغ ١,٦ مليون دينار.

من جانب اخر، افاد الشيخ خليفة ان شركة الصناعات انتهت من خطة اعادة هيكلة الشركة المتحدة للمشروعات النفطية (الشركة الكويتية للتصنيع الكيماوي - سابقا) وهي احدى الشركات الزميلة للصناعات، حيث تضمنت الخطة زيادة رأسمال الشركة ليصبح ١٠ ملايين دينار، بحيث تركز الشركة في نشاطاتها على القيام بأعمال الخدمات المساندة لعمليات التنقيب والاستكشاف والحفر والصيانة.

كما أفاد الشيخ خليفة انه وبهدف التركيز والتوسع بالاستثمار على أنشطة القطاع النفطي فإن شركة الصناعات المتحدة قد قامت بالتوقيع على مذكرة تفاهم مع شركة بريسشين دريلنج الكندية لتأسيس شركة متخصصة في مجال حفر الابار النفطية وخدماته.

حذر من مخاطر تفاقم أزمة البطالة

قويدر: الدول العربية مطالبة بتوفير ١٠٠ مليون فرصة عمل بحلول ٢٠٢٠

حذر المدير العام لمنظمة العمل العربية الدكتور ابراهيم قويدر من الآثار السلبية لظاهر البطالة العربية وما تفرزه من انحرافات اجتماعية إلى جانب الفقر والتطرف، مؤكداً ضرورة توافر الارادة السياسية والإيمان الصادق والمطلق بحجم المشكلة وآثارها، وأهمية تحقيق التوازن بين مخرجات التعليم والتكوين المهني واحتياجات سوق العمل.

وقال قويدر أن حجم القوى العاملة العربية بلغ ٢٠ مليون عامل عام ٢٠٠٤ وانه بالرغم من توفير فرص عمل هذا العام لحوالي ٣,٤ مليون عامل إلا أن معدل البطالة تجاوز ٢٥ في المئة بالوطن العربي مشيراً إلى صعوبة القضاء على البطالة لعدة عوامل منها تفشي الأمية في بعض أوساط العمال وتدني المستوى التعليمي للبعض وتخلف برامج التدريب المهني وبالتالي ينعكس ذلك على معدلات النشاط والانتاجية.

وأكد قويدر أن هناك وسائل وطرقاً يمكن أن تساهم في توفير فرص عمل جديدة وتحد من ظاهرة البطالة التي لم تستثن أي بلد عربي ومن بين تلك الوسائل الاستثمار الأمثل للموارد المالية للمجتمع في برامج تنمية صادقة تستهدف خلق فرص عمل جديدة ومحاربة الاستنزاف المالي لمظاهر الفساد وتسخير المال المهدر في أوجه صرفه الصحيح.

الدكتور ابراهيم قويدر قال أن هذه الوسائل يمكن أن توفر عشرة ملاين فرصة عمل سنوياً وتحد في الوقت نفسه من المعوقات التي تعترض طريق الأمة لكي تبني لها موقعاً ومكانة في رحاب المستقبل وحمايتها من تداعيات الماضي وسلبياته ومواجهة تحديات الحاضر لشق طريقها نحو مستقبلها لتشرق ويكون لها مكانها الطبيعي بين الأمم في التطور والبناء والتنمية بكل أشكالها.

وشدد المدير العام لمنظمة العمل العربية على أن الزيادة المطردة للسكان في الوطن العربي تفرض على الجميع -مسؤولين ومنظمات وهيئات المجتمع المدني- الاهتمام بالشباب الذين هم نصف الحاضر وكل المستقبل وعماد أي تنمية حقيقية خاصة وأن ٥٣ في المئة من طالبي العمل هم من هذه الفئة التي تتراوح أعمارها بين ١٥ إلى ٢٥ سنة.

وأوضح أن عدد سكان الوطن العربي يتجاوز حالياً ٣٤٠ مليون نسمج وسيرتفع هذا العدد إلى ٤٨٢,٨ مليون نسمة عام ٢٠٢٥ وهذا يتطلب توفير فرص عمل تواكب هذه الزيادة مشيرا إلى أن منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا بحاجة إلى ١٠٠ مليون فرصة عمل جديدة بحلول عام ٢٠٢٠ لمواجهة مشكلة البطالة التي تسجل معدلات مرتفعة جداً في دول هذه المنطقة.

بنك البحرين والكويت يعتزم إصدار سندات دولية بقيمة مليار دولار

وافق حملة اسهم بنك البحرين والكويت على خطة لتمويل مشروعات داخل البحرين وخارجها باصدار سندات قيمتها مليار دولار وهو الاصدار الأول من نوعه للبنك.

وقال رئيس مجلس الادارة مراد علي مراد أن المرجح أن تكون السندات متوسطة الأجل بما يتراوح بين ثلاث إلى خمس سنوات ومن المنتظر أن تصدر في الربع الأخير من العام وسوف تسجل السندات في نهاية الأمر في بورصة البحرين.

وذكر مراد أن البنك اقترض اموالا في السنوات الماضية لتنويع تمويله وأنه يريد الان اصدار سندات متوسطة الأجل تصل إلى مليار دولار.

واضاف أن البنك لديه اصول وقروض وتسهيلات بعضها طويل الاجل لما يصل إلى عشر سنوات وتابع أنه على الجانب الآخر فان عليه التزامات في شكل ودائع عملاء قصيرة الاجل وقال أن السندات لازمة لموازنة استحقاقات الودائع والقروض. ولم يذكر ارقاما.

وقال مراد أن مجلس الادارة سيبدأ قريباً مفاوضات مع بنوك كبيرة داخل البحرين وخارجها لاصدار السندات.

عبدالرحيم الزواري ووزير الصحة محمد رضا كشريد تناولت السبل الكفيلة بتعزيز التعاون الثنائي بين البلدين في هذين المجالين.

وكان المؤتمر التاسع للوزراء العرب للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات قد أوصى ايضاً في بيانه الختامي بتكليف فريق العمل المختص بمواصلة متابعة نتائج المرحلة الثانية للقمة وتقديم مقترحات بشأن تفعيل مرحلة ما بعد تونس ٢٠٠٥ الى المجلس في اجتماعه المقبل.

كما أقر المجلس تكليف فريق العمل العربي باعداد وثيقة تتضمن المواقف العربية بالنسبة للمواضيع المطروحة في نطاق المفاوضات الدولية وتقديمها في الاجتماع الدولي التحضيري الثالث للقمة كورقة عمل فضلاً عن التأكيد على تكثيف المشاركة العربية خلال القمة عبر اشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات العربية والاقليمية.

كما تركزت اعمال المجلس في دورتها التاسعة بتونس على تنسيق الجهود في هذا الاتجاه عبر بلورة استراتيجية عربية تعتمد على خطة عمل جينيف باعتبارها المرجعية الرئيسية لخطط العمل التنفيذية على المستويات الإقليمية لتفعيل ودفع مجتمع المعلومات وتقليص الفجوة الرقمية بين البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان النامية ومن بينها الدول العربية.

وتضمنت توصيات المؤتمر ايضاً موقف المجلس من جملة من المواضيع التي تضمنها جدول الأعمال لا سيما المتعلقة منها بالتحضير للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات المقرر عقده في الدوحة من الثالث الى الخامس من يناير ٢٠٠٦ ولمؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات الذي سيعقد في تركيا في اواخر اكتوبر ومطلع نوفمبر ٢٠٠٦.

وسيبدأ مجلس النواب بكامل أعضائه مناقشة الاتفاقية بعد عطلة الرابع من يوليو.

وانضم عشرة من الأعضاء الديمقراطيين في مجلس الشيوخ وعضو مستقل إلى ٤٣ من الجمهوريين في الموافقة على الاتفاقية وصوت ١٢ عضوا جمهورياً معظمهم من ولايات منتجة للسكر والمنسوجات ضد الاتفاقية رغم جهود البيت الأبيض للترويج لها بدعوى انها ذات أهمية استراتيجية.

وفي تعقيبه على موافقة المجلس على الاتفاقية قال بوش في بيان أن الاتفاقية «في صالح العمال الأمريكيين وفي صالح مزارعينا وفي صالح الشركات الصغيرة» واضاف قائلاً «الاتفاقية تعطي ايضا دفعة قوية للديمقراطيات الشابة في النصف الغربي من العالم التي يمثل نجاحها أهمية للأمن القومي لامريكا وتقليل الهجرة غير المشروعة».

بيت الاستثمار الخليجي يشتري أرضاً في البحرين بقيمة ٢٠ مليون دولار

أعلنت شركة بيت الاستثمار الخليجي أنها قامت مؤخراً وبالتعاون مع الخليج للتمويل والاستثمار بشراء قطعة أرض بمنطقة كرزكان في مملكة البحرين بقيمة إجمالية تبلغ أكثر من ٢٠ مليون دولار.

وقال نائب الرئيس التنفيذي في شركة بيت الاستثمار الخليجي بدر العلي في تصريح صحفي ان شركة الخليج للتمويل والاستثمار تعمل كمدير للمشروع الذي يتضمن تقسيم الأرض إلى قطع يتم بيعها لاحقاً للمواطنين والمستثمرين والمؤسسات الراغبة في تملك أراض في تلك المنطقة.

واضاف العلي أن الأرض تبلغ واجهتها أكثر من ٢٤٠ مترا تطل على جسر الملك فهد مبينا أنها تعد إضافة نوعية للاستثمارات العقارية المملوكة من قبل الشركة في السوق العقارية في البحرين.

وذكر أنه تم تسويق الأرض بالكامل خلال فترة زمنية قياسية وذلك لمعرفة وإلمام المستثمرين بنوعية العوائد التي يحققها قطاع العقار خاصة في دول الخليج العربي.

من جهته قال الرئيس التنفيذي لشركة الخليج للتمويل والاستثمار نبيل علي أن ذلك المشروع ما هو إلا جزء من إستراتيجية البنك الرامية إلى الاستثمار والتطوير في القطاع العقاري في مختلف مناطق المملكة.

واضاف علي أن المشروع سيتمحور حول إعادة تخطيط الأرض وتقسيمها إلى قطع سكنية تتراوح مساحتها بين الصغيرة والكبيرة مع التركيز على الاستفادة من الواجهة البحرية للأرض مبيناً أن المخطط الأولي للتقسيم سيشمل على أكثر من ١٦٥ قطعة أرض وسيتم توفير الخدمات الضرورية للمنطقة.

وأشار إلى أهمية مشاركة المؤسسات الاستثمارية في وضع الحلول التي من شأنها تقليل التزاحم السكاني الموجود في بعض المناطق السكنية وذلك من خلال التخطيط الجيد لبعض المناطق الحديثة خصوصاً في مملكة البحرين.

الأولى للتمويل في قطر توقع عقدا مع صكوك

وقعت شركة (الأولى للتمويل)، وشركة (صكوك للتطوير العقاري) في دولة الكويت اتفاقية تعاون استراتيجي، وذلك بقيام (الأولى للتمويل) بتسويق المنتجات والخدمات التي تقدمها شركة (صكوك) للأفراد والشركات على مستوى دولة قطر.

وقد تم توقيع الاتفاقية في مقر (الأولى للتمويل) في الدوحة بين كل من عبدالرزاق محمد الصديقي، الرئيس التنفيذي لـ (الأولى للتمويل)، فيصل حمد الحويس، نائب الرئيس التنفيذي لشركة (صكوك).

وقد أكد فيصل العويس أنه تم اختيار شركة (الأولى للتمويل) لتسويق المنتجات والخدمات العقارية في دولة قطر نظراً لما تتمتع به الشركة من سمعة طيبة محلياً واقليمياً، وكونها أول شركة تمويل مرخص لها في دولة قطر، وخبرتها الرائدة في تقديم الخدمات والمنتجات للعملاء، وسوف تقوم (الأولى) بتقديم كل الخدمات مع جميع التسهيلات لعملاء البيع الاجل لمشروع (برج زمزم) وفي هذا الاطار ذكر العويس أن شركة صكوك تعمل على خطين متوازيين في تنمية نشاطاتها الاستثمارية والتجارية، وفيما يخص الجانب التجاري فقد تبنت الشركة مفهوماً مستحدثاً في تنمية هذا الجانب من خلال الاعتماد على منظومة من التحالفات الاستراتيجية على المستوى المحلي والدولي لتنمية نشاطاتها، ومن أجل تعزيز هذا المفهوم الذي يعتمد على بيع المنتجات والخدمات التي تقدمها الشركة من خلال شركاء استراتيجيين تستطيع شركة صكوك من خلالهم تقديم قيمة مضافة لعملائها.

كما أوضح أن شركة (صكوك) تتبنى مفهوماً جديداً للاستثمار في العقارات المدارة فندقياً على المستويين الاقليمي والدولي، من خلال الاستثمار العقاري مستفيدة من آلية (صكوك الانتفاع).

كما أن شركة صكوك تسعى لتكون حلقة الوصل واللغة المشتركة بين سوق الاستثمار والتطوير العقاري والابداع في تبني وتطوير ادوات الاستثمار والتمويل والمتاجرة العقارية بأساليب تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية السمحة.

من جهته رحب عبدالرزاق محمد الصديقي، الرئيس التنفيذي لـ (الأولى للتمويل) بهذا التعاون البناء، مؤكداً قدرة (الأولى للتمويل) بما تملك من خبرات وإمكانات على استيعاب العملاء في دولة قطر، وتقديم قيمة مضافة وتسهيلات متعددة من خلال طرح خدمات حق الانتفاع بمشروع (برج زمزم) في اطهر بقاع الأرض، حيث متعة الجوار، وأفضل استثمار.

ويعد مشروع (برج زمزم) في الحرم المكي أحد أهم اضخم المشاريع التي يتم تشييدها في مكة المكرمة من خلال منتج صكوك الانتفاع، كما تتيح صكوك انتفاع برج زمزم لحاملها فرصة الانتفاع بها أو استثمارها، ويتكون مشروع برج زمزم من ١٢٤٠ جناحاً فندقياً سكنياً مقاماً على ٢١ طابقاً على ساحات الحرم مباشرة، بمساحة تصل إلى ٩١,٢٣٦ متراً مربعاً.

إعمار الإماراتية تقفز بأرباحها ٣٨٤٪ إلى ٢,٥ مليار درهم

أعلنت شركة أعمار العقارية الاماراتية عن تسجيل أرباح صافية قياسية خلال النصف الأول من العام الحالي وصلت إلى ٢,٥٣٣ مليار درهم بنسبة نمو بلغت ٣٨٤٪ مقارنة مع ٥٢٣ مليون درهم للفترة ذاتها من عام ٢٠٠٤.

كما حققت الشركة نموا قياسيا في العائدات بلغ ٩٤٪ لتصل إلى ٤,٧١٧ مليارات درهم خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٥ مقارنة بعائدات قدرها ٢,٤٣٣ مليار درهم في الفترة ذاتها من العام الماضي. وارتفع الربح السنوي للسهم في الفترة ذاتها بنسبة كبيرة ليصل إلى ١,٨٣ درهم مقارنة مع ٠,٣٩ درهم لنفس الفترة من العام الماضي.

الصحافة المصرية تشيد بمشروعات المجموعة ودورها التنموي:

الخرافي يستثمر في مصر مدفوعا بحبه للبلد واستثماراته تحقق فتوحات في القطاعات المختلفة

■ ناصر الخرافي: أرى مرسى علم أفضل من الكاريبي وجزر وجنوب شرق آسيا

■ «المصرية الكويتية» تحفز قائمة طويلة من الاستثمارات الخلاقة

ثمن تقرير صحفي موسع نشر في القاهرة امس الدور الكبير الذي لعبته استثمارات مجموعة الخرافي في تنمية الاقتصاد المصري على مدى السنوات الماضية. وذكر التقرير الذي نشرته صحيفة الفجر المستقلة التي يرأس تحريرها الكاتب عادل حمودة ان استثمارات مجموعة الخرافي هي الوحيدة التي قدمت الى مصر بدوافع عاطفية رغم ان البيزنس لا يعرف العواطف، مضيفا ان سجل تلك الاستثمارات لا يحسب في مصر بالأرقام وان كانت الارقام المعلنة تزيد على مليار دولار، ولا تحسب بعدد العمال وفرص العمل، ولكن تحسب بالفتوحات في مجال صناعة البترول والبتروكيماويات وشبكات توزيع وتصدير الغاز وبناء المطارات والمدن السياحية والفنادق.

المصرية - الكويتية

واضاف تقرير «الفجر» ان القابضة المصرية - الكويتية تحتل مركزا فريدا في الاقتصاد المصري انها «دينمو» يقود ويفجر ويحفز قائمة طويلة من الاستثمارات الفعالة والخلاقة.

ولفت كاتب التقرير الى انه التقى عام ١٩٩٨ بناصر الخرافي الذي قال له «انني احب مصر الى حد الولع والعشق وورثت هذا العشق عن والدي عبدالمحسن الخرافي، ومازلت أحتفظ في مكتبي بصورة الوالد مع الزعيم جمال عبدالناصر».

واكد الخرافي: انني لم آت الى مصر بغرض الربح، فأرباحي تتراكم وتتدفق من ٥٠ بلدا عبر العالم، لكنني قررت الا اتعامل في مصر بمنطق الربح والخسارة، بل اتعامل بمنطق المخاطرة، وكنت اول من استجاب لسياسة الانفتاح الاقتصادي، وجئت الى مصر بسلسلة من المشروعات عام ١٩٧٥

مرسى علم

وعن مرسى علم نقل التقرير عن ناصر الخرافي قوله: انني اراها افضل من جزر البحر الكاريبي التي يتحدثون عنها ويطلقون الاشعار حولها، ويتغنون بطبيعتها، انهم يتجاهلون ان الكاريبي منطقة شديدة الرطوبة، وعلى غرار الكاريبي يتغنى البعض الآن بجزر جنوب شرق آسيا التي تعاني من ظروف الحرارة والرطوبة نفسها.

مرسى علم مدينة جافة لا تعاني من الرطوبة، ورائعة الجمال على المستوى الجغرافي، وتتمتع بشواطئ ذهبية حقيقية، وليست دعاية كما تطل على اجمل مناطق الغطس على مستوى العالم.

وقدر التقرير اجمالي استثمارات الخرافي في المدينة بنحو مليار دولار، وتشمل المطار وميناء بورت غالب وثلاث قرى سياحية على مساحة ٣ ملايين متر مربع ومرسى علم هو اكبر واضخم مشروع للخرافي في مصر.

وعن الاستثمارات الاخرى ذكر التقرير ان «المصرية - الكويتية» تأسست بمبادرة خاصة من ناصر الخرافي عام ١٩٩٦ لتشجيع وجذب مزيد من الاستثمارات الكويتية لمصر، وبدأت نشاطها بأكبر واهم مشروع لتوزيع الغاز الطبيعي تحت اسم «نت غاز» ثم أضافت مشروعا حيويا آخر لانتاج انابيب الصلب بنظام اللحام الطولي لاستخدامها في نقل الغاز الطبيعي الى الدول العربية.

وقال رئيس مجلس ادارة اعمار العقارية محمد العيار في تعليق على هذا الأداء المتميز: «واصلت اعمار أداءها القوي لهذا العام لتصبح واحدة من كبرى شركات التطوير العقاري في المنطقة وتعكس نتائج الربع الثاني صواب النظرة الحكيمة والرؤية الثاقبة لسموه التي قادت لنجاح خطط التنمية في امارة دبي، وترسيخ مكانتها كمركز لجذب الاستثمارات في المنطقة».

وحتى نهاية يوليو ٢٠٠٥، قامت اعمار بتسليم أكثر من ١٠ آلاف منزل، كما اطلقت أكثر من ٥٠ مشروعا سكنيا منها اطلاق مجمع «حديقة السهول» ومجمع «بارك ايلاند» في مرسى دبي، ومجمع «الفورادا» في مشروع المرابع العربية و«البرج الغربي» ضمن المجمع السكني «ذا فيرويز» وذلك فضلا عن اطلاق مشروع «الحمراء» و «منازل مونتغومري» التي تطل على معلب غولف مونتغومري وفي مايو ٢٠٠٥ شهدت اعمار توقيع اتفاقية التعاون مع جورجيو ارماني لبناء وتطوير منتجعات وشقق فندقية متميزة.

وبالاضافة لهذا الانجاز الضخم، تم اطلاق مبادرة الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم والمتمثلة في مشروع اسكان المواطنين الذي سيوفر ١٠,٠٠٠ منزل سكني تقوم أعمار بتشييدها.

بزيادة ٢٠ مليون عن أرباح ٢٠٠٤ بأكملها

«الخليج للاستثمار» تحقق ١٥٥ مليون دولار أرباحا صافية قياسية في النصف الأول

■ فهد بن فيصل: وضوح الاستراتيجية رفع التقييم الائتماني للمؤسسة مرتين في ٦ أشهر

أعلن الشيخ فهد بن فيصل آل ثاني رئيس مجلس ادارة مؤسسة الخليج للاستثمار ان المؤسسة قد حققت ارباحا قياسية خلال النصف الاول من عام ٢٠٠٥ بلغت ١٥٥ مليون دولار أميركي اي ما يزيد على ارباح عام ٢٠٠٤ بأكمله بمبلغ ٢٠ مليون دولار وبزيادة ٧٥ مليون دولار عن الفترة المقارنة من عام ٢٠٠٤ .

واضاف الشيخ فهد ان النتائج الايجابية للاستراتيجية الجديدة للمؤسسة والتي بدأت في عام ٢٠٠١ قد ظهرت في النمو الواضح في ربحية المؤسسة وحجم وتنوع اعمالها للذين حققا ارتفاعا بنسب كبيرة ما أدى إلى رفع التصنيف الائتماني للمؤسسة.

وأضاف الشيخ فهد انه نتيجة لوضوح استراتيجية العمل في المؤسسة وادارة المخاطر المتنوعة بطريقة مؤثرة فقد قامت وكالات التقييم العالمية برفع التقييم الائتماني للمؤسسة مرتين خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٥ . فقد رفعت شركة ستاندرد وبورز تقييم المؤسسة من +BBB إلى -A في شهر ابريل، اما موديز فقد رفعت التقييم الائتماني للمؤسسة بدرجتين من Baa1 إلى A2 في شهر يونيو مع ملاحظة ان المؤسسة قد تم رفع تقييمها الائتماني اربع مرات خلال الثلاثة اعوام الماضية.

وقد علقت موديز في تقريرها بصورة جيدة على استراتيجية المؤسسة المتميزة وارتفاع نسبة الاصول السائلة او القابلة للتسييل وكذلك ارتفاع درجة الانتاجية بالاضافة إلى تحسن مصادر الدخل الاخرى ,كما اكدت ستاندرد وبورز على متانة القاعدة الرأسمالية للمؤسسة والدعم المتوقع من مساهميها من دول مجلس التعاون الخليجي عند الحاجة.

وأفاد السيد هشام عبدالرزاق الرزوقي- الرئيس التنفيذي للمؤسسة بأن تنوع مصادر الدخل كان له كبير الاثر في اداء المؤسسة خلال النصف الاول من عام ٢٠٠٥،

دراسة عالمية حديثة تؤكد أهمية تنشئتهم داخليا

معظم المؤسسات تعاني من سوء تخطيط في تحضير خلافة الرؤساء التنفيذيين

■ الاستقدام من الخارج مفضل لإحداث تغييرات جذرية

العثرات الأخرى تتمثل في:

■ إجراء التقييم الرسمي

■ الموضوعية في اختيار الموظفين

■ تجاهل توصيات مجلس الإدارة

أظهرت احدث دراسة فصلية لشركة «كورن/ فيري انترناشيونال»، المزود الاول في العالم لخدمات تطوير الموارد البشرية للمستويات التنفيذية والادارية العليا والمسجلة في بورصة نيويورك بالرمز KFY، ان معظم المؤسسات تعاني من سوء التخطيط في ما يتعلق بخلافة الرؤساء التنفيذيين وإيجاد البدائل لهم تحسبا لأي طارئ.

وقد اكد هذه الحقيقة ٥٠٪ من مسؤولي التوظيف الذين شملهم «دليل التوظيف التنفيذي» في اصداره السابع.

وكشف الاصدار الجديد عن العديد من اخطاء وعثرات التخطيط الاخرى التي يقع فيها مسؤولو التوظيف، بما في ذلك عدم اجراء تقييم رسمي ٢٧,٤٪، وعدم الموضوعية في اختيار الموظفين من داخل الشركة ١٧,٤٪، وتجاهل توصيات مجلس الادارة ٣,٥٪، وتحديد مواصفات

حيث حققت استثمارات المؤسسة في المشاريع المختلفة في دول مجلس التعاون نتائج جيدة وصل الايراد الصافي منها ٧٢ مليون دولار أي ما يمثل ٤٦ في المئة من صافي ارباح الفترة ،هذا بالاضافة إلى الأرباح المحققة من الانشطة الاستثمارية الاخرى سواء الخليجية أو العالمية.

وقد شهدت الفترة نجاح المؤسسة في اصدار الشريحة الثانية من برنامج التمويل متوسط الاجل بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار واصدار قرض بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار ويمثل هذان الاصداران جزءا من برنامج التمويل الذي أعدته المؤسسة لادارة الفجوات في تواريخ الاستحقاق بين الاصول والخصوم، الامر الذي علقت عليه وكالات تقييم الائتمان موديز وستاندرد وبورز بصورة جيدة.

وأفاد الرزوقي ان اجمالي الاصدارات التي تمت خلال الثمانية اشهر الاخيرة والذي بلغ ١٢٠٠ مليون دولار امريكي، قد وجدت قبولا جيدا من المؤسسات المالية العالمية والخليجية حتى ان نسبة التغطية لهذه الاصدارات بلغت ١٥٠ في المئة تقريبا ,كما نجحت المؤسسة في تنويع مصادر التمويل جغرافيا، فقد كانت نسبة الاكتتاب في أوروبا وآسيا ٧٥ في المئة ودول الخليج ٢٥ في المئة.

كما استمرت المؤسسة في اصدار الأدوات الاستثمارية الخليجية والتي تغطي دول مجلس التعاون بأكمله فقد نجحت في اصدار صندوق السندات الخليجية وذلك بعد النجاح والاداء المتميز الذي حققه صندوق الاسهم الخليجية والذي حقق عائدا خلال الستة أشهر الماضية بنسبة ٦١ في المئة وعائدا بنسبة ٢٣٧ في المئة منذ انشائه في شهر ابريل عام ٢٠٠٣ .

وكذلك انتهت المؤسسة خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٥ من الدراسة الخاصة بتطوير اسواق رأس المال في دول مجلس التعاون الخليجي في اطار تحقيق المزيد من الاندماج وذلك بالتنسيق مع الامانة العامة لدول المجلس.

وافاد الشيخ فهد آل ثاني - رئيس مجلس ادارة المؤسسة بأن هذه النتائج المتميزة إنما كانت ثمرة التعاون الكامل بين مجلس ادارة المؤسسة وادارتها بالاضافة إلى الجهود الطيبة من كل العاملين بها.

الجدير بالذكر ان مؤسسة الخليج للاستثمار أنشئت في عام ١٩٨٣ وهي شركة مساهمة خليجية مملوكة بالتساوي من قبل حكومات الدول الست الاعضاء في مجلس التعاون الخليجي وهي مملكة البحرين، دولة الكويت، سلطنة عمان، دولة قطر، المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة، وتمثل اغراض المؤسسة في المساهمة بالمشاريع التنموية وتطوير اسواق المال وتقديم المنتجات المصرفية وتشجيع مبادرات القطاع الخاص في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

صارمة للشخص الذي سيشغل الوظيفة ٢٪.

واعرب ٨, ٦٠٪ ممن شملتهم الدراسة عن اعتقادهم بأن المؤسسات التي تدخر رئيسا تنفيذيا بديلا في حال مغادرة الرئيس التنفيذي الحالي بشكل غير متوقع لا تتجاوز ٤٠٪، وتراجعت نسبة المتفائلين بإمكانية ايجاد رئيس تنفيذي بديل الى ٩, ٤٨٪ عندما اضيف شرط المقدرة الى السمات المطلوبة في الخليفة المنشود.

وقال ميتن ميتشل، مدير عام كورن فيري الشرق الاوسط: «يتمثل احد اهم معايير نجاح اي رئيس تنفيذي في التخطيط لإيجاد من يخلفه في المنصب. وبالتالي، فإنه من الافضل لأي مؤسسة تنشئة الجيل الجديد من الرؤساء التنفيذيين داخليا. وفي حال اضطرت المؤسسة الى اختيارهم من الخارج، يجب ان تتم عملية الانتقاء على اساس الاداء والفاعلية والخبرة والمقدرة».

واوضح ميتشل: «يفضل اختيار رئيس تنفيذي من خارج المؤسسة عندما يتطلب الامر اختيار شخص قادر على اجراء تغيير جذري. اما بالنسبة لمنطقة الشرق الاوسط، فالحاجة ماسة لاستقدام رؤساء تنفيذيين يتمتعون بخبرات اوسع ويمتلكون شخصية قوية واسلوبا عصريا متميزا تفتقر اليه المنطقة».

واستطلعت الدراسة ايضا الآراء حول من يتحمل مسؤولية التخطيط لتوفير الرئيس التنفيذي البديل، فأجاب ٤, ٤٢٪ ان هذه المسؤولية تقع على عاتق لجنة خاصة في مجلس الادارة، بينما اجاب ٣, ٤١٪ ان هذا من واجبات مجلس الادارة نفسه، ورأى ٤, ١١٪ ان هذه المهمة هي من مسؤوليات الرئيس التنفيذي الحالي.

ديوان المحاسبة صرح رقابي في سماء الكويت

في إطار التنسيق والتعاون بين الجمعية وديوان المحاسبة فيما يخص مهنة المحاسبة والمراجعة تم الاتفاق بين الجانبين على تعزيز التنسيق والتعاون في العديد من المجالات ذات الاهتمام المشترك مثل التعاون في مجال التدريب وفي مجال تبادل الابحاث والمقالات والدراسات العلمية والمهنية التي يتم نشرها في كل من مجلة الرقابة التي تصدر عن الديوان ومجلة المحاسبون التي تصدر عن الجمعية .. ونستهل في هذا العدد نشر أولى ثمرات هذا التعاون وهي عبارة عن نبذة تعريفية عن ديوان المحاسبة.

لقد برزت أهمية تطوير العمل الرقابي مع الخطوات المتقدمة التي خطتها التنمية الشاملة بمختلف المجتمعات ، وكذا الاهتمام المتزايد للتحقق من كفاءة وفعالية الإدارة الحكومية، لذلك أصبح لزاماً على مختلف الأجهزة الرقابية العليا أن تطور مرحلياً أدائها الرقابي وبدعم متزامن من السلطتين التنفيذية والتشريعية ، لتتمكن من ممارسة رقابتها في محيط متغير يتفاعل مع التغيرات السياسية والاقتصادية الهامة التي يشهدها العالم ، وبالتالي تخرج عن دورها التقليدي في إبداء الرأي وإضفاء الثقة والمصداقية على البيانات المالية ، إلى الامتداد بصورة مرحلية وحسب درجة تقدمها لتقويم أداء الوحدات الخاضعة لرقابتها بهدف قياس كفاءة وفعالية أدائها .

وفى إطار ما تقدم فإن ديوان

براك خالد المرزوق

رئيس ديوان المحاسبة

المحاسبة بدولة الكويت يسعى لإعطاء عمله الرقابي انطلاقة جديدة تتلاءم مع الاهتمام المتزايد بين فئات المجتمع بالكيفية التي تعمل بها الإدارة الحكومية وبالمدى الذي تحققت به الأهداف المخططة وذلك في إطار ما نص عليه قانون إنشاء الديوان رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٤ وتعديلاته .

وللديوان اختصاصات أخرى يمارسها بمقتضى القانون رقم ١ لسنة ١٩٩٣ بشأن حماية الأموال العامة وكذا القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٦ في شأن الكشف عن العمولات التي تقدم في العقود التي تبرمها الدولة .

وترتكز أساليب الرقابة المالية التي يمارسها الديوان على نوعين هما الرقابة المسبقة والتي تتم قبل الارتباط بمصروف أو صرفه فعلاً وذلك على المناقصات الخاصة بالتوريدات والأشغال العامة ومشاريع الإرتباط أو الإتفاق حال بلوغ أي منها مائة ألف دينار فأكثر وكذلك الرقابة اللاحقة والتي تتم بعد عمليات الصرف وتشمل كافة أوجه التصرفات الادارية والمالية.

ويعطى الديوان الاهتمام الكافي للقضايا التي تمس المال العام ويصدر العديد من التقارير الرقابية التي تتضمن توصيات في شأن دعم المساءلة وزيادة فعالية الإدارة المالية للدولة ، كما يعطى للمخالفات المالية الاهتمام الملائم خاصة إذا كان تكرارها يمثل ظاهرة عامة ، حيث يتم إعداد دراسات تحليلية متعمقة لتلك الظواهر وذلك للوقوف على

الأسباب الحقيقية لتكرارها والعمل على تلافيها .
كما يعمل الديوان على دعم القطاعات المساندة للعمل الرقابي وتفعيل دورها بما يتلاءم مع تطوير أداء الديوان لدوره الرقابي وشمول نطاقه ، خاصة في مجال نظم المعلومات .

نشأة ديوان المحاسبة

صدر دستور دولة الكويت في ١١ نوفمبر سنة ١٩٦٢ ، وقد عنى بالنص صراحة على إنشاء ديوان للمراقبة المالية يكفل القانون استقلاله ، إيماناً بأن المال العام هو عصب الدولة وعماد نهضتها ومن ثم يجب أن يحاط بسياج من الحماية لضمان جبايته كاملاً دون نقص أو تقصير وإنفاقه فيما يدعم المجتمع ويعود عليه بالنفع دون إسراف أو تقتير .
وقد نصت المادة (١٥١) من دستور دولة الكويت على أن:
ينشأ بقانون ديوان للمراقبة المالية يكفل القانون استقلاله ويكون ملحقاً بمجلس الأمة ، ويعاون الحكومة ومجلس الأمة في رقابة تحصيل إيرادات الدولة وإنفاق مصروفاتها في حدود الميزانية ، ويقدم الديوان لكل من الحكومة ومجلس الأمة تقريراً سنوياً عن أعماله وملاحظاته " .
وتنفيذا لذلك فقد صدر القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء ديوان المحاسبة بدولة الكويت ونصت المادة الأولى منه على أن :-
" تنشأ هيئة مستقلة للمراقبة المالية تسمى ديوان المحاسبة وتلحق بمجلس الأمة " .

استقلالية الديوان

تأكيدا على حرص الدستور على توفير الإستقلالية لديوان المحاسبة كي يتمكن من أداء مهامه الرقابية بكفاءة وحيادية ، فقد نصت المادة الأولى من قانون إنشاء الديوان على ما يلي :
(**تنشأ هيئة مستقلة للمراقبة المالية تسمى " ديوان المحاسبة " وتلحق بمجلس الأمة**).
كما أن ما تضمنه القانون من مواد وفرت الإستقلالية للديوان في جميع المجالات وفقا لما يلي :

أولاً : الإستقلال الوظيفي :

تضمن الفصل الثالث من قانون الديوان جميع الأحكام الخاصة بموظفي الديوان حيث جاء بالمادة (٣٤) أن "تعيين رئيس الديوان بمرسوم أميري بناء على ترشيح رئيس مجلس الأمة وإقرار المجلس لهذا الترشيح في جلسة سرية وبعد موافقة مجلس الوزراء " .
ويعامل الرئيس معاملة الوزير من حيث المرتب والمعاش وسائر البدلات والمزايا المالية ، ومن حيث نظام الإتهام والمحاكمة .
ولايجوز عزله إلا بموافقة أغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم مجلس الأمة أو بقرار من السلطة التأديبية المختصة .
وفي هذا ضمان للرئيس في مباشرة مهامه دون ضغوط كما أن عدم تحديد مدة لتولي الرئيس لمهامه تمنحه الاستمرار والقيادة المستمرة ونادراً ما يتوفر ذلك للأجهزة التنفيذية للدولة وكذلك يتم تعيين وعزل نائب الرئيس وفقا لذلك.
أما بالنسبة للوظائف القيادية بالديوان (الوكيل والوكلاء المساعدون) فإنهم يعينون بمرسوم أميري بناء على ترشيح رئيس الديوان وبموافقة رئيس مجلس الأمة ومجلس الوزراء وتسري عليهم من حيث نظام الاتهام والمحاكمة والإحالة إلى المعاش الأحكام التي تسري على الموظفين الفنيين بالديوان والواردة بالقانون.
كذلك أوردت المادة (٤٠) أن التعيين في سائر وظائف الديوان وكذلك اختيار الأخصائيين والخبراء يكون بقرار من رئيس الديوان وأن هناك لجنة فنية تشكل برئاسة وكيل الديوان وعضوية وكيل الديوان المساعد وثلاثة من كبار موظفي الديوان الفنيين للنظر في شؤون موظفي الديوان الفنيين وغير الفنيين وتعتمد قراراتها من السيد/ رئيس الديوان.
كذلك فإن هناك لجنة عليا يكون لها في شؤون موظفي الديوان الصلاحيات التي توفرها القوانين واللوائح لمجلس الوزراء ومجلس الخدمة المدنية وديوان الموظفين

في شؤون التوظف بالنسبة لسائر موظفي الدولة المدنيين ، وتشكل هذه اللجنة برئاسة رئيس الديوان وعضوية كل من :

- رئيس لجنة الشؤون المالية والإقتصادية بمجلس الأمة.
- رئيس لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بمجلس الأمة.
- رئيس إدارة الفتوى والتشريع.
- رئيس ديوان الموظفين.
- وكيل ديوان المحاسبة.

ولا يعزل موظفي الديوان الفنيون بغير الطريق التأديبي إلا بعد موافقة تلك اللجنة .

كما أن للديوان نظاما خاصا بشؤون موظفيه يختلف عن النظام الذي يخضع له موظفو السلطة التنفيذية حيث يوفر لهم المزايا المالية ويسهم في تحقيق الاستقلال الوظيفي لجميع موظفي الديوان وأدائهم لعملهم باطمئنان وحيدة وكفاءة.

ثانيا : الاستقلال الإداري

وفر قانون إنشاء الديوان الضمانات اللازمة لإدارة الديوان من قبل رئيسه بحرية حيث نصت المادة (٣٦) منه على أن " يتولى رئيس الديوان الإشراف الفني والإداري على أعمال الديوان وموظفيه ويصدر اللوائح والقرارات اللازمة لتنظيم الديوان وإدارة أعماله وفقا لاختصاصاته المبينة بهذا القانون".

وأنه لا يجوز نقل أحد من موظفي الديوان إلى جهة أخرى أو ندبه للقيام بعمل وظيفة في جهة أخرى إلا بموافقة رئيس الديوان وهو ما أوردته المادة (٤٦) من قانون إنشاء الديوان ، وقد أسهم ذلك في تحقيق الاستقلال الإداري في إدارة جميع شؤون الديوان من قبل رئيسه.

ثالثا : الاستقلال المالي

أوضحت المادة (٧٥) من قانون إنشاء الديوان أنه " يضع رئيس الديوان مشروع ميزانية الديوان بالاتفاق مع رئيس مجلس الأمة الذي يرسله في الميعاد القانوني إلى وزارة المالية، ويدرج وزير المالية المشروع كما ورد إليه من رئيس مجلس الأمة تحت قسم خاص بالميزانية العامة للدولة

وإذا تضمن المشروع زيادة على مجموع إعتمادات العام السابق ، جاز لوزير المالية الاكتفاء بدرج اعتماد العام السابق ، وعرض الأمر فيما يتعلق بالزيادة على مجلس الأمة للبت فيه بعد الاستماع إلى رأي وزير المالية ورئيس الديوان ، وفي هذا تأكيد على توفير الاستقلال المالي للديوان لأدائه مهامه.

الجهات المشمولة برقابة ديوان المحاسبة

يقوم الديوان بإجراء رقابته المالية على الجهات الآتية:

١ - الوزارات والإدارات والمصالح العامة التي يتألف منها الجهاز الإداري للدولة.

٢ - البلديات وسائر الهيئات المحلية ذات الشخصية المعنوية العامة.

٣ - الهيئات والمؤسسات والمنشآت العامة التابعة للدولة أو البلديات أو لغيرها من الهيئات المحلية ذات الشخصية المعنوية العامة.

٤ - الشركات والمؤسسات التي يكون للدولة أو أحد الأشخاص المعنوية العامة الأخرى نصيب في رأس مالها لا يقل عن ٥٠ ٪ منه أو تضمن لها حداً أدنى من الأرباح.

٥ - الشركات المرخص لها باستغلال أو إدارة مرفق من المرافق العامة للدولة أو الممنوحة امتيازاً لاستغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية فيها.

اختصاصات ديوان المحاسبة

حدد قانون إنشاء الديوان رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٤

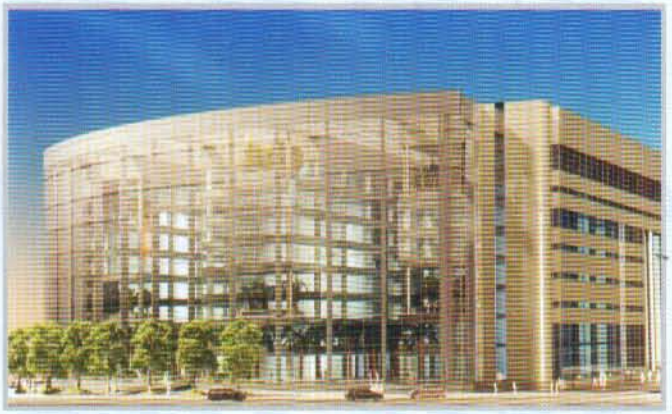

مشروع مبنى ديوان المحاسبة الجديد

اختصاصاته الرقابية والتي اشتملت فيما يختص بالقطاع الحكومي على ما يلي:-

١ - الإيرادات .

٢ - المصروفات .

٣ - شئون التوظف .

٤ - المناقصات والممارسات والعقود والارتباطات .

٥ - العهد والمخازن والمستودعات العامة وفروعها وما في حكمها .

٦ - حسابات التسوية من أمانات وعهد والحسابات الجارية والحسابات النظامية .

٧ - السلف والقروض الممنوحة من الدولة أو إحدى المؤسسات أو الهيئات ذات الشخصية المعنوية العامة أو المعقودة لصالحها .

٨ - أوجه استثمار أموال الدولة .

٩ - الحساب الختامي عن السنة المالية المنقضية لكل من الدولة والهيئات والمؤسسات العامة التي تربط ميزانيتها بقوانين.

١٠- كل حساب أو عمل آخر يعهد إليه بفحصه ومراجعته من قبل مجلس الأمة أو مجلس الوزراء ..

١١- اللوائح الإدارية والمالية والمحاسبية .

كيفية مباشرة ديوان المحاسبة لاختصاصاته

يباشر الديوان اختصاصاته عن طريق التدقيق والفحص والمراجعة وقد يتم التدقيق مفاجئاً ، ويعهد بهذه الأعمال إلى موظفي الديوان الفنيين الذين يشترط في كل منهم أن يكون حاصلا على مؤهل عال في الحقوق أو التجارة من كلية جامعية معترف بها من الجهة المختصة بالكويت ، أو ما يعادلها ، كما أن الديوان قد دعم جهازه الفني بالمختصين ذوى الخبرة في مجالات الهندسة والكمبيوتر والإدارة لزيادة فعالية رقابته وشمولها ويتم التدقيق في مقر الجهات أو مقر الديوان وفقا لما يراه الديوان محققا لمصلحة العمل .

أنواع التقارير التي يقدمها الديوان

يقوم الديوان بإعداد تقارير بنتائج فحص ومراجعة سجلات ومستندات الجهات المشمولة برقابة الديوان وإبلاغ الجهات بها ومن تلك التقارير ما يلي :

١- تقرير يتم إرساله إلي الجهات الخاضعة لرقابته بنتائج الفحص والتفتيش على الأعمال والتصرفات التي تمت خلال السنة المالية وتقوم كل جهة بإرسال ردها على نتائج الفحص خلال شهر من تاريخ إبلاغها إليها .

٢- تقرير سنوي عن نتائج الفحص والمراجعة على تنفيذ ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة وحساباتها الختامية عن السنة المالية المنقضية ويقدم التقرير إلى رئيس الدولة ومجلس الأمة ومجلس الوزراء ووزير المالية في موعد أقصاه نهاية أكتوبر من كل عام .

٣- تقارير خاصة يعدها الديوان عن التكليفات الرسمية التي تتم من قبل مجلس الأمة أو مجلس الوزراء .

٤- تقرير نصف سنوي عن الأموال المستثمرة طبقاً للقانون رقم ١ لسنة ١٩٩٣ بشأن حماية الأموال العامة.

٥- تقرير عن الحالة المالية للدولة ويقدم سنوياً.

٦- تقرير بإنجاز تكليف مجلس الأمة عن العقود المخاطبة بأحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٦ في شأن الكشف عن العمولات .

٧- تقارير أخرى على مدار السنة في المسائل التي يرى رئيس الديوان أنها بدرجة من الأهمية والخطورة تستدعى سرعة نظرها .

علاقة ديوان المحاسبة بمجلس الأمة

● ديوان المحاسبة هيئة مستقلة ملحقة بمجلس الأمة ، والرقابة المالية التي يباشرها الديوان على الأموال العامة هي جزء من العمل الرقابي الذي يباشره مجلس الأمة على السلطة التنفيذية .

● يقدم رئيس ديوان المحاسبة الى مجلس الأمة في موعد أقصاه نهاية أكتوبر من كل عام تقريراً سنوياً عن الحساب الختامي للسنة المالية المنقضية لكل من الدولة والهيئات والمؤسسات العامة التي تربط ميزانيتها بقوانين يبسط فيه الملاحظات وأوجه الخلاف التي تقع بين الديوان وبين الجهات التي تشملها رقابته المالية ، كما يقدم تقريراً كل ستة أشهر عن الأموال العامة

المستثمرة تطبيقاً لنص المادة (٧) من القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٣ بشأن حماية الأموال العامة ، وبناء على تكليف مجلس الأمة يتم تقديم تقرير سنوي عن العقود التي تم إبرامها وفقاً لأحكام القانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٩٦ بشأن الكشف عن العمولات التي تقدم في العقود التي تبرمها الدولة .

- نصت المادة (٣٤) من قانون إنشاء الديوان على أن "يعين رئيس الديوان بمرسوم أميري بناء على ترشيح رئيس مجلس الأمة وإقرار المجلس لهذا الترشيح فى جلسة سرية وبعد موافقة مجلس الوزراء " وكذلك يتم تعيين نائب للرئيس وفقا لتلك الإجراءات ، كما نصت المادة (٣٨) من ذات القانون على أن " يعين كل من وكيل الديوان والوكيل المساعد بمرسوم أميري بناء على ترشيح رئيس الديوان وبموافقة رئيس مجلس الأمة ومجلس الوزراء " .
- رئيس كل من لجنة الشئون المالية والاقتصادية ولجنة الشئون التشريعية والقانونية بمجلس الأمة عضو باللجنة العليا المشكلة برئاسة رئيس ديوان المحاسبة والتي تختص بشئون موظفي ديوان المحاسبة ولها الصلاحيات المقررة في القوانين واللوائح لمجلس الوزراء ومجلس الخدمة المدنية وديوان الخدمة المدنية في شئون التوظف بالنسبة لسائر موظفي الدولة .
- نصت المادة (٧٥) من قانون إنشاء الديوان على أن "يضع رئيس الديوان مشروع ميزانية الديوان بالاتفاق مع رئيس مجلس الأمة " .
- لمجلس الأمة أن يعهد الى ديوان المحاسبة بفحص ومراجعة أي حساب أو عمل آخر غير حسابات الجهات الخاضعة لرقابته والتي حددها القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٤ المعدل .

الأنشطة الدولية لديوان المحاسبة

يشارك ديوان المحاسبة في عدة منظمات رقابية دولية وإقليمية وعربية ، وذلك لتبادل المعارف والخبرات والاستفادة من التقنيات الحديثة في مجال الرقابة .

ومن أهم تلك المنظمات التي يشارك فيها الديوان على المستوى الدولي ، المنظمة الدولية لهيئات الرقابة العليا (الأنتوساي) وهي منظمة يشارك فيها الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة وقد أنضم إليها الديوان عام ١٩٦٨ ، ويشارك الديوان في أنشطتها المختلفة وكذا لجانها المشكلة التي تعمل على تطوير التوجيهات الخاصة بمواضيع معينة مثل اللجنة الدائمة لتدقيق تقنية المعلومات ومجموعة عمل الأنتوساي لشئون المراجعة البيئية .

وعلى المستوى الإقليمي يشارك الديوان في المنظمة الآسيوية لهيئات الرقابة العليا (الأسوساي) وذلك منذ عام ١٩٨٤ ، ويمتد نشاط الديوان ضمن فعاليات المنظمة حيث شارك في مجلس مديري الأسوساي وعضوية إحدى لجانها الهامة وهى لجنة التدريب لفترتين متتاليتين وهو الحد الأقصى الذي حدده النظام الأساسي للمجموعة ويأمل أن يحقق الفوز في الانتخابات القادمة للمجلس والتي ستجرى أثناء الاجتماع العاشر للجمعية العامة بالصين عام ٢٠٠٦ ، كما يشارك الديوان في عضوية لجنة الأسوساي الإقليمية لشئون المراجعة البيئية .

وتمتد مشاركة الديوان في المجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الأرابوساي) والتي ساهم في تأسيسها عام ١٩٧٦ وله دور فاعل في أنشطتها المختلفة وخاصة المجلس التنفيذي ولجنة التدريب والبحث العلمي وكذا اللجنة الفرعية لشئون المراجعة البيئية ، ويرأس الديوان فريق عمل تكنولوجيا المعلومات المشكل بالمجموعة كما يشارك في عضوية الفريق المكلف بإعداد تصور متكامل في شكل مخطط استراتيجي للمجموعة ينطلق من الأهداف التي أقرتها الأنتوساي .

وفى إطار الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية يشارك الديوان في الأنشطة المختلفة التي تهم دواوين المراقبة والمحاسبة بدول المجلس وخاصة في مجال التدريب وكافة اللجان الفنية مثل اللجنة الدائمة لتدريب وتطوير العاملين بالدواوين ، ولجنة الوكلاء ، والفريق الفني لدراسة مشروع قواعد الرقابة للأجهزة العليا.

ويشرف على هذا القطاع وحدة تنظيمية رئيسية تختص بمتابعة كل ما يتعلق بالمنظمات الرقابية وأنشطتها المختلفة والمؤتمرات وما يصدر عنها من اقتراحات وتوصيات وترفع تقاريرها إلى الإدارة العليا .

الأسباب الحقيقية لتكرارها والعمل على تلافيها .
كما يعمل الديوان على دعم القطاعات المساندة للعمل الرقابي وتفعيل دورها بما يتلاءم مع تطوير أداء الديوان لدوره الرقابي وشمول نطاقه ، خاصة في مجال نظم المعلومات .

نشأة ديوان المحاسبة

صدر دستور دولة الكويت في ١١ نوفمبر سنة ١٩٦٢ ، وقد عنى بالنص صراحة على إنشاء ديوان للمراقبة المالية يكفل القانون استقلاله ، إيماناً بأن المال العام هو عصب الدولة وعماد نهضتها ومن ثم يجب أن يحاط بسياج من الحماية لضمان جبايته كاملاً دون نقص أو تقصير وإنفاقه فيما يدعم المجتمع ويعود عليه بالنفع دون إسراف أو تقتير .
وقد نصت المادة (١٥١) من دستور دولة الكويت على أن:
ينشأ بقانون ديوان للمراقبة المالية يكفل القانون استقلاله ويكون ملحقاً بمجلس الأمة ، ويعاون الحكومة ومجلس الأمة في رقابة تحصيل إيرادات الدولة وإنفاق مصروفاتها في حدود الميزانية ، ويقدم الديوان لكل من الحكومة ومجلس الأمة تقريراً سنوياً عن أعماله وملاحظاته " .
وتنفيذا لذلك فقد صدر القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء ديوان المحاسبة بدولة الكويت ونصت المادة الأولى منه على أن :-
" تنشأ هيئة مستقلة للمراقبة المالية تسمى ديوان المحاسبة وتلحق بمجلس الأمة " .

استقلالية الديوان

تأكيدا على حرص الدستور على توفير الإستقلالية لديوان المحاسبة كي يتمكن من أداء مهامه الرقابية بكفاءة وحيادية ، فقد نصت المادة الأولى من قانون إنشاء الديوان على ما يلي :
(**تنشأ هيئة مستقلة للمراقبة المالية تسمى " ديوان المحاسبة " وتلحق بمجلس الأمة**).
كما أن ما تضمنه القانون من مواد وفرت الإستقلالية للديوان في جميع المجالات وفقا لما يلي :

أولاً : الإستقلال الوظيفي :

تضمن الفصل الثالث من قانون الديوان جميع الأحكام الخاصة بموظفي الديوان حيث جاء بالمادة (٣٤) أن "تعيين رئيس الديوان بمرسوم أميري بناء على ترشيح رئيس مجلس الأمة وإقرار المجلس لهذا الترشيح في جلسة سرية وبعد موافقة مجلس الوزراء " .
ويعامل الرئيس معاملة الوزير من حيث المرتب والمعاش وسائر البدلات والمزايا المالية ، ومن حيث نظام الإتهام والمحاكمة .
ولايجوز عزله إلا بموافقة أغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم مجلس الأمة أو بقرار من السلطة التأديبية المختصة .
وفي هذا ضمان للرئيس في مباشرة مهامه دون ضغوط كما أن عدم تحديد مدة لتولي الرئيس لمهامه تمنحه الاستمرار والقيادة المستمرة ونادراً ما يتوفر ذلك للأجهزة التنفيذية للدولة وكذلك يتم تعيين وعزل نائب الرئيس وفقا لذلك.
أما بالنسبة للوظائف القيادية بالديوان (الوكيل والوكلاء المساعدون) فإنهم يعينون بمرسوم أميري بناء على ترشيح رئيس الديوان وبموافقة رئيس مجلس الأمة ومجلس الوزراء وتسري عليهم من حيث نظام الاتهام والمحاكمة والإحالة إلى المعاش الأحكام التي تسري على الموظفين الفنيين بالديوان والواردة بالقانون.
كذلك أوردت المادة (٤٠) أن التعيين في سائر وظائف الديوان وكذلك اختيار الأخصائيين والخبراء يكون بقرار من رئيس الديوان وأن هناك لجنة فنية تشكل برئاسة وكيل الديوان وعضوية وكيل الديوان المساعد وثلاثة من كبار موظفي الديوان الفنيين للنظر في شؤون موظفي الديوان الفنيين وغير الفنيين وتعتمد قراراتها من السيد/ رئيس الديوان.
كذلك فإن هناك لجنة عليا يكون لها في شؤون موظفي الديوان الصلاحيات التي توفرها القوانين واللوائح لمجلس الوزراء ومجلس الخدمة المدنية وديوان الموظفين

في شؤون التوظف بالنسبة لسائر موظفي الدولة المدنيين ، وتشكل هذه اللجنة برئاسة رئيس الديوان وعضوية كل من :

- رئيس لجنة الشؤون المالية والإقتصادية بمجلس الأمة.
- رئيس لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بمجلس الأمة.
- رئيس إدارة الفتوى والتشريع.
- رئيس ديوان الموظفين.
- وكيل ديوان المحاسبة.

ولا يعزل موظفي الديوان الفنيون بغير الطريق التأديبي إلا بعد موافقة تلك اللجنة .

كما أن للديوان نظاما خاصا بشؤون موظفيه يختلف عن النظام الذي يخضع له موظفو السلطة التنفيذية حيث يوفر لهم المزايا المالية ويسهم في تحقيق الاستقلال الوظيفي لجميع موظفي الديوان وأدائهم لعملهم باطمئنان وحيدة وكفاءة.

ثانيا : الاستقلال الإداري

وفر قانون إنشاء الديوان الضمانات اللازمة لإدارة الديوان من قبل رئيسه بحرية حيث نصت المادة (٣٦) منه على أن " يتولى رئيس الديوان الإشراف الفني والإداري على أعمال الديوان وموظفيه ويصدر اللوائح والقرارات اللازمة لتنظيم الديوان وإدارة أعماله وفقا لاختصاصاته المبينة بهذا القانون".

وأنه لا يجوز نقل أحد من موظفي الديوان إلى جهة أخرى أو ندبه للقيام بعمل وظيفة في جهة أخرى إلا بموافقة رئيس الديوان وهو ما أوردته المادة (٤٦) من قانون إنشاء الديوان ، وقد أسهم ذلك في تحقيق الاستقلال الإداري في إدارة جميع شؤون الديوان من قبل رئيسه.

ثالثا : الاستقلال المالي

أوضحت المادة (٧٥) من قانون إنشاء الديوان أنه " يضع رئيس الديوان مشروع ميزانية الديوان بالاتفاق مع رئيس مجلس الأمة الذي يرسله في الميعاد القانوني إلى وزارة المالية، ويدرج وزير المالية المشروع كما ورد إليه من رئيس مجلس الأمة تحت قسم خاص بالميزانية العامة للدولة

وإذا تضمن المشروع زيادة على مجموع إعتمادات العام السابق ، جاز لوزير المالية الاكتفاء بدرج اعتماد العام السابق ، وعرض الأمر فيما يتعلق بالزيادة على مجلس الأمة للبت فيه بعد الاستماع إلى رأي وزير المالية ورئيس الديوان ، وفي هذا تأكيد على توفير الاستقلال المالي للديوان لأدائه مهامه.

الجهات المشمولة برقابة ديوان المحاسبة

يقوم الديوان بإجراء رقابته المالية على الجهات الآتية:

١ - الوزارات والإدارات والمصالح العامة التي يتألف منها الجهاز الإداري للدولة.

٢ - البلديات وسائر الهيئات المحلية ذات الشخصية المعنوية العامة.

٣ - الهيئات والمؤسسات والمنشآت العامة التابعة للدولة أو البلديات أو لغيرها من الهيئات المحلية ذات الشخصية المعنوية العامة.

٤ - الشركات والمؤسسات التي يكون للدولة أو أحد الأشخاص المعنوية العامة الأخرى نصيب في رأس مالها لا يقل عن ٥٠ ٪ منه أو تضمن لها حداً أدنى من الأرباح.

٥ - الشركات المرخص لها باستغلال أو إدارة مرفق من المرافق العامة للدولة أو الممنوحة امتيازاً لاستغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية فيها.

اختصاصات ديوان المحاسبة

حدد قانون إنشاء الديوان رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٤

مشروع مبنى ديوان المحاسبة الجديد